الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

أهمية المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
دراسة حالة منطقة جبل علي بالإمارات

من إعداد:

- أحمد الصالح توفيق
- باسي عبد الحكيم
- غميمة الجباري
- غومة سعد

إشراف الدكتور:

د. خضير ليلى

لجنة المناقشة

محلوس زكية	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي	رئيسا
خضير ليلى	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي	مشرفا
جرمون سعاد	أستاذ مساعد	جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: **2024/2023م**

شكر وعرفان

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد

الشكر لأساتذتنا المحترمين ونخص بالذكر الأستاذة

المشرفة خضير ليلى وتوجيهاتها الثمينة دون أن ننسى

الأستاذين الفاضلين الدكتور خضير عقبة الذي رافقنا

منذ اللبنات الأولى لهذا العمل والدكتور والأخ غربي

طارق وإلى كل من ساهم في اعداد هذه الرسالة.

ملخص الدراسة

نظرا للدور الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل مختلف العمليات الاقتصادية والتجارية الذي جاء بسبب المناطق الحرة فقد شهدت هذه الاخيرة انتشارا واسعا في مختلف دول العالم، وخاصة الدول النامية التي تعد المستفيد الأكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبيه المباشرة لذا فان المناطق الحرة من أهم وأبرز العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، كونها تساهم بشكل كبير في استقطاب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا الحديثة، وخلق فرص عمل، فهي تحقق بذلك التكامل بين المشروعات المحلية والمشروعات المقامة على هاته المناطق، الأمر الذي ساهم في التنوع الاقتصادي للدول المضيفة حيث أصبحت القطاعات غير النفطية تساهم بشكل أكبر في الناتج المحلي لهذه البلدان

ويهدف هذا البحث الى دراسة المناطق الحرة ومعرفه أسباب وعوامل نجاحها كأداة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وابراز أشكالها وخصائصها في دولة الإمارات ونخص بالذكر منطقة جبل علي الحرة كونها رائدة في هذا المجال فهي تتصدر المناطق الحرة في دولة الإمارات وباقي الدول العربية بما حققته من نتائج على الصعيدين العربي والعالمي.

وقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول لاستيفاء كل ما يتعلق بأهمية المناطق الحرة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: **المناطق الحرة، الاستثمار الأجنبي المباشر، المنطقة الحرة جبل علي.**

Abstract

Given the effective role of foreign direct investment in financing the various economic and commercial processes that came due to the free regions, the latter has seen a wide spread in different countries of the world, developing countries which are the largest beneficiary of the flow of foreign direct investments so the free regions are one of the most important and highlights the attractive factors for foreign direct investments, as they significantly contribute to the pollution of investments and the transfer of modern technology, and the creation of great opportunities, they thus achieved the integration between local projects and projects based on these regions, which has contributed to the diversity of the economy of the host countries where the non-governmental sectors have become the most important and attractive factors for foreign direct investments.

This research aims to study free zones and find out the reasons and factors for their success as a tool for attracting foreign direct investment and to highlight their forms and characteristics in the UAE. We particularly mention the Jebel Ali Free Zone as it is a pioneer in this field, as it leads the free zones in the UAE and the rest of the Arab countries with the results it has achieved on both levels. Arab and international.

This research was divided into three chapters to fill out everything about the importance of free zones and their role in the polarisation of foreign direct .investment

Keywords: free zones, foreign direct investment,jabel Ali's free zone.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....

ملخص الدراسة I

فهرس المحتويات.....III

فهرس الجداول.....VI

فهرس الاشكال VI

المقدمة .....أ

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمناطق الحرة

تمهيد: 6

المبحث الاول: ماهية المناطق الحرة 7

المطلب الاول: التطور التاريخي في المناطق الحرة.....7

المطلب الثاني: تعريف المناطق الحرة والانظمة المشايهة لها. 8

المطلب الثالث: انواع المناطق الحرة.....12

المبحث الثاني: مقومات وعوامل نجاح المناطق الحرة.....15

المطلب الثاني: أهداف ومعوقات المناطق الحرة.....17

المطلب الثالث: عوامل نجاح المناطق الحرة.....22

المبحث الثالث خصائص ودور وأهميه المناطق الحرة.....28

المطلب الأول: مميزات وخصائص المناطق الحرة 28

المطلب الثاني: التعاون بين القطاع العام والخاص في انشاء وإدارة المناطق الحرة.....29

المطلب الثالث: أهميه المناطق الحرة. 32

خاتمة الفصل الأول.....34

الفصل الثاني الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد: 41

المبحث ألأول: مفاهيم عامه حول الاستثمار الأجنبي المباشر..... 42

المطلب الأول: نبذه تاريخيه عن الاستثمار الأجنبي المباشر 42

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر تعريفه وأهميته..... 44

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر..... 48

المبحث الثاني: دوافع ومزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر..... 53

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر 53

المطلب الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر 59

المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات كأداة لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر..... 64

المطلب الرابع: الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر..... 68

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية..... 69

المطلب الأول :تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية..... 69

المطلب الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. 70

الفصل الثالث أهمية منطقة جبل علي في جذب الاستثمار الأجنبي

تمهيد: 88

المبحث الأول: مفاهيم عامه حول منطقة جبل علي..... 89

المطلب الأول: تعريف بمنطقة جبل علي..... 89

المطلب الثاني: موقع منطقة جبل علي ومراحل تطورها. 90

المطلب الثالث: أهداف ومميزات منطقة جبل علي الحرة وعوامل نجاحها..... 91

المبحث الثاني: الحوافز والتحديات التي تواجه المنطقة الحرة بجبل علي 95

المطلب الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي 95

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات..... 99
المبحث الثالث:دور منطقة جبل علي في النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر 104
المطلب الأول: مساهمة منطقة جبل علي في الميدان الاقتصادي 104
المطلب الثاني: مساهمة منطقة جبل علي في تنمية التجارة الخارجية..... 111
المطلب الثالث: مساهمة منطقة جبل علي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر..... 114
خاتمة الفصل الثالث..... 119
الخاتمة العامة 84
قائمة المصادر والمراجع 126

فهرس الجداول

الشكل أو الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	31
الجدول رقم02	70
الجدول رقم03	73
الجدول رقم 04	74
الجدول رقم 05	75

فهرس الاشكال

الشكل رقم 01	24
الشكل رقم02	71
الشكل رقم03	76
الشكل رقم04	80
الشكل رقم05	97
الشكل رقم06	97
الشكل رقم07	98
الشكل رقم08	99
الشكل رقم09	99
الشكل رقم10	102
الشكل رقم11	103

الشكل رقم12	104
الشكل رقم13	105
الشكل رقم14	107
الشكل رقم15	110
الشكل رقم16	111
الشكل رقم17	111
الشكل رقم18	113
الشكل رقم19	114
الشكل رقم20	115

المقدمة

في ضوء التحولات الاقتصادية العالمية وعدم الاستقرار في السوق الناجمة عن السياسات الخاطئة والاستثمارات ذات المخاطر العالية، تسعى العديد من الحكومات إلى تحديد بدائل قابلة للتنفيذ لتمويل المبادرات المحلية من خلال برامج التمويل ذات المخاطر المنخفضة، وقد ظهر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة حاسمة لضمان التمويل الأجنبي، وخاصة للبلدان النامية. ومع ذلك، كان العالم محاصرًا بسبب أزمة الديون في الثمانينيات والتسعينات، حيث لم تكن العديد من البلدان النامية قادرة على دفع أقساط ديونها، مما دفعها إلى البحث عن مصادر بديلة للتمويل. وهكذا، تعتبر الاستثمارات الأجنبية الآن وسيلة رئيسية لتمويل البلدان في جميع أنحاء العالم.

وللحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر، يتعين على الدولة المضيفة أن تضع بيئة موجهة لتسريع ودعم عملية الاستثمار، في مناخ يضمن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تتطور فيها عملية الاستثمار، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الوصول لنتائج ناجحة للمشاريع، هذه المجموعة الشاملة من الظروف هي العوامل الرئيسية التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأحد هذه العوامل هو استخدام مناطق التجارة الحرة من طرف الدول النامية لإغراء المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، وتقدم هذه المناطق الحرة مجموعة متنوعة من الفوائد، بما في ذلك دعم البنية التحتية، والعوائد المالية، والضرائب والمنح الجمركية، وتكاليف العمل المتاحة، وبيئة استثمارية مدرجة مهنيا تسهل وتساعد على مختلف العمليات الاقتصادية داخل المنطقة. ونتيجة لذلك، يمكن للشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات تعزيز جهودها التنافسية من خلال العمليات التي تم إنشاؤها داخل هذه المناطق التجارية الحرة.

أولا: إشكالية البحث:

وانطلاقا مما سبق كانت صياغة إشكالية بحثنا هذا:

ما مدى أهمية المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي عوامل نجاح المناطق الحرة ؟
2. هل يعد الاستثمار الأجنبي المباشر حلا لمشكلة التمويل في الدول النامية؟
3. هل تعد المناطق الحرة خيارا ناجعا لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
4. هل تسهم المناطق الحرة في نمو اقتصادات الدول المضيفة؟

ثانيا: الفرضيات:

1. المناطق الحرة هي مناخ استثماري جاذب للمستثمرين الأجانب ويكون فعالا من خلال مجموعة من التسهيلات والحوافز الممنوحة من الدولة المضيفة.
2. الاستثمار الاجنبي المباشر هو شكل من اشكال التمويل الذي يعد ملاذا رئيسيا للدول النامية تلجأ إليه لتمويل اقتصادها.
3. المناطق الحرة هي الخيار الأفضل للمستثمرين الأجانب والمحليين كونها فضاء مشجعا ومانحا لكل الأدوات والمخفزات للشروع في الاستثمار.
4. للمناطق الحرة أثرا بالغا في اقتصاديات الدول المضيفة لما تقدمه من تنوع اقتصادي ومبادلات تتخطى حدودها الجغرافية.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا هذه إلى:

1. الوقوف على ماهية المناطق الحرة وأنواعها ومقومات وأهداف إنشائها.
2. تحديد العوامل المساهمة في المناطق الحرة ودراسة المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
3. دراسة أسباب نجاح المناطق الحرة بالدول العربية وبالخصوص منطقة جبل علي التي تعتبر تجربة رائدة على الصعيدين العربي والعالمي.

رابعا: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث من التزايد الملحوظ للمناطق التجارية الحرة و مدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية للبلد المضيف. من خلال اتخاذ سياسات وفلسفات محددة، وآليات هذه المناطق في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي أصبحت تنافسية بشكل متزايد بين الدول التي تسعى للحصول على أقصى قدر من التدفقات. وتؤدي هذا الزيادة بدورها للعديد من الفوائد التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصادات في البلدان المضيفة.

خامسا: دوافع اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر ما يلي:

4. حداثة الموضوع.

5. تسابق الدول نحو إنشاء المناطق الحرة من أجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
6. للتعرف على إستراتيجية المناطق الحرة وما حققته الدول العربية بفضل هذه الإستراتيجية.
7. الاستثمار الأجنبي المباشر من عناصر تمويل التجارة الدولية وهو مجال تخصصنا(مالية وتجارة دولية).

سادسا: منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي عند تطرقنا إلى خصائص المناطق الحرة وأهميتها وعوامل نجاحها في الفصل الأول، ثم مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه ومزاياه وعيوبه في الفصل الثاني، بينما اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في المبحث الأخير من الفصل الثاني من خلال حديثنا على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ومواصلين بنفس المنهج مع الفصل الثالث الذي خصصناه للحديث على منطقة جبل علي وما حققته من نتائج في اقتصاد دولة الإمارات العربية.

سابعا: الدراسات السابقة

1-نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم 2023، المناطق الحرة وجاذبية الاستثمار الأجنبي - تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، كانت إشكالية بحثهم حول واقع المناطق الحرة في المملكة الاردنية الهاشمية، ومبررات اعتماد المناطق الحرة تلك في التجارة الخارجية.

وقد كان إنشاء المناطق الحرة أداة في تعزيز التعايش المتناغم بين الاستثمارات المحلية والخارجية، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي في جميع الصناعات مثل السيارات والنقل والتمويل. وقد سحبت بيئات الأعمال الرائدة والمواقع الرئيسية في هذه المناطق استثمارات أجنبية كبيرة، إن الاستثمارات الأجنبية في هذه القطاعات توفر فرص عمل في جميع القطاعات، وتحقق أرباحا كبيرا للاقتصاد الوطني. إلا أنها لا تزال المخاوف المتعلقة بإمكانية تدمير احتياطيات الصرف الأجنبي عند استعادة أرباح المستثمرين.

2.. دراسة لحسن صلاح الدين2021، حيث قام بتسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية، على اتصالها البعيد مع الاقتصاد الأوسع. وقد قامت الحكومات في جميع أنحاء العالم بتنفيذ مختلف إجراءات السياسة الإنتاجية، مثل مناطق معالجة التصدير ومناطق التجارة الحرة، من أجل تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر.

لاحظت الدراسة أيضًا أن التكاليف المرتبطة بتكامل واستيعاب المستثمرين الأجانب غالبًا ما تتجاوز الفوائد. وبالإضافة إلى ذلك، قد تولي السياسات غير الفعالة الأولوية للأرباح على المدى القصير للنمو الاقتصادي

المستدام، مما يتطلب نهجًا استراتيجيًا لجذب الشركات التي تتنافس على عوامل تتجاوز انخفاض التكلفة والإعفاءات الضريبية

2. دراسة لابن علال بلقاسم شعنبي ،مريم، بورداش شهرزاد، 2019،

وتعنى هذه الدراسة بأهمية المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم، وتستخدم من قبل العديد من الدول كآلية لتحويل الاقتصاد التدريجي وجذب رأس المال الأجنبي، ونقل التكنولوجيا، وتكامل المشاريع. يركز هذا البحث على كل من الإجراءات الجزائرية المحفزة والعوامل التي تساهم في إلغائها، فضلا عن الأسباب الأساسية لعدم نجاحها.

ثامنا: هيكل الدراسة.

للاجابة على الاشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات اعتمدنا على خطة شاملة حيث قسمنا محتوى الرسالة إلى ثلاثة فصول كانت على النحو التالي:

1. **الفصل الأول:** تطرقنا فيه إلى الاطار النظري والمفاهيمي للمناطق الحرة من خلال ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الاول ماهية المناطق الحرة ومستعرضين تاريخ نشأتها وتطورهاوانواعها وتمييزها عن الانظمة المشابهة لها، أما المبحث الثاني تعرضنا فيه للمقومات وعوامل نجاح المناطق الحرة، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى خصائص ودور المناطق الحرة وأهميتها.
2. **الفصل الثاني:** كان حول الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر حيث تم تقسينه إلى ثلاثة مباحث تعرضنا في المبحث الاول إلى مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر تعريفه ونبذة تاريخية عنه، وأهميته ومختلف أشكاله، أما المبحث الثاني تعرضنا فيه إلى دوفع ومزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر،كما اسردنا الشركات متعددة الجنسيات كأداة لتجسيده، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى الاستثمار الاجنبي المباشر للدول العربية، حللنا فيه تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومشاريعه فيها، كاجمالي المشاريع واتجاهاتها، وعرجنا على جاذبية هذه الدول للاستثمار حسب مؤشر ضمان الصادر على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
3. **الفصل الثالث:** خصصناه لدراسة حالة منطقة جبل علي الحرة واعميتها في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر: موزعا على ثلاث مباحث كان أولها مفاهيم عامة حول منطقة جبل علي، التعريف بها، موقعها الجغرافي ومراحل تطورها، كما أتينا على ذكر أهدافها ومميزاتها، عوامل نجاحها، وخصصنا المبحث الثاني

للحوافز والتحديات التي تواج المنطقة الحرة بجبل علي، ومن بين الحوافز تلك الممنوحة للمستثمرين الاجانب، وقد اشتمل على احصائيات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة الامارات،أما المبحث الثالث والأخير خصصتاه لدور وأهمية منطقة جبل علي الحرة في النمو الاقتصادي للدولة وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمناطق الحرة

تمهيد:

تهتم الدول في جميع أنحاء العالم بالمناطق الحرة لتعزيز اقتصاداتها وجذب الاستثمارات الأجنبية، وهي مناطق جغرافية محددة داخل دولة ما، تتميز بمجموعة من القوانين والسياسات الاقتصادية الخاصة التي تختلف عن تلك المطبقة في بقية أنحاء الدولة، وتعمل هذه المناطق كبوابات للتجارة الدولية، وتوفر مزايا وفرصًا فريدة للأعمال التجارية، ويقدم الإطار المفاهيمي للمناطق الحرة نظرة شاملة على طبيعة هذه المناطق ووظائفها وأثرها، فهو يستكشف المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المناطق الحرة، بما في ذلك الحوافز الضريبية، وتبسيط الإجراءات الجمركية، والمرونة التنظيمية، كما يدرس الدور الذي تلعبه هذه المناطق في تسهيل التجارة، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وعلى مدى العقود الماضية، شهد العالم انتشارًا واسعًا للمناطق الحرة، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الاقتصادية للعديد من الدول، وتختلف هذه المناطق في حجمها وطبيعتها ومجالات تخصصها، ولكنها جميعًا تشترك في هدف أساسي وهو تعزيز القدرة التنافسية للدول في السوق العالمية، وفي هذا الموضوع، سنخوض في أعماق الإطار المفاهيمي للمناطق الحرة، مستكشفين تاريخها وتطورها، ومحللين نماذجها وهياكلها المختلفة، ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول المضيفة، وسنتعرف على قصص نجاح المناطق الحرة، وأفضل الممارسات العالمية في إدارتها وتنظيمها، بالإضافة إلى التحديات والاعتبارات التي يجب مراعاتها لضمان نجاحها واستدامتها، وبينما نواصل استكشاف هذا المفهوم الديناميكي، سنكتشف أيضًا كيف تتكيف المناطق الحرة مع التغيرات الاقتصادية العالمية، وكيف يمكن أن تستفيد منها الدول والشركات والأفراد، وسنناقش الاتجاهات الناشئة والممارسات المبتكرة التي تشكل مستقبل المناطق الحرة، متأثرة بتطور التكنولوجيا والرقمنة.

المبحث الاول: ماهية المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة إحدى الأماكن التي تلغى فيها جميع القيود والحواجز التقليدية المعروفة قديما عبر جميع العصور، وهنا سبب تدفق مختلف الأعمال إلى هذه الأماكن التي أصبحت تستقطب لها الاستثمارات.

المطلب الاول: التطور التاريخي في المناطق الحرة

منذ زمن نشأت المناطق الحرة لجلب جزء من حجم التجارة الدولية وتاريخيا ترجع فكرة المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام مضت منذ عصر الإمبراطورية الرومانية وكانت أول منطقة في بحر ايجا حيث كانت DELOS حرة معروفة هي جزر تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية.

واعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوربية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها ومن أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة.

منطقة جبل طارق (1704) ومنطقة سنغافورة 1819 ومنطقة هونغ كونغ 1842 وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير، تمون الشحن وإقامة المخازن الخاصة بذلك.

ومع النصف الثاني من القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوربا، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الاستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت)في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير [1] ومن الأمثلة الناجحة للمناطق الحرة خلال هذه الفترة منطقة كولون في بنما وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة التجارية لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية أي أنه يتم لتخطيط الاجتذاب جزء من تدفقات الاستثمارات الدولية للاستثمار الصناعي في البلد المضيف.

بايرلندا عام SHANON وقد بدأت المنطقة الحرة في شانون 1959في تغيير النمط السائد للمناطق الحرة التجارية في العالم من النشاط التجاري للنشاط الصناعي حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية والتي يمكن أن تستوعب

[1] THOMAS KELLEHAR , HAND BOOK ON FREEZONES, unido jully ,1976, p1.

أعدادا كبيرة من العمالة وتعمل على صادرات الدولة إلى العالم الخارجي. وخلال الستينات وبداية السبعينات بدأت عدة دول في تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصديري متقدم بها، ومن أمثلة المناطق الحرة التي قامت الفليبين، ماسان BATAAN في هذه الفترة: باتان ماليزيا، كماBAYAN LEPAS واليابان ليباسMASAN قامت بعض الدول بإنشاء مناطق حرة لتخدم الهدفين في نفس الوقت لتكون مناطق حرة تجارية وصناعية مثل المناطق الحرة المصرية.

فالمناطق الحرة تطورت عبر الزمن وتطورت طبيعة عملها فالمناطق الحرة للتصدير " للصادرات " تمثل في الوقت الراهن النمط السائد للمناطق الحرة. ويقدر عدد المناطق الاقتصادية الحرة في العالم بحوالي)1900 منطقة اقتصادية حرة .[1]

المطلب الثاني: تعريف المناطق الحرة والانظمة المشابهة لها.

أولا: التعريف بالمناطق الحرة.

هناك عدة تعاريف للمناطق الحرة نذكر منها:

- ✓ **تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:** وذلك في دراسة قامت بها حول تقييم المناطق الحرة في عدد من بلدان الأسكوا فعرفت المناطق الحرة بأنها: مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو على مقربة منه، تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية وبذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة والحفاظ عليها لتوزيعها وتأخير دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها».[2]
- ✓ المنطقة الحرة هي مجال صغير، محدد جغرافيا، أين تستفيد النشاطات الصناعية أو التجارية من نظام خاص بها في مجال الجباية، هذه الأخيرة قد تكون مخفضة وفي الغالب ملغاة. وتستفيد السلع من نظام جمركي خاص، حيث أن المنتوجات تدخل وتخرج دون أن تخضع للرقابة ولا للحقوق الجمركية. إلا أن هذه الأخيرة تكون مستحقة إذا دخلت المنتوجات إلى الاقليم الوطني أين تتواجد المنطقة الحرة.3

[1] منور أوسرير ، دراسة نظرية عن المناطق الحرة – مشروع منطقة بلارة – مجلة الباحث ، العدد 02/2003 ، ص 40.

2 لبعل فطيمة– المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية ،المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية2010/2000 ،ص 92

[3] زوينة ريال، المناطق الحرة والتنمية (حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير) مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص: التحليل لاقتصادي، جامعة الجزائر، 1997/1996، ص26.

- ✓ تعتبر المنطقة الحرة جزء محدد من قبل جهة إدارية تشريعية أعلى وتكون معزولة عن أراضي الدولة الأخرى يسمح فيها باستيراد البضائع وتخزينها وإعادة تصديرها وإقامة الصناعات والنشاطات الاستثمارية الأخرى بمعزل عن القيود التنظيمية والإدارية وفي حدود ماتنص عليه القوانين التي تنظم تأسيسها.[1]
- ✓ والمنطقة الحرة هي منطقة صغيرة محددة جغرافيا والتي تستفيد تجاريا وصناعيا من معاملة خاصة في المسائل الضريبية، حيث تكون منخفضة أو غير موجودة في معظم الحالات، وتستفيد من الإجراءات الجمركية الخاصة، المنتجات التي تدخل وتخرج دون الخضوع لرقابة ودون رسوم جمركية، ومع ذلك فإن هذه الحقوق يتم تحصيلها. إذا تم استيراد البضائع إلى أراضي البلد[2].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج العناصر الأساسية في تعريف المناطق الحرة:

- ✓ مساحة جغرافية محدودة تقع على الحدود، الميناء، المطار أو بمقربة منها أو أي جزء من أراضي الدولة.
- ✓ لا تخضع للقانون الجمركي أو الضريبي لدولة المتواجدة بها.
- ✓ تمارس فيها الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية.

وقد حدث تحول في مفهوم المناطق الحرة من المفهوم التقليدي إلى التعريف الحديث حيث يبني التعريف التقليدي على أن الهدف من المناطق الحرة هو فقط زيادة الصادرات من خلال الترويج اعتماداً: علي الخصائص الطبيعية (موقع المنطقة واحتكار القطاع العام لإدارتها وتشغيلها، وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لأنشطة محددة بمستوى منخفض من الضرائب.

بينما يتعدى المفهوم الجديد للمناطق الحرة إلى أن الهدف هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات معينة كاستيعابه للعمالة أو كثافة رأسمال أو صناعات عالية التكنولوجية، واحداث الترابط بين المناطق الحرة والسوق المحلي من خلال التكامل الاقتصادي وإتاحة استخدامات متنوعة للمناطق الحرة.

وظهر تعبير جديد للمناطق الحرة وهو قدرتها علي خلق بيئة أعمال صديقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] علي عباس فاضل، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص و التحديات)،2011، ص 3.

[2] Fréderic blanc , les zones franche portuaires , revue juridique neptunus , p1

ثانيا: إدارة المناطق الحرة:

إن المناطق الحرة بحاجة لأجهزة تتولى تسييرها في الجوانب الإداريةو المالية، القانونيةو والفنية، وتسمى هذه الأجهزة بالجهاز الإداري للمناطق الحرة الذي يقوم بالمهام الإدارية والإشرافية على نشاط المناطق الحرة ويضم هذا الجهاز وحدات الحكم المحلي المعنية، أجهزة الموانئ، أجهزة الجمارك، وزارت التجارة والاقتصاد والمالية والصناعة، غرفة التجارة والصناعة، الاتحادات العمالية، ممثلون عن رجال الأعمال، ممثلون عن أجهزة أخرى قد يكون لها علاقة بنشاطات المناطق الاقتصادية الحرة، والجدير بالذكر أنه في هذه الحالة تخضع المناطق الاقتصادية الحرة لجهة إشرافية حكومية في الدولة، وذلك حسب قانون إنشاءها، قد تكون وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة الاقتصاد، هيئة الميناء[1].

ثالثا: الفرق بين المناطق الحرة والنظم المشابهة لها.

يتقارب مصطلح وعمل بعض المفاهيم والأنظمة الأخرى المشابهة للمناطق الحرة في بعض الجوانب، كما يختلف معها في جوانب أخرى ومن هذه المفاهيم والأنظمة :الأسواق الحرة الجنات الضريبية مناطق التجارة الحرة ويمكن الوصول إلى نقاط التشابه والاختلاف فيما بينها من خلال ما يلي:

1- المناطق الحرة والأسواق الحرة

الأسواق الحرة هي المكان الذي تباع فيه السلع الاستهلاكية تامة الصنع للأشخاص العابرين للمطارات والموانئ بين الدول المختلفة سواء كانت سلعا محلية أو أجنبية بهدف امتصاص العملات الصعبة من هؤلاء. الأشخاص ولتنشيط التجارة وبالطبع يتم تعليق استيفاء الرسوم الجمركية عليها2.

وتكمن أوجه الاختلاف بين المناطق الحرة والأسواق الحرة فيما يلي [3]

- ✓ يجري عرض السلع في هذه الأسواق دون إدخال أي عمليات عليها كإعادة التغليف أو التعبئة أو الفحص، وغيرها من العمليات التي تتم في المناطق الحرة.

[1] لبعل فطيمة، نفس المرجع السابق، ص11.

2 خالد عميان عليمان، علي أحمد المشاقبة، ادارة التحليص الجمركي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2009، ص ص 111، 112.

[3] محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007 ، ص ص 101 .

- ✓ يتم بيع السلع في الأسواق الحرة في حدود الكميات الكافية للاستهلاك الشخصي فقط وليس لغرض التسويق التجاري الذي يتم بكميات كبيرة في المناطق الحرة.
- ✓ تنشأ معظم الأسواق الحرة في صالات الركاب العابرين بالمطارات أو الموانئ البحرية أو المنافذ البرية فقط، في حين أن المناطق الحرة يمكن أن تنشأ بالإضافة لتلك الأماكن في مواقع بعيدة عنها كما يمكن أن تشمل مدنا بأكملها.
- ✓ هدف الأسواق الحرة الرئيسي هو العمل على امتصاص العملات الأجنبية لدى العابرين منها، والى تنشيط السياحة والحركة التجارية في حين أن أهداف المناطق الحرة واسعة ومتعددة يمكن أن تشمل توفير فرص عمل وزيادة الصادرات وجذب التكنولوجيا وتوفير متحصلات من العملات الصعبة للدولة...إلخ.

2- المناطق الحرة والجنات الضريبية[1]

في هذا الصدد سنحاول التمييز بين المناطق الحرة المالية والجنات الضريبية على اعتبار أن كلاهما ينصب نشاطها على المجال المالي وفي هذا المستوى نجد قليلا من الباحثين ممن يقيمون نوعا من التمييز بين المنطقة المالية الحرة والجنة الضريبية فهم يركزون على جانب واحد وهو المتعلق بالتشريع الضريبي للحكم على منطقة معينة أو دولة ما بكونها جنة ضريبية دون إعطاء أي اهتمام إلى نوعية العمليات المقامة داخل المنطقة الحرة وكذا طبيعة الفاعلين فيها، مع العلم أن الدول لا تدخر جهدا في تنويع الطرق والوسائل قصد جذب رؤوس الأموال. في الواقع iناك من الجوانب المشتركة التي تؤدي إلى اختلاط أمر المنطقة المالية الحرة بالجنة الضريبية، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد على نفس المعايير التي ترتكز عليها المنطقة المالية الحرة، خصوصا أنها تمنح "الليونة الضريبية والسر البنكي وشبكة جيدة للاتصال بالإضافة للاستقرار السياسي"، إلا أن الغاية الأساسية من الجنات الضريبية المرتفعة ليس القيام بنشاط مغاير وإنما الاستفادة من الانخفاض في الضرائب، مع العلم أن هناك العديد من المراكز المالية الحرة تفرض اقتطاعات ضريبية على المداخيل والأرباح وبنسب ضعيفة، وهكذا تعتبر الجنة الضريبية مأوى يمكن للأجانب أن يحققوا فيه أرباحا هامة والمحافظة على موجوداتهم دون أن تفرض عليهم ضرائب مرتفعة لكن تبقى أهم نقطة للتمييز بين المنطقة المالية الحرة والجنة الضريبية تتمثل في البحث في طبيعة العمليات المتداولة داخل كل منهم أو الغرض منها، وذلك لأن مستعملي الجنات الضريبية سواء كانوا أفراد أو شركات يسعون من وراء ذلك إلى التقليل من

[1] مريم فضال ، المناطق الحرة ودورها في التنمية ، مذكرة ماستر، قسم القانون المعمق ، تخصص الادارة والمالية العامة، جامعة عبد المالك السعدي ، المغرب ، 2008، ص ص 36،37.

نفقاتهم الضريبية حيث يعملون على جعل جزء من أرباحهم وممتلكاتهم يخضع لضريبة أقل بكثير عما هو معمول به في الموطن الأصلي، ومن هذا المنطق يدخل هذا النشاط ضمن خصوصيات الجنات الضريبية في حين أن العمليات التي تقام داخل المناطق المالية الحرة تكون لها نهايات وأبعاد تجارية محصنة يرجى من ورائها تمويل الصادرات وبعض الأنشطة الاقتصادية، كما أن العمليات في الجنات الضريبية تكون وهمية وتشكل هذه الجنات مناطق تسجيل أكثر من مناطق وظيفية وتستعمل في الأساس في تبييض أموال التهريب. والجانب الثاني في عملية التمييز يتمثل في كون المقاولات والمؤسسات المالية في المناطق الحرة متواجدين ماديا وحاضرين فيها أي يمكن معرفتهم في الوقت الذي لا يمكن التعرف على هؤلاء الأشخاص داخل الجنات الضريبة.

3- المناطق الحرة ومناطق التجارة الحرة

مناطق التجارة الحرة هي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر، يتم في إطارها إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة والسلع بين هذه الدول بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في هذا التكتل، وتتوزع مناطق التجارة الحرة في مناطق كثيرة من العالم من أهمها منطقة التجارة الحرة المعروفة باسم (الإفتا) التي أنشأت عام 1960م وتضم عدد من دول جنوب شرق آسيا (إندونيسيا، ماليزيا تايلاند الفليبين، سنغافورة، بروناي)، وكذلك منطقة (النافتا) التي أنشأت في أمريكا الشمالية عام 1960م وتضم كلا من (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك). وبهذا المفهوم تتضح أوجه الفرق بين المناطق الحرة كنظام جمركي خاص ومناطق التجارة الحرة كنظام سياسي ذو أبعاد اقتصادية، كما أن الحوافز والتسهيلات المقدمة في المناطق الحرة تمنح لجميع المستثمرين من جميع دول العالم باستثناء الدول التي ينص على مقاطعتها كالكيان المحتل للاراضي الفلسطينية بالنسبة للمناطق العربية، في حين أنه في مناطق التجارة لا يتمتع بالامتيازات والحوافز سوى الأشخاص الذين ينتمون للدول الأعضاء فيها[1].

المطلب الثالث: انواع المناطق الحرة

تنقسم المناطق الحرة وفقا لمعيارين الأول من حيث الموقع والمساحة التي تقام عليها المنطقة الحرة، والثاني من حيث طبيعة النشاط الذي خصصت المنطقة الحرة لمزاولته فيها.

[1] محمد علي عوض الحرازي ، مرجع سابق ، ص 104.

أولا: تقسيم المناطق الحرة من حيث الموقع والمساحة[1]

تنقسم إلى ثلاث أقسام

1- المناطق الحرة العامة

و هي مناطق حرة تقوم الدول بإنشائها غالبا بجوار إحدى المدن أو الموانئ أو أي أقاليم أخرى تهدف الدول لتنميتها، ويتم عزل موقع المنطقة الحرة عن بقية أقاليم الدولة المضيفة بأسوار تحيط بكامل مساحة هذه المنطقة الحرة وما تضمها من منشآت ومخازن لازمة لنشاط المشروعات الاستثمارية العاملة فيها، وهذا النشاط لا ينحصر في نوع معين بذاته بل قد يشمل التخزين والتصنيع والخدمات، كما أن الاستثمار في هذه المناطق الحرة متاح لجميع المستثمرين المحليين والأجانب، الذين يتساوون في الحصول على المزايا التي تقدمها الدولة للاستثمار في هذه المناطق من حوافز وتسهيلات وضمانات... إلخ.

2- المناطق الحرة الخاصة

ينحصر الاستثمار في هذه المناطق على مشروع استثماري واحد يتم منحه حق الامتياز في المنطقة بشكل احتكاري ووفقا لنظام المناطق الحرة، وقد أرجع سبب ذلك لعدد من العوامل من ضمنها: ضرورة قرب موقع المشروع الاستثماري من الأماكن التي تتوفر فيها المواد الخام الأولية. ما تخلفه هذه المشروعات من نفايات يترتب عليها الإضرار بالمشروعات الواقعة بجوارها. طبيعة النشاط الذي يزاوله المشروع الاستثماري الذي يتطلب أن يكون موقعه بجوار الميناء البحري أو الجوي.

3- المناطق التي تشمل مدنا بأكملها

و هذا النوع من المناطق الحرة ينشأ غالبا لظروف تتعلق بتوجه الدولة المضيفة لتنمية إقليم أو مدينة معينة وتحويلها إلى مركز تجاري أو صناعي يساعد في اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي، كما يمكن أن يتم إنشاء هذا النوع من المناطق الحرة نظرا لعدم توفر الإمكانيات لدى الدولة المضيفة لتمويل إنشاءمنطقة حرة مستقلة بذاتها، وبموجب هذا النظام يتم التعامل مع مداخل ومخارج المدينة على أنها بوابات للمنطقة الحرة، يتم التعامل مع الصادرات والواردات فيها بنفس تلك التي يتم التعامل بها مع الصادرات والواردات من وإلى الدولة المضيفة.

[1] سيساوي منال ، تريعية مروة ، الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الحرة ، دراسة تجارب بعض الدول العربية، 2012 ، ص 61

ثانيا: تقييم المناطق الحرة من حيث طبيعة نشاطها:

يمكن تقييم المناطق الحرة من حيث طبيعة نشاطها على النحو التالي:[1]

1- المنطقة الحرة التجارية

يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد سلع من خارج البلد، أو من داخله بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب، وقد تجري عليها أي البضائع بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات، والتي تتناول جل البضاعة، دون المساس بجوهرها كالفرز، والتعبئة والتغليف، أو المزج والخلط إلى غير ذلك من الأعمال التي من شأنها المحافظة على طبيعة البضاعة نفسها.

2 – المنطقة الحرة الصناعية

تكون المنطقة الحرة الصناعية عادة خارج أي معوقات جمركية، وتفضلها المؤسسات الاستثمارية فيما يخص المستوردات من السلع الوسيطة، وإعفاءات ضرائب الشركات بالإضافة إلى البنية التحتية، وعدم خضوعها لأية قيود، ومحددات صناعية قد تكون موجودة داخل البلد.

3- المنطقة الحرة الخدمية.

يعتبر هذا النوع من المناطق الحرة من الأنواع التي ظهرت حديثا، ويشمل منطقة معالجة المعلومات، ومنطقة الخدمات المالية، ومنطقة التجارة الحرة.

[1] سيساوي منال ، تريعية مروة ، مرجع سابق، ص 61

المبحث الثاني: مقومات وعوامل نجاح المناطق الحرة

تقيم الدول المناطق الحرة على أراضيها لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تؤدي بدفع عجلة التنمية بها ولأجل الوصول لهذه الأهداف لابد من أن توفر هذه الدول مجموعة من المقومات تشجع وتدفع المستثمرين للاستثمار بالمناطق الحرة التي تقيمها وتجعلها ناجحة، واذا لم يحدث هذا فسيعود ذلك لمجموعة من المعوقات سيتم ذكرها في هذا المطلب مع كل من أهداف ومقومات المناطق الحرة.

المطلب الاول: مقومات إنشاء المناطق الحرة.

يرى مختلف الدارسين أن للمناطق الحرة عدة مقومات يجب أن تتوفر لإنشائها ومن بينها: [1]

1. **المقومات السياسية والأمنية:** لا شك أن إنشاء أي منطقة حرة هو قرار سياسي أو ارادة سياسية قبل أن يكون قرارا اقتصاديا أو تشريعيا يتطلب التوافق في المصالح والسياسات بين البلد المضيف والشركات دولية النشاط المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المزمع إنشاؤها إذ أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعود إلى الشركات متعددة الجنسيات، كما يتطلب هذا القرار استعداد سياسي واقتصادي لدى القيادة السياسية للدولة للتنازل عن بعض حقوقها السيادية في أجزاء من إقليمها (المناطق الحرة) سواء كانت تلك الحقوق تتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية أو بقية القوانين والنظم الاقتصادية والتي تتعارض مع قوانين الاستثمار في المناطق الحرة إلى جانب الاستقرار السياسي فإن البيئة المناسبة للاستثمار تتطلب السيادة في بعض الممارسات، كذلك يجب أن يتوفر مناخ أمني مستقر للدولة المضيفة وسيادة السلام والوئام المدني وتكون علاقات طيبة مع دول الجوار لأن أغلب تعاملات المناطق الحرة هي معاملات خارجية.
2. **المقومات الاقتصادية:** أن الشركات الأجنبية تفضل الاستيطان في المناطق الحرة التي تنتمي إلى بلدان ذات بيئة يكون الاقتصاد الكلي فيها مستقر نسبيا ومتحرر من التدخلات الحكومية وتفضل الشركات الكبرى التواجد في بلدان ذات أسواق كبيرة كالصين والهند واندونيسيا ومصر ونيجيريا والبرازيل، وأنها تنتمي إلى أسواق إقليمية ذات قدرات شرائية عالية كأسواق الخليج العربي من جانب أخر ينبغي أن تكون هناك رؤية استراتيجية مستقبلية واضحة وتمثل هذه الرؤية فلسفة الأهداف الكلية للاقتصاد و المجتمع والمسار التنموي الذي يسلكه، وأن تحدد ما هو الهدف البعيد المدى الذي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقه واي

[1] زكرياء فوغال ، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر : دراسة حالة الاردن، 2015 ، ص 44.

القطاعات و الأنشطة ستعطى الأولوية وتعد الرؤيا عاملا هاما في الحد من الآثار السلبية والأزمات المفاجئة التي قد يواجها الاقتصاد الوطني من جهة وتتيح للمستثمر الوطني والأجنبي التعامل مع معطياتها بمرونة أكبر من جهة أخرى، بالإضافة إلى موقع الدولة في التجارة الدولية وتنوع صادراتها وارداتها ومدى الثبات النسبي لسعر صرف عملاتها ومعدلات الحماية لصناعتها الوطنية ومدى توافر قواعد البحث والتطوير ودرجة استيعاب المعلومات والتقنيات الحديثة كما تعكسها مؤشرات التعليم والقدرة التنافسية والتقنيات الحديثة.

3. **المقومات البشرية:** يجب أن تتوفر الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة للعمل في الشركات والمشروعات الاستثمارية التي تقام في المنطقة الحرة الرخيصة نسبيا وهناك عاملان أساسيان ومتكاملان لهما أهمية كبيرة في تقويم قوة العمل من جهة نظر الشركات الدولية وهما المهارات والمرونة في اتخاد القرارات.1
4. **المقومات الجغرافية والبيئية:** والتي تتمثل بقرب الموقع المراد إشهاره كمنطقة حرة من خطوط التجارة الدولية، لذا تركزت أغلب المناطق الحرة في العالم في الموانئ البحرية أو بالقرب منها أو بالقرب من المطارات أو على الحدود قريبا من الأسواق الإقليمية أو الدولية وذلك بهدف خفض تكاليف النقل.

إن أحد العوامل الهامة التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في البلدان النامية هو الانخفاض النسبي في تكاليف النقل واختزال الوقت اللازم له بخاصة وإنه يمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول الصناعية، أما فيما يتعلق بأهمية المقومات البيئية للمنطقة الحرة فإن ذلك يتأتى من رغبة وحرص العديد من الشركات الأجنبية على التوطن في المناطق ذات البيئات والظروف المناخية المعتدلة نسبيا بما ييسّير لها إنجاز عملياتها الإنتاجية وعرض سلعها أو خدماتها وتصديرها إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية لها إقليميا أو عالميا[2].

5. **المقومات التشريعية:** تتمثل في توفر الأساس القانوني لإنشاء المناطق الحرة وادارتها والمزايا والحوافز التي توفرها لمستثمرين إضافة للثبات النسبي فيها ووضوحها، كذلك توفر نظم قضائية مستقلة تحمي سلطة القانون وتوفر إطارات تشريعية وتنظيمية تمنع الاحتكار سواء في القطاع العام أو الخاص وتحد من الفساد الإداري وتعزز الانفتاح والمنافسة واقامة نظام رقابي وتنظيمي يتسم بالعدالة والشفافية والفعالية.[3]

[1] زكرياء فوغال ، مرجع سابق، ص 45.

[2] سيساوي منال ، تريعية مروة ، مرجع سابق، ص 69

3 خالدة بلعمري ، كنزة بوسري، دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي : دراسة تحليلية للمناطق الحرة الامرات العربية المتحدة ، 2019، ص 18.

المطلب الثاني: أهداف ومعوقات المناطق الحرة.

أولا: أهداف إنشاء المناطق الحرة.

تسعى الدول لتحقيق عدة أهداف من إنشاء المناطق الحرة ومن أهمها[1]:

- ✓ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة البنية الأساسية؛
- ✓ تحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج الوطني نتيجة زيادة الانتفاع بالموارد والطاقات الإنتاجية المحلية المتوفرة؛
- ✓ تشغيل اليد العاملة إذ إن المشاريع التي تقام في المناطق الحرة تساهم بشكل كبير في توظيف الأيادي العاملة الوطنية وتكسبها المهارات الفنية التي يمكن نقلها إلى قطاعات خارج المناطق الحرة، مما يعكس إيجابية على رفع إنتاجية هذه القطاعات؛
- ✓ تعزيز الروابط الأمامية للاقتصاد من خلال قيام صناعات تصديرية تعمل على تنمية الصادرات وزيادة الطاقة الإنتاجية لها، كما تعزز الروابط الخلفية له من خلال استخدام مستلزمات الإنتاج من المواد الخام كالمياه والكهرباء؛
- ✓ زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار؛
- ✓ إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية؛
- ✓ زيادة حجم صادرات الدولة من منتجات المناطق الحرة وتقليل حجم الواردات عن طريق سد احتياجات السوق المحلي من منتجات هذه المناطق بدلا من الاعتماد على الخارج؛
- ✓ تعمير وتنمية بعض الجهات والأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي بينها وبين الأقاليم الأخرى؛

[1] زيتوني عبد الكريم ،بديار أحمد ،أثر النمو والاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات المناطق الحرة في دولة الإمارات خلال الفترة (2000 – 2019)، المجلد 15، العدد: 03(2021) ، ص 376

- ✓ القيام بالتصنيع الوطني، وذلك بأن المناطق الحرة الصناعية تعتبر إحدى الحلول المطروحة أمام الدول النامية للتغلب على عدم كفاية وملاءمة الإطار التصنيعي خاصة المخصص للتصدير اللازم للتنمية الصناعية.

ثانيا: المعوقات التي تواجه المناطق الحرة:

هناك العديد من العوامل التي تعيق نجاح، و تطور المناطق الحرة، وتؤثر عليها تأثيرا سلبيا، قد تكون متواجدة داخل الدولة المقيمة للمنطقة الحرة أو خارجها.

1- المعوقات الداخلية:

وتشمل كل من المعوقات المالية ،الاقتصادية، التشريعية ،القضائية والإدارية المتعلقة باليد العاملة:

1-1- المعوقات الاقتصادية والمالية: يندرج ضمنها ما يلي[1]:

- ✓ عدم وضوح أو استقرار سياسة واستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة، الأمر الذي يؤدي بالمستثمرين لتوخي الحذر وتجنب أي إجراءات مفاجئة تتخذها الدولة تتعلق بتلك المناطق؛
- ✓ عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي: مثل ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع عجز الموازنة العامة، اضطراب سعر الصرف، عدم وضوح أو استقرار السياسات المالية؛
- ✓ عدم توفر الصناعات الوسيطية في السوق المحلية المساعدة للمشروعات العاملة في المناطق الحرة؛
- ✓ عدم القدرة أو الامتناع عن تقديم قروض للمشروعات العاملة بالمناطق الحرة من طرف مؤسسات الدولة المضيفة أو ارتفاع سعر الفائدة عليها؛
- ✓ تقصير الجهات القائمة على المنطقة الحرة في سياستها التسويقية والترويجية في جذب الاستثمار، يضاف إلى ذلك تقصير في توفير المعلومات المختلفة المتعلقة بالاستثمار في المنطقة بلغات متعددة ووسائل مختلفة؛
- ✓ ارتفاع تكلفة تشغيل المشروعات العاملة في المناطق الحرة، ووضع قيود أمام توسعاتها المستقبلية ما يجعل الاستثمار بها قصير الأجل، الأمر الذي يمكن أن يؤدي في حالة توسع مثل هذه الاستثمارات إلى مخاطر كبيرة، قد تؤثر على اقتصاد الدولة المضيفة، كما حدث بالأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا سنة 1997؛

[1] العايب سعاد، دور الامداد البحري في تطوير المناطق الحرة، دراسة حالة منطقة جبل علي الحرة ، (2006-2017) ص 71.

- ✓ تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة وتضاربها والغموض الذي يشوب بعض نصوصها فالتعديل والتغيير المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار بالمناطق الحرة أو خارجها يجعل المستثمر في قلق دائم؛
- ✓ قيود التشريع وهي الشروط التي تقيد عملية انشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة، كشرط امتلاك شريك محلي لنسبة من المشروع، او ارتباط التحفيزات والتسهيلات ببعض الشروط التي تؤثر على قدرة المستثمر في التحكم في توجهات ونشاط مشروعه الاستثماري؛
- ✓ صياغة التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة دون مراعاة الجوانب الاقتصادية المتعلقة بها ما يؤدي لنتائج سلبية على الاستثمار بهذه المناطق؛
- ✓ سلوك الدولة القانوني مثل تأميم أو أي إجراء مشابه له، الذي يؤثر على سيطرة وتحكم المستثمر بأمواله، وعدم احترام الدولة للنصوص والمبادئ الدولية ذات العلاقة بحماية الاستثمار الأجنبي، يجعل المستثمرين غير واثقين بها؛
- ✓ آلية تسوية منازعات الاستثمارات، مثل تطويل في الفصل في القضايا، وتهاون في تنفيذ الأحكام، تفضيل جانب المحلي على الأجنبي

1-2 المعوقات التشريعية والقضائية: يندرج ضمنها مايلي:

تعد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة من العوائق المثبطة لنجاحها من خلال التغيير والتعديل المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار، سواء داخل المناطق الحرة أ وخارجها وهذا الأمر يجعل المستثمر في قلق دائم على مستقبل استثماراته في المنطقة الحرة[1] .

1-2-1 تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة-

أهم دراسة ميدانية قامت بإجرائها المؤسسات العربية لضمان الاستثمار بأن أهم المعوقات المؤثرة على الاستثمار المتعلقة بالتشريعات والقوانين تتمثل في تعدد القوانين المتعلقة بالاستثمار، وتضاربها والغموض وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها، وبالرغم من أن بعض الدول المضيفة تفرد قانونا للاستثمار في المناطق الحرة إلى جانب قانون ينظم الاستثمار في الدولة، إلا أن هذه القوانين لا تحيط في كثير من الحالات بجمع الجوانب المتعلقة بالاستثمار، الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون، ويفتح المجال أمام الاجتهاد من قبل الجهات المشرفة على

[1] د.بن علال بلقاسم وآخرون، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر : حالة الجزائر، مجلة نور ،العدد 05 ،المجلد 02 ، 2019، ص91.

الاستثمار وهو الأمر الذي يؤثر في مدى عدالة التشريع الذي يقتضي تساوي الأحكام في مواجهة القضايا والمراكز القانونية المتطابقة.

1-2-2 التغيير والتعديل المستمر للقوانين المنظمة للاستثمار سواء في المناطق الحرة أو خارجها-

وهذا الأمر يجعل المستثمر في قلق دائم على مستقبل استثماراته في المنطقة الحرة فيفضل الرحيل إلى مناطق أخرى يطمئن فيها على أمواله ،و قد وصف رئيس مجلس إدارة إحدى المشروعات العاملة في إحدى المناطق الحرة بأن ذلك يجعل من مشروعات المناطق الحرة بوتقة تجارية مما يشعرها بعدم الاستقرار والثقة.

1-2-3 قيود التشريع على التحكم في توجهات ونشاط المشروع الاستثماري.

إن القيود التي بفرضها التشريع للتحكم في المشاريع وتوجهاتها يعيق أداء وانطلاق المستثمر الأجنبي .

1-2-4 صياغة التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة دون مراعاة الجوانب الاقتصادية المتعلقة بها

إن صياغة هذه التشريعات من قبل مختصين في مجال القانون دون أن يشاركهم في هذه العملية مختصون في علم الاقتصاد يجعل هذا التشريع قاصرا ويشوبه الكثير من الغموض وهو ما يؤدي إلى نتائج سلبية على الاستثمار في المناطق الحرة، حيث أن المعالجات القانونية للظواهر الاقتصادية تختلف في كثير من الجوانب عن المعالجات الاقتصادية، وعدم مراعاة مثل هذه الخصوصية فيما يتعلق بالمناطق الحرة يمكن أن يشكل عاملا يؤثر في مدى نجاح هذه المناطق في تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها.

1-2-5 آلية تسوية منازعات الاستثمار.

إن طول مدة الفصل في قضايا الاستثمار والتهاون في تنفيذ الأحكام الباتة الصادرة عن المحاكم المختصة،و محاباة العنصر المحلي على حساب العنصر الأجنبي، وغير ذلك من الجوانب المتعلقة بتسوية منازعات الاستثمار، يؤدي إلى تقوية العوامل الطاردة للاستثمار والتأثير في قدرة المناطق الحرة على جذب الاستثمار.

1-2-6 سلوك الدولة القانوني-

إن قيام الدولة المضيفة بأي تصرف يؤثر على سيطرة وتحكم المستثمر في أمواله، كقيامها بإجراء تأميمي أو أي إجراء

آخر مشابه، وعدم احترام الدولة لنصوص الاتفاقيات الدولية وللمبادئ ذات العلاقة بحماية الاستثمارات الأجنبية، كل ذلك يجعل المستثمرين يتخوفون على أموالهم وتتأثر ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة. [1]

1-3 المعوقات الإدارية: تشمل:

- ✓ تعدد الجهات المشرفة على الاستثمارات في الدولة وازدواجية الاختصاصات فيما بينها وهو الأمر الذي يؤدي الى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي تتعامل مع المستثمر والى تضارب في القرارات الصادرة عنها في بعض الأحيان ما يؤدي الى اهدار وقت المستثمر وعدم التشجيع على الاستثمار بها – البيروقراطية الحكومية التي يتعرض لها المستثمر عند الترخيص لمشروعه أو في الاجراءات الأخرى، ما يضيع وقت المستثمر ويوثر على قدرة المنطقة على جذب الاستثمارات الفساد الاداري وإخلال العاملين بالمؤسسات الحكومية التي يتعامل معها المستثمر باعتبارات النزاهة والأمانة.
- ✓ المحسوبية والمجاملة في تعيين القيادات الإدارية في تلك المؤسسات دون مراعاة عامل الكفاءة والخبرة والتخصص يسبب معوقات منفرة للمستثمرين بسبب القرارات غير العملية للقيادات غير كفؤة.
- ✓ عدم عمل أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على المنطقة. بروح الفريق الواحد وانعدام الانسجام والتفاهم بينهم ما ينعكس على مستوى الخدمات المقدمة للمستثمر.

1-4 المعوقات المتعلقة باليد العاملة: وتتمثل في:

- ✓ التأثيرات السلبية لممارسات بعض النقابات العمالية (الإضرابات و، المطالب المبالغ فيها) التي تشغل المستثمر عن تطوير الانتاج وعملياته ؛
- ✓ عدم توفر يد عاملة رخيصة وماهرة كافية بالدول المضيفة؛
- ✓ تفضيل العمل في المؤسسات الحكومية للامتيازات المالية والوظيفية على العمل بالمناطق الحرة؛
- ✓ غياب كل من الاستقرار السياسي والأمني يؤثران بشكل رئيسي على قيام المناطق الحرة .

2 – المعوقات الخارجية:

وهي المعوقات التي تكون خارج نطاق الدولة المضيفة وأهمها:

[1] سيساوي منال ، تريعية مروة ، مرجع سابق، ص 74

- ✓ التأثيرات التي يمكن أن تترتب على التطورات الاقتصادية العالمية، كانشاء منظمة التجارة العالمية وما يترتب عن بعض قواعدها من أثر على المناطق الحرة؛
- ✓ التكتلات الاقتصادية وانعكاسات تعاملات بعض دولها على السلع التي يتم انتاجها في المناطق الحرة التي تستضيفها بعض دول هذه التكتلات، فالمناطق الحرة المقامة بالدول المنتمية لتكتلات اقتصادية تعاني من عدم اعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة لدولة المضفية كبلد منشأ.
- ✓ دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة
- ✓ ندرة المواد الأولية التي تدخل في تصنيع منتجات معينة أو التقلب المستمر وغير متوقع في أسعارها في الأسواق العالمية كارتفاع أسعار النفط.
- ✓ وجود حالة كساد عالمي يتسبب في خسائر للمشروعات العاملة في المناطق الحرة.
- ✓ الأوضاع السياسية والإقليمية والنزاعات المسلحة التي ترفع من مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات، وتسبب في رفع تكلفة التأمين عليها.
- ✓ المقاطعات السياسية والاقتصادية كمقاطعة الدول العربية لمنتجات الكيان المحتل ومنتجات الشركات المتعاملة معه.
- ✓ تقارب المناطق الحرة في الدول المختلفة المتقاربة جغرافيا، يؤثر على حجم الاستثمارات التي يتم جذبها لتلك المناطق خاصة في ظل تشابه مناخ الاستثمار والحوافز والتسهيلات والضمانات المقدمة في هذه المناطق[1].

المطلب الثالث: عوامل نجاح المناطق الحرة

بعد توفر مقومات إنشاء المناطق الحرة هذا لا يعني أن المنطقة الحرة قد تم تحقيق هدف إنشاءها بل هناك عوامل تتحكم في إنجاح وفشل المناطق الحرة ومن بين عوامل نجاحها.

[1] لبعل فطيمة، نفس المرجع السابق، صص 108،109.

1- الموقع الجغرافي:[1]

يعد الموقع الملائم متطلبا ضروريا لنجاح المناطق الحرة، فكم من منطقة حرة اخفقت في تحقيق النتائج المرجوة منها بسبب سوء اختيار موقعها، مثل منطقة باتان الحرة Bataan في الفلبين التي تبعد عن العاصمة مانيلا ب 937 كم، ومن خصائص الموقع الملائم، ضرورة أن يكون ملائما لقوى العرض والطلب ذات الصلة بالسلع والخدمات التي يجري تبادلها فيها، في توفير المواد الأولية واليد العاملة الماهرة اللازمة لنشاطها والطاقة بمختلف مصادرها(كهرباء، غاز، بنزين)، فضلا عن اختصار وتسهيل عمليات النقل، بما فيها تقليل التكاليف الناجمة عن المناولات المتعددة، مما يستلزم وقوعها على واحدة من طرق التجارة العالمية والأسواق الخارجية ونقط العبور البرية والبحرية والجوية، ومجاورتها لصناعات مساعدة، وبذلك يمثل توفر وسائل النقل المتعددة وذات الكفاءة عنصرا مهما في جذب المستثمرين للمنطقة الحرة، ويضمن إيصال المواد الأولية والبضائع الأخرى المطلوبة لتلبية احتياجات شركات المناطق الحرة في الوقت المناسب، وتصدير المنتجات وإيصالها إلى الأسواق الاستهلاكية في الوقت المناسب و بأسعار معقولة .

إن الموقع المناسب لإقامة منطقة حرة تحكمه عدة عوامل، كما أنه يعتبر من العوامل الرئيسة لنجاح أو فشل المناطق الحرة، لذا يجب أن يمر بمراحل دقيقة مثلما يوضحه الشكل التالي:

[1] العايب سعاد، المرجع السابق ، ص 75.

الشكل رقم (1): مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة

المصدر: العايب سعاد، دور الامداد البحري في تطوير المناطق الحرة، دراسة حالة منطقة جبل علي الحرة، (2006-2017) ص 76.

ويمر اختيار موقع المنطقة الحرة في الدولة المضيفة بعدة مراحل، كما يوضحه الشكل السابق، حيث تشكل لجنة فنية إوادارية اوقتصادية لاقتراح موقع معين، وعادة ما يكون الموقع المقترح واحد من عدة بدائل وفقاً للأهداف المطلوب تحقيقها من المنطقة الحرة، أو وفقاً للموارد الطبيعية المتاحة للدولة والمطلوب استثمارها، وتتميز المراحل التي يمر بها اختيار موقع المنطقة الحرة من خلالها بأنها متسلسلة بدءا من اقتراح مواقع متعددة، حيث تبدأ اللجنة الفنية المشكلة لهذا الغرض باستطلاع المواقع المقترحة وإعداد دارسة جدوى أولية عن كل منها.

بعد دارسة الجدوى الأولية يتم استبعاد المواقع التي لا تحقق الأهداف المطلوبة في الموقع المقترح، ويتم التركيز على موقع أو موقعين(بديل أو بديلان) يحققان الأهداف المطلوبة، حيث تبدأ مرحلة الدارسة التفصيلية لهما، وعلى ضوء نتائجها يتم تقييم أي المواقع الأكثر تحقيقا للأهداف المرجوة والأكثر جاذبية للاستثمار والأقل كلفة من ناحية متطلبات البنية الأساسية والأكبر عائدا متوقعا للمستثمرين وللدولة(إدارة المنطقة الحرة)، ويوضع ذلك أمام متخذ القرار مع

التوصية بالبديل الأفضل، ثم يصدر القرار على موقع معين، ويتم الدخول في مرحلة الإنشاء التي تبدأ عادة باستملاك الموقع والحصول على التراخيص اللازمة للبدء في التنفيذ وإعلان المناقصات والتفاوض مع الشركات لوضع التصاميم الأولية لقطاعات المنطقة الحرة وبنيتها التحتية، ويتضمن ذلك إقرار خريطة تنظيم المنطقة الحرة وتوزيع قطاعاتها بين الاستخدامات المختلفة، وينبغي التأكد من أن التنظيم المتبع هو أنسب تنظيم ممكن يحقق الكفاءة المطلوبة، دون تشتت الجهود أو إسراف في النفقات، ثم يجري اختيار افضل العطاءات والتعاقد والبدء بشراء وتوفير المستلزمات الضرورية للبنية الأساسية المادية.

وأخيرا تبدأ مرحلة التنفيذ من قبل الشركات المتعاقد معها، وعند اكتمال الأجزاء الرئيسية من البنية التحتية للبنية الأساسية، تتخذ إدارة المنطقة الحرة قرارها ببدء التشغيل واستقبال طلبات المستثمرين، ويترافق مع هذه المراحل حملة تسويقية وترويجية شاملة للمنطقة الحرة وطنية وإقليمية وعالمية، وتدريب الإدارة التنفيذية والعاملين المرتقبين في هيئاتها الإدارية والمساندة.

التوازن في المصالح: من البديهي أن يبحث كل طرف (البلد المضيف المستثمرين) عن مصالحه لهذا يجب على البلد المضيف أن يوازن بين المصالح المشتركة وهو عامل رئيسي لنجاحها إذ أن المستثمرين الأجانب لا يقدمون على القيام بمشروع في أي موقع، ما لم يتأكدوا من أن ظروفه الإنتاجية سوف تجعله ينتج بمستوى من التكاليف يمكنه من المنافسة الدولية واختراق المنطقة الحرة، وهذه الأهداف يجب أن تكون واقعية ومدروسة دراسة شاملة بحيث تطابق المعطيات والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية السائدة في البلاد[1].

و هذا يأخذنا إلى نظرية الإشارة ومن بين أفكار هذه النظرية هو عدم توافر المعلومات بين جميع الأطراف، لهذا وجب على المسيرين في المناطق الحرة أن يرسلوا إشارات تدل على وجود مصالح الدولة المستضيفة ومصالح المؤسسات الأجنبية المستثمرة، فمن المستحيل أن يأتي المستثمر ما لم يرى المصالح المشتركة إذا كان مرسل الإشارة لا توجد له مصلحة (البلد المضيف) فالمستثمر سيستقبلها بشكل سلبي لأنه من غير المنطقي ان لا يوجد طرف يبحث عن مصالحه.

دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية: ان تأسيس أي مشروع اقتصادي يتطلب موارد مادية وجهودا بشرية معينة، وهو بحد ذاته يعتبر عاملين مهمين إلا أن الأهم من تأسيس المشروع هو ضمان استمرار تشغيله وإدامته

[1] زكرياء فوغال ، مرجع سابق ، ص 45.

والاستفادة منه ضمن عمره الاقتصادي بشكل سليم فنيا وإعدادها بل بعد إنجازها وتشغيلها أيضا وحتى تكون الدراسة الصحيحة للجدوى الاقتصادية والفنية للمناطق الحرة يجب أن تكون ملائمة للأهداف السياسية العامة للدولة في نطاق النظام السياسي المتبع وخلال مرحلة تنموية معينة أما الجدوى الفنية فهي ضمان قيام المشروع بالأساليب التقنية المختارة لتنفيذ الوظائف وتحقيق الأهداف المطلوبة كماً ونوعاً، والجدوى الاقتصادية يتم بموجبها تحديد الموازنة بين إجمالي المنفعة مقابل إجمالي الكلفة، ضمن معايير استثمارية اقتصادية محددة وخاصة ما يرتبط منها برفع مستوى الدخل القومي من جهة، وبعدالة توزيعه من جهة أخرى والجدوى الاجتماعية هي ضمان قبول مشروع بمؤشراته ونتائجه المختلفة من قبل الجهات المستفيدة خاصة ومن المجتمع عموما.[1]

كفاءة الجهاز الإداري في التسيير الجمركي وفي الرقابة: وذلك عن طريق توفير الكادر الإداري والجمركي المدرب على اقتصاد السوق والقيام ببحوث علمية مستمرة للتعرف على خبرات الآخرين وتطورهم، وتجنب البيروقراطية بها يضمن السرعة والفعالية والحد من الوثائق والمستندات التي يطالب المستثمرون بها إذا ما الفائدة من تبسيطات وتسهيلات تمنح رسميا عند إنشاء المنطقة الحرة، ثم عند التطبيق العملي وفي التعاملات اليومية تجد عراقيل في الإدارة كالمطالبة بالوثائق الغير لازمة وكأن شيئا لم يكن، وتحديد دور كل من الجهاز الإداري والجهاز الجمركي وبيان العلاقة فيما بينهما بكل وضوح بما يضمن تكامل أدوارهما، إذا كان المقبول أن تكون نقاط العبور البرية إلى المنطقة الحرة خاصة للرقابة الجمركية فإنه من غير المقبول وجود رقابة جمركية داخل المنطقة التي يجب أن تكون خاضعة للسلطة الهيئة المسؤولة عن تسييرها باستثناء بعض الحالات الخاصة ومنها الشك في وجود عمليات تهريب للمخدرات أو سلع محضورة، أما التدخل اليومي في عمل المنطقة فذلك ما يتناقض مع الفكرة التي تستند عليها المناطق الحرة.

- **تحديد وتحقيق الأهداف المسطرة:** لابد من تحديد الهدف من إقامة المنطقة الحرة وبدقة، ووضع الخطط والآليات للوصول إلى هذا الهدف الذي ينبغي أن يكون متناسب مع إمكانيات الدولة المضيفة وسياساتها الاقتصادية وفي حالة تعدد المناطق الحرة في تحديد أهداف كل منطقة حرة والعمل على تفعيل التكامل والتشابك بين أهدافها، وهناك بعض الباحثين يتخذون من تحقيق المنطقة الحرة لأهدافها معيارا للحكم لها أوعليها، ومن ثم لتقرير نجاحها أو فشلها، فكلها زادت فرصة تحقيق الأهداف كلما اقتربنا من مؤشر النجاح.

[1] زكرياء فوغال ، مرجع سابق ، ص 46.

❖ **الاستقرار السياسي واستتباب الأمن:** لا بد من توافر الاستقرار السياسي والامني، حتى يكون المستثمر مطمئنا على أمواله، ويشعر بالثقة في المناخ الاستثماري في البلد المضيف، حيث ان الحروب والاضطرابات الداخلية، وغير ذلك من المنازعات تؤدي إلى آثار سلبية على النشاط الاقتصادي للدولة[1].

[1] لحسن علاوي، أ. مختار بونقاب ، عنوان المداخلة دور الاستثمار الاجنبي المباشر والمناطق الحرة في التنويع الاقتصادي (دراسة حالة تجربة الامارات) الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي– الجزائر، يومي 02/03/نوفمبر 2016، ص 7.

المبحث الثالث خصائص ودور وأهميه المناطق الحرة

إن خصائص المناطق الحرة تختلف باختلاف نوع المنطقة في حد ذاتها سواء تجارية، صناعية أو خدماتية إلا أنها تشترك في عدة مميزات وخصائص للقيام بالدور المنوط بها.

المطلب الأول: مميزات وخصائص المناطق الحرة

1: مميزات المناطق الحرة:[1] تتميز المناطق الحرة بعدة مميزات من أهمها نذكر مايلي:

1-1 نظام جبائي : مرن الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح إمتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الإستثمار و بالخصوص من الناحية الجبائية، على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الإقليمي الذي تنتمي إليه، وهذه الإمتيازات ما هي إلا وسيلة لجلب المتعاملين الإقتصاديين الأجانب لإستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة الحرة.

1-2 الشمولية والعالمية وهو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الإستثمار الخارجي لكل المتعاملين الإقتصاديين (المستثمرين)، الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الإستثمارية في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فإن الدولة المضيفة لا تأخذ بعين الإعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الإقتصاديين في المناطق الحرة.

1-3 المساواة في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الإقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين (ينتمون إلى الدولة المضيفة لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الإقتصادية الحرة فالحوافز والضمانات الممنوحة يشغلها ويستفيد منها كل الأطراف بدون إستثناء.

1-4 غياب المشاكل الإدارية: إن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير.

[1] منور اوسرير، " المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ، 2004 -2005 ، ص 108 .

2– خصائص المناطق الحرة: لهذه الأخيرة مجموعة من الخصائص وهي:

2 **العزل:** أن المنطقة الحرة محصورة عن بقية إقليم الدولة وفي حالة الضرورة يمكن وضع عازل غير ممكن اقتحامه، كما لا يمكن لأي شخص طبيعي أن يأتي للإقامة فيها باستثناء الأيدي العاملة.

3 **الخروج عن الإقليم الجمركي:** إن المنطقة الحرة توجد خارج الإقليم الجمركي للدولة المضيفة لها، بمعنى أن العمليات بداخلها لا تخضع للتشريعات والأنظمة الجمركية والقانونية والقيود المطبقة بالنسبة إلى الأنشطة ذاتها داخل الإقليم الجمركي

4 **التعطيل الضريبي: إذ أن الميزة الأساسية للمناطق الحرة تكمن في نظامها الضريبي الذي يخضع له المتعاملون** ومن خلال مختلف العمليات التي تجري داخل المناطق الحرة، ذلك أن المنطقة الحرة لا يمكن تحديدها كما هي، إلا إذا منحت أنظمة تشريعية مشجعة وخاصة من الناحية الضريبية مقارنة بالمحيط الاقتصادي الذي تعمل من حوله؛

5 **العالمية:** فالمناطق الحرة مفتوحة على كل المتعاملين الذين يرغبون في الاستثمار فيها من دون أي تفرقة بالنظر إلى الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة المساواة: إن كل المتعاملين في المناطق الحرة يعاملون على قدم المساواة، ذلك أن الامتيازات تمنح للجميع، فليس هناك أي تمييز تفضيلي في المعاملة داخل المنطقة نفسها.

6 **تيسير الإجراءات الإدارية:** فالمناطق الحرة تتميز بانسحاب ملحوظ للإدارات، فالإجراءات الإدارية داخل المنطقة الحرة تتميز بالسرعة والمرونة والبساطة خروف وثوامرية 2017

المطلب الثاني: التعاون بين القطاع العام والخاص في انشاء وإدارة المناطق الحرة.

إن التعاون بين القطاع العام والخاص في إنشاء وإدارة المناطق الحرة يمكن أن يمثل صيغة ناجحة ومثمرة لكل الأطراف المعنية، ومن الأمثلة الواضحة على نجاح هذا النموذج في جميع أنحاء العالم في المناطق الحرة التي طورتها "شركة المناطق الاقتصادية المتخصصة "(SEZ) في الإمارات العربية المتحدة. حيث تعمل هذه الشركة كهمزة وصل بين الحكومة والقطاع الخاص، مما يخلق بيئة تعاونية جاذبة للاستثمارات الأجنبية،

1 لمحة عن شركة المناطق الاقتصادية المتخصصة (SEZ HOLDING) : هي شركة حكومية تأسست في عام 2003، وتعمل تحت إشراف "مجلس المناطق الحرة" في الإمارات، وتتمثل مهمتها في الإشراف على تطوير وإدارة المناطق الحرة داخل البلاد[1].

[1] شركة المناطق الاقتصادية المتخصصة (SEZ) ، عن موقع الشركة، https://www.sez.ae/ar/about-sez .

1-1 المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي : ساهمت شركة (SEZ HOLDING) بشكل كبير في اقتصاد الإمارات. ووفقاً لتقرير صادر عن "مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية (DIF) "في عام 2022، بلغت مساهمة الشركة في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات 4.7% أو ما يعادل 35 مليار درهم إماراتي[1].

1-2 جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: نجحت المناطق الحرة التابعة ل (SEZ HOLDING) في جذب استثمارات أجنبية مباشرة (FDI) كبيرة إلى الإمارات، وفي عام 2021، بلغ إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه المناطق الحرة 12.4 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 28% عن عام 2020 [2]، وفقًا لتقرير الأمم المتحدة عن الاستثمار العالمي لعام 2022، احتلت الإمارات المرتبة الثانية في منطقة غرب آسيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ويعزى جزء كبير من هذا النجاح إلى المناطق الحرة الجذابة[3].

1-3 خلق فرص العمل : توفر المناطق الحرة التابعة ل (SEZ HOLDING) عددًا كبيرًا من فرص العمل للمواطنين والمقيمين على حد سواء. واعتبارًا من عام 2022، توظف هذه المناطق الحرة ما يقدر بنحو 480,000 شخص[4]، ووفقًا لتقرير صادر عن "هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس"(ESMA) ، فإن ما يقرب من 30% من القوى العاملة في الإمارات تعمل في المناطق الحرة، مما يسلط الضوء على أهميتها في خلق فرص العمل[5].

1-4 نمو عدد الشركات : شهدت المناطق الحرة نموًا ملحوظًا في عدد الشركات العاملة فيها. فعلى سبيل المثال، المناطق الحرة الرائدة في دبي، مثل "مركز دبي المالي العالمي (DIFC) "و"مدينة دبي للإنترنت(DIC) "، شهدت نموًا مطردًا- :

2 مركز دبي المالي العالمي :(DIFC) في عام 2022، بلغ عدد الشركات العاملة في مركز دبي المالي العالمي 3,462 شركة، بزيادة قدرها 13% عن عام 2021.[6]

[1] مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية ، تقرير التأثير الاقتصادي، 2022،

[2] الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات، 2022، صفحة 12

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، تقرير الاستثمار العالمي، 2022،

[4] شركة المناطق الاقتصادية المتخصصة(SEZ) ، تقرير الاستدامة، 2022، صفحة 5

[5] هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس(ESMA) ، تقرير سوق العمل في الإمارات، 2021، صفحة 17

6 مركز دبي المالي العالمي(DIFC) ، التقرير السنوي، 2022، صفحة 2

3 مدينة دبي للإنترنت (DIC) : يبلغ عدد الشركات العاملة فيها 1600 شركة، منها 500 شركة تعمل في مجال البرمجيات، وأجهزة الكمبيوتر، وخدمات الإنترنت، وتكنولوجيا المعلومات، ومن أهم هذه الشركات: أوراكل، وكانون، وسامسونج، وماستر كارد، ومايكروسوفت. [1].

3-1 تسهيل التجارة: لعبت المناطق الحرة دورًا محوريًا في تسهيل التجارة الدولية. فعلى سبيل المثال، في عام 2021، بلغ إجمالي حجم التجارة الدولية في المناطق الحرة في الإمارات 1.07 تريليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها 27% عن عام 2020.

الجدول رقم: 01

العام	2019	2020	2021
حجم التجارة (مليار درهم)	770	840	1,070

المصدر: تقرير التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الإمارات

4- عوامل النجاح :

4-1 البيئة التنظيمية الجاذبة: تقدم المناطق الحرة مجموعة من المزايا مثل الإعفاءات الضريبية وملكية الشركات الأجنبية بنسبة 100% وتبسيط الإجراءات الإدارية، مما يجعلها جذابة للغاية للمستثمرين.

4-2 البنية التحتية عالمية المستوى: استثمرت (SEZ HOLDING) بكثافة في تطوير بنية تحتية عالية الجودة، بما في ذلك الموانئ والطرق والمناطق اللوجستية، مما يسهل الأعمال التجارية ويجذب الشركات

4-3 الشراكات الاستراتيجية: أقامت الشركة شراكات مع شركات رائدة عالمياً لتطوير مشاريع محددة، مما أدى إلى نقل المعرفة والتكنولوجيا.

4-4 التركيز على الصناعات المتخصصة: ركزت المناطق الحرة على صناعات محددة، مثل التكنولوجيا والخدمات المالية والرعاية الصحية، مما خلق تجمعات من الشركات المتخصصة التي تعزز الابتكار والنمو .

[1] موقع الأخبار، https://pub103.ayam.news/35921: بتاريخ : 2024/04/02.

الخلاصة :

إن التعاون بين القطاعين العام والخاص في إنشاء وإدارة المناطق الحرة في الإمارات قد حقق نجاحًا كبيرًا، مما أدى إلى تعزيز الاقتصاد وخلق فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد ساهمت البيئة التنظيمية الجذابة والبنية التحتية المتطورة والشراكات الاستراتيجية في نجاح هذا النموذج، مما يوفر صيغة للنجاح المتبادل يمكن تكرارها في مناطق أخرى[1].

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة

ترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دولة بمفردها أن تعيش بمعزل عما يجري من أحداث وتغيرات متلاحقة.

ومن وحي فلسفة المناطق الحرة المتمثلة في زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول فإن إنشاء المناطق الحرة يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدول التي تنشئ المناطق الحرة، حيث تعتبر وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود الكمية والحواجز الجمركية تمهيدا للدخول في اتفاقيات التجارة العالمية.

ويمكن وصف العلاقة بين المناطق الحرة المختلفة من جانب معين بأنها علاقة تنافسية (فيما يتعلق بكلفة الخدمات المقدمة وسهولة الإجراءات إضافة إلى توفر المزايا والحوافز والإعفاءات). ومن جانب آخر علاقة تكاملية (فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية سواء كانت في المناطق الحرة أو خارجها). وهناك عامل أساسي وهام يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي وعلاقات الإنتاج فيه ودور المناطق الحرة فيه كصمام أمان وكمنفذ على الأسواق الدولية عن طريق التجارة الخارجية.

وطبيعي أن يختلف هذا الدور من وجهة نظر كل دولة على حدى بحسب الأهداف التي دعت إلى إنشاء هذه المناطق الحرة وقد تكون هذه الأهداف والغايات متماثلة.[2]

ويمكن الإشارة إلى الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة من خلال النقاط التالية:

[1] الهيئة الاتحادية للجمارك، تقرير التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الإمارات، 2022، صفحة 5.

[2] منور أوسرير، محمد مداحي، إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: العوائق والتحديات المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016، ص 8.

- ✓ تساعد الإعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي.
- ✓ تنمية المبادلات التجارية بشكل عام وتجارة الترانزيت بشكل خاص.
- ✓ الإعفاءات التي تمتاز بها المشاريع في المناطق الحرة تعمل على تشجيع إقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم وأساليب إنتاجية متطورة تمكنها من الإنتاج بجودة وكفاءة عاليتين مما يساهم في رفع التنافسية مثل الصناعات في الأسواق العالمية.
- ✓ توفير فرص العمل.
- ✓ المساهمة المباشرة وغير المباشرة في تطوير وتنمية المناطق والأقاليم التي تقام فيها المناطق الحرة.
- ✓ التكامل الصناعي.
- ✓ استغلال الموارد الطبيعية الخام بدلا من تصديرها بصورتها الأولية وبأسعار متدنية جدا فإنه يمكن إقامة مشاريع صناعية يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل لهذه المواد مما يضيف قيمة لها تؤدي إلى رفع أسعارها وتحقيق فوائض مالية تحسن من وضع الموازين التجارية للبلدان المشتركة في إقامة المناطق الحرة.
- ✓ التشارك في العملية الإنتاجية: توفر طبيعة المناطق الفرصة للمستثمرين في الدول المعنية من الاشتراك في العمليات الإنتاجية وتبادل الخبرات الإدارية، مما يمكنهم من زيادة قدرتهم على المنافسة في الأسواق العالمية نظرا لأن تشارك الإنتاج يؤدي إلى تراكم التصنيع.
- ✓ تنشيط تجارة الخدمات.1
- ✓ جذب تكنولوجيا حديثة وأساليب عمل وإدارة متطورة.
- ✓ التدريب والتنمية البشرية.2

[1] هشام ذباح سمية حاجي، التحفيزات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر ، 25-26 ماي 2016، ص ص 3-4.

[2] منور أوسرير، محمد مداحي، مرجع سابق، ص 10

خاتمة الفصل الأول

تلعب المناطق الحرة دورا حاسما في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. من خلال توفير بيئة تنظيمية وجمركية ملائمة، وتسهيل ممارسة الأعمال التجارية، وجذب الشركات العالمية، أصبحت المناطق الحرة محركات قوية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا .وقد نجحت المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم مجموعة من الحوافز والمزايا التنافسية. وتشمل هذه الحوافز الملكية الأجنبية الكاملة، والإعفاءات الضريبية، والإجراءات الجمركية المبسطة، والبنية التحتية الحديثة، والقوى العاملة الماهرة. وتساهم هذه العوامل في جعل المناطق الحرة خيارا جذابا للشركات التي تتطلع إلى التوسع في أسواق جديدة والاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه المناطق .وعلاوة على ذلك، فإن تأثير المناطق الحرة يمتد إلى ما هو أبعد من حدودها المباشرة. فهي تساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة من خلال خلق فرص العمل، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وتطوير الصناعات الداعمة، وجذب الاستثمارات في قطاعات متنوعة. كما أن نجاح المناطق الحرة يلهم الإصلاحات التنظيمية ويعزز بيئة الأعمال في البلدان المضيفة، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين العالميين .وتعتبر منطقة جبل علي الحرة في دبي مثالا رائدا على نجاح نموذج المناطق الحرة. فمن خلال موقعها الاستراتيجي، وبنيتها التحتية المتطورة، وإطارها التنظيمي المواتي، نجحت منطقة جبل علي في جذب آلاف الشركات من جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى تدفق رأس المال والمعرفة والابتكار إلى اقتصاد دبي .وفي الختام، فإن المناطق الحرة أدوات قوية لتعزيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية. ومن خلال توفير بيئة مواتية للأعمال التجارية، وتسهيل التجارة العالمية، وجذب الشركات الرائدة، تلعب المناطق الحرة دورا حاسما في دفع عجلة النمو الاقتصادي ورفع القدرة التنافسية للدول. وبفضل تأثيرها الإيجابي الواسع النطاق، ستظل المناطق الحرة عنصرا أساسيا في استراتيجيات الاستثمار والتنمية للبلدان في جميع أنحاء العالم،إذن فالمناطق الحرة قاطرة الاستثمار والتنمية الاقتصادية

الفصل الثاني

الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي وعاملا رئيسيا في تشكيل المشهد التجاري الدولي. وهو يشير إلى الاستثمارات التي تقوم بها الشركات أو المستثمرون من دولة ما في دولة أخرى، وعادة ما ينطوي على إنشاء شركات فرعية أو فروع أو الاندماج والاستحواذ مع شركات محلية في الدولة المضيفة.

ويوفر الاستثمار الأجنبي المباشر فوائد هامة لكل من الدول المضيفة والدول المصدرة لرأس المال. فبالنسبة للدول المضيفة، يمكن أن يؤدي إلى نقل التكنولوجيا والمهارات والمعرفة الإدارية، وزيادة فرص العمل، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وجلب رأس المال الأجنبي الذي يمكن استخدامه لتمويل مشاريع التنمية. أما بالنسبة للدول المصدرة لرأس المال، فيمكن أن يوفر فرصا لتوسيع نطاق أعمالها إلى أسواق جديدة، والاستفادة من الموارد والمدخلات المتاحة في الدول الأخرى، وتعزيز قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي.

وعلى الرغم من الفوائد المحتملة، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يثير أيضا تحديات ومخاوف معينة. فعلى سبيل المثال، قد يكون هناك قلق بشأن التأثير السلبي على الشركات المحلية في الدولة المضيفة، أو احتمال سيطرة المستثمرين الأجانب على قطاعات اقتصادية حيوية، أو المخاوف المتعلقة بالأمن القومي. وبالتالي، تحتاج الدول إلى وضع أطر تنظيمية وسياسية فعالة لإدارة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان تحقيق فوائد متبادلة.

ويهدف هذا الموضوع إلى استكشاف الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وفهم العوامل التي تؤثر على قرارات الشركات بالاستثمار في الخارج، وتقييم التأثيرات المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة والدول المصدرة لرأس المال، ومناقشة الاعتبارات السياسية والتنظيمية لتعزيز التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن خلال هذا الموضوع، سنقوم بدراسة النماذج التحليلية ذات الصلة، وفحص دراسات الحالة الواقعية، وتحليل الاتجاهات والسياسات الحالية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وبشكل عام، سيوفر هذا الموضوع فهما شاملا للاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك دوافعه وتأثيراته والتحديات المرتبطة به، مما يمهد الطريق لمناقشات مستنيرة حول السياسات والممارسات التي يمكن أن تعزز دوره كأداة قوية للنمو الاقتصادي والتنمية.

المبحث ألأول: مفاهيم عامه حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال التمويل الخارجي الذي تفضله الدول وتسعى لجلبه، كونه يوقر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار الداعمة لخطط التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نبذه تاريخيه عن الاستثمار الأجنبي المباشر [1].

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، حيث تركزت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة. وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبحلول عام 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الأكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وكانت أمريكا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام 1938 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 66 مليار دولار وكانت الشركات البريطانية لا تزال أكبر المستثمرين. وقد توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية ولاسيما أمريكا اللاتينية وآسيا، خاصة في قطاعي الزراعة والتعدين والبنية الأساسية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية، أكثر أنواع الاستثمار شيوعاً. وقد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات استراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمغلق وركزت على تنمية الصناعات المحلية وساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل خلق تبعية اقتصادية، والتدخل السياسي وإضعاف الشركات المحلية. وكان من شأن ذلك أن شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً ملحوظاً في تلك الحقبة اقتصرت آنذاك في شكل هدايا ومنح وقروض.

أما في عقد السبعينات فقد كان تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسن أسعار السلع الأولية على مستويين، الأول في قطاعات الصناعات الاستخراجية كالبترول والغاز. والثاني تولد نتيجة التوفر الذي تحقق في

[1] د. عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا- ،2004:، ص 4

فوائض موازين مدفوعات الدول المصدرة للسلع الأولية والذي شكل مصدراً هاماً لرأس المال القابل للاستثمار. وقد أعيد تدوير تلك الأموال إلى الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية. وبالتالي، أصبحت الدول النامية أكثر اعتماداً على تلك القروض وأقل اهتماماً باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة إلى استثمار أجنبي مباشر.

وقد استمر هذا التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من عقد الثمانينات، حيث جاهدت الدول النامية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي أثر هبوط أسعار السلع الأولية، والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وهي العوامل التي أدت مجتمعة إلى اندلاع أزمة الديون. وقد عمدت الدول النامية جراء ذلك إلى تنفيذ برامج للإصلاح الهيكلي وتحرير بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. واستطراداً، بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتدفق إلى الدول النامية في النصف الثاني من الثمانينات استجابة لتلك التغيرات. وقد توجه جزء من تلك الاستثمارات إلى الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية. وتركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات الموجهة للتصدير، متأثرة بانخفاض تكاليف التشغيل وزيادة روابط السوق.

وفي عقد التسعينات أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركاً عبر الحدود الوطنية، وقامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية. واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة الأورجواي للمفاوضات التجارية.

وزاد عدد المعاهدات الثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن. هذا، وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلي اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر[1].

[1] د. عيسى محمد الغزالي، المرجع السابق، ص 5.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر تعريفه وأهميته

للاستثمار الأجنبي المباشر جملة من التعاريف والخصائص توجز فيما يلي:

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

لا يوجد تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر بل هناك عدة تعاريف تختلف فيما بينها، وقبل معرفة الاستثمار الأجنبي المباشر نتعرف على الاستثمار بصفة عامة.

1- الاستثمار بصفة عامة:

هو عبارة عن مصدر للفعل استثمر الدال على الطلب أي أن الاستثمار هو استخدام المال وتشغيله قصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو على مدى الزمن.

- ويعرف الاستثمار على انه ذلك التيار من الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به المنظمون ورجال الأعمال والمشروعات في الاقتصاد القومي على شراء تكوين أو إنشاء الأصول الإنتاجية أو السلع الرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها خلال فترة زمنية محددة.

- وهو أيضا استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها.

- الاستثمار هو أي نشاط اقتصادي يكون له عائد للمالك بشكل مباشر أو غير مباشر، ويأخذ الاستثمار عدة أشكال مثل "الشركة، وتعني أي هيئة تم تأسيسها أو تنظيمها بموجب القوانين المطبقة، سواء كانت أم لم تكن تهدف إلى الربح، وسواء كانت مملوكة أو مسيطر عليها من قبل القطاع الخاص أو الحكومي، وتشمل الشركة او الشراكة او الائتمان او المشاريع المشتركة او المؤسسة الفردية أو الفرع أو الرابطة أو أي هيئة أخرى.

وعليه فالاستثمار هو توظيف الأموال أو الأصول المالية في مشاريع اقتصادية سواء أكانت طويلة أو قصيرة الأجل للحصول على عائد متوقع في اقل فترة زمنية ممكنة وبأقل التكاليف.

2-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الباحثين ثم من وجهة نظر بعض الهيئات الإقليمية والدولية.

2-1- تعاريف بعض الباحثين:

لم يصل اغلب الاقتصاديين الى تعريف موحد للاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض بعض التعاريف لبعض الدارسين فيما يلي:

- يعرفه"فريد النجار "كما يلي"[1] :يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة تملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركة أو الدخول كشركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة ."كما يعرف أيضا على أنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها".

- تعريف فار عبد الواحد: عبارة عن الاستثمارات الناشئة عبر الحدود نتيجة انتقال رأس المال الاستثماري والموارد الاقتصادية بين مختلف الدول، ويكون تمويلها كاملا أو جزءا منه برأس مال أجنبي، ويتساوى في ذلك أن تكون الأموال المستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك الاستثمارات".

- تعريف عبد السلام أبو قحف ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة للمشروع، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه في الدولة المضيفة". [2]

[1] د. روشو عبد القادر، مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة2019 /2000) ، ص 59

2 سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر-،2010، ص16.

أما جيل برتان يرى أنه":هو الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بأخذ هذا المشروع شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو الغير "المتساوية ,كما أنه يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم[1].

2.2 من وجهة نظر بعض الهيئات الدولية والإقليمية:

أما صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه : "الاستثمار في مشروعات داخل دولة ما ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى "كما ينظر إليها أيضا على أنها الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها مما يبرر لهم حق الإدارة2.

– تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على انه استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلا بالشركة المفر) على مشروع مقام في اقتصاد

– تعريف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع. ومن خلال هذه التعاريف نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات او الاندماج مع شركة وطنية ويدخل ذلك ضمن عملية الخوصصة، فالاستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة شركات متعددة الجنسيات لأنها تملك القدرة الهيكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر. ثالثا: خصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومما سبق تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص أهمها:

[1] سحنون فاروق ، مرجع سابق، ص 16.

[2] د. روشو عبد القادر، المجع نفسه، 59.

. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوافرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لتواجده.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا الى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمارات في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.

. يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح حيث توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

. يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية، التي أصبحت شديدة التقييد، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمبدأ النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيها، وأيضا من الممكن تواجد مستثمر وطني إلى جانب مستثمر أجنبي، وذلك تبعاً لنسبة المساهمة المتفق عليها عند بداية الاستثمار.

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة نظرا لما يقدمه من خدمات للاقتصاد، وتوفير مصادر للتمويل الخارجي خاصة لدى الدول التي تعجز عن تمويل استثماراتها المحلية، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية:

- ✓ يعتبر مصدر هام لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية التي تعجز الدولة المضيفة عن تمويلها، لاسيما تلك المتعلقة بالتكنولوجيا وطرق الاستفادة منها ومن العمالة الماهرة؛
- ✓ تسهيل عملية الخصخصة، خاصة الدول التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل الحفاظ على توازن ميزان مدفوعاتها، مثل ما حدث مع بلدان أوروبا الشرقية[1]؛

[1] Zoltán Víg,"The Importance of Foreign Direct Investments and Instruments for their Protection", Hungarian Journal of Legal Studies 59, N° 4, 2018, p: 443.

- ✓ يحسن مستويات المعيشة من خلال تحسين الخدمات وتقديم خدمات عالية الجودة؛
- ✓ يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير، مما يؤدي إلى جلب استثمارات جديدة وزيادة العوائد من العملة الأجنبية؛
- ✓ يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مصطحبا بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة التسويقية، التي تساعد على تطوير المنتجات وخفض التكاليف؛
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الجديد، والذي يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للشركة من خلال فتح فروع الإنتاج وتوسيع مكاتبها في السوق[1].

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تصنف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية والهدف كما توجد أشكال جديدة.

1-: التصنيف حسب الملكية[2]

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال وكالآتي:

1-1 **الاستثمار المشترك Joint Venture**[3] : يُعدُّ هذا النوع من الاستثمار الأكثر شيوعا للتدفق الأجنبي وذلك لأسباب سياسية واجتماعية، حيث يشترك فيه طرفان أو أكثر في بلدين مختلفين بصفة دائمة، فيكون الاستثمار في حالة انخفاض تحكم الطرف الأجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية، بإيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال (المستثمرين).

1-2 استثمار بالكامل ممتلك للشركات الأجنبية Wholly-Owned FDI : ويكون من أكثر الأنواع المفضلة للشركات، فتضمن الشركة سيطرتها بالكامل على الإنتاج والتسويق، إذ تقوم الشركة بإنشاء فروع للإنتاج والتسويق أو أي نشاط إنتاجي آخر في الدول الأخرى4.

---

[1] زيتوني عبد الكريم ، مرجع سابق، ص ص 71-72 .

[2] عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، مكتبة حسن العصرية، بيروت ، ط 1، 2012، ص 23.

[3] Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, Editions Nathan, 4 ème édition mise à jour, 1998.

[4] ساهرة حسين زين الثعلبي، سكنه جهيه فرج الثعلبي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (1989- 2013) ،2015، ص 8.

2- التصنيف حسب الهدف. [1]

تصنف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الهدف إلى ثلاثة أنواع هي:

2-1 الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الاستعماري

حيث ينحصر هدفه في استخراج المواد الخام واستخدامها في بلد منشأ رأس المال، ويتميز هذا النوع بالتبعية المطلقة للشركة الأم.

2-2 الاستثمار الأجنبي المباشر القاضي بإقامة طاقات إنتاجية

وذلك بغرض إنتاج سلع وخدمات مخصصة للبيع في سوق مغلقة في نطاق البلد المضيف فقط وقد تعود للشركة عدة فروع في بلدان مختلفة من العالم وتشبه بنيتها بشكل عام بنية الشركة القابضة وتتصف العلاقات المتبادلة بين الشركة الأم وفروعها بغياب التجارة والتدفقات السلعية ما عدا حالات توريد أجزاء وأنواع معينة من المعدات كما أن قرارات المقر الرئيسي يتخذ أساسا على ضوء السوق البلد الذي يقيم فيه الفرع.

2-3 استثمار الشركات متعددة الجنسيات

التي تخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع، حيث تتوطن هذه الأخيرة في الأقاليم ذات التكاليف المنخفضة، وتتوحد مع الشركة الأم ضمن مخطط هيكلي واحد.

3- الأشكال الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن مصطلح "الأشكال الجديدة للاستثمار" يشمل مختلف نشاطات الشركات متعددة الجنسيات الرامية إلى توريد الموارد والمعدات التكنولوجيا والفنون التسييرية لمشروع استثماري في البلد المضيف حيث يمتلك هذا الأخير أكثر من 50% من رأس المال الاجتماعي وحسب هذا التصنيف فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة أشكال أهمها: [2]

[1] سيساوي منال ، تريعية مروة ، مرجع سابق، ص 11.

[2] سيساوي منال ، تريعية مروة ، مرجع سابق، ص ص11، 12.

3-1 المؤسسات المشركة.

تعد المؤسسات المشتركة شكلا من أشكال التحالف الاستراتيجي حيث تقضي باشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص، بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلي أو السوق الإقليمية أو للتصدير، وهو ينطبق مع شكل الاستثمارات المشتركة التي سبق ذكرها.

3-2 اتفاقيات التراخيص.

والتي بموجبها، تلتزم الشركات الأجنبية اتجاه البلد المضيف بتوريد التكنولوجيا والمعارف التقنية مقابل دف جزئي، وحصولها على نسبة من المبيعات والأرباح المحققة بالإضافة إلى إمكانية اقتنائها لمواد أولية بأسعار منخفضة، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي والتسويق بالمنتج.

3-3 عقود التسيير (الإدارة).

والتي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف مع التزامها بتكوين و تأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد، وذلك لقاء فوائد مادية.

3-4 عقود منتج ومفتاح في اليد.

حيث يتضمن العقد قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة الجدوى على المشروع الاستثماري وتقديم كافة تصميماته وطرق تشغيله والتكنولوجيا اللازمة له، وصيانته وتتفاوت صلاحيات الشركة الأجنبية حسبما تتضمنه بنود العقد، فقد تتوقف عند انطلاق عملية الاستغلال، كما يمكن أن تستمر إلى غاية الوصول إلى نسبة معينة من الإنتاج (عقد منتج في اليد).

3-5 اتفاقيات توزيع الإنتاج.

يشيع استخدام هذا النوع من الاتفاقيات في قطاع المحروقات، حيث تلتزم الشركات الأجنبية بما لديها من قدرات تمويلية وتكنولوجية وتسييرية، بالاستكشاف والتنقيب مقابل حصولها على نسبة محددة من الإنتاج، وتقل في الغالب عن حصة البلد المضيف.

3-6 عقود المناولة الدولية.

وتسمى أيضا بالتعاقد من الباطن، حيث تلتزم الشركة الوطنية بانجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج، أو توريد الآلات والمعدات وقطع الغيار الخاصة بمنتج معين، ويمكن التمييز بين أربع أنواع من عقود المناولة هي:

عقد يكون بين مستثمرين مستقلان عن بعضهما في بلدان مختلفة، قد تكون واحدة متقدمة والأخرى نامية. قد يكون بين فروع شركة متعددة الجنسية وشركة محلية داخل الدولة المضيفة

قد يكون بين شركة متعددة الجنسية وإحدى فروعها أو بين فرعين من نفس الشركة متعددة الجنسية ولكن في بلدان مخلفة.

أو يكون بين فرعين من فروع الشركات متعددة الجنسية، مختلفين، تقعان في نفس الدولة المضيفة.

3-7 الاندماج والاستحواذ[1].

ويشير مصطلح الاندماج والاستحواذ إلى عمليات النمو الخارجي التي من خلالها تسيطر الشركة على شركة أخرى تحصل على ما لا يقل عن 50٪ من رأسمالها. ووفقا للأونكتاد (2000): "إننا نشهد موجة غير مسبوقة من القيود الاقتصادية على المستوى العالمي والإقليمي في شكل عمليات اندماج واستحواذ دولية هي نتيجة التفاعل الديناميكي لمختلف العوامل الأساسية التي تحفز الشركات على القيام بهذا النوع العمليات والتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية بما يخدم الأهداف الاستراتيجية والعوامل الأساسية هي:

- ✓ البحث عن أسواق جديدة وتعزيز القوة التجارية والهيمنة على السوق؛
- ✓ الوصول إلى أصول وموارد الشركات الأخرى؛
- ✓ مكاسب الإنتاجية المرتبطة بالتآزر؛
- ✓ زيادة في الحجم.

[1] BOURI Sarah, Les déterminants de l'investissement direct étranger Evidence empirique à partir des données de panel dans la région MENA (1980-2011), Université Abou Bakr Belkaid-Tlemcen , 2015, page 16.

- ✓ التنويع (توزيع المخاطر)؛
- ✓ الدوافع المالية؛
- ✓ الدوافع الشخصية (السلوك).

وفي بعض البلدان المتقدمة والنامية، كان استئناف عمليات الاندماج والشراء الدولية هو السبب وراء الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: دوافع ومزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة من أدوات تمويل التجارة الدولية وملاذ للدول في ظل الأزمات الاقتصادية المتتالية فبمزاياه المتعددة خلق دوافع لدى الدول للتنافس في جلبه إلا أن هذا الأخير لا يخلو من المساوئ والمخاطر التي يجب أخذها بعين الاعتبار.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين:

أولا – دوافع المستثمر الأجنبي.

إن دوافع الاستثمارات المباشرة في الخارج تسعى إلى كسب عوائد أعلى (ربما ناتجة عن ارتفاع معدلات النمو في الخارج، معاملة ضريبية أفضل، أو توافر البنية التحتية بشكل أكبر) وتقليل المخاطر .وبالفعل فقد وجد أن الشركات ذات التوجه الدولي القوي إما من خلال عائدات الصادرات أو من خلال مرافق الإنتاج والمبيعات الأجنبية الأكثر ربحية ولهذا فإن التباين في الأرباح أقل بكثير من الشركات المحلية البحتة.

يبقى سؤالا أساسيا دون إجابة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. إذ لا يمك تفسير سبب عدم قيام سكان دولة ما بالاقتراض من دول أخرى وهم أنفسهم يقومون باستثمارات حقيقية في وطنهم بدلاً من قبول الاستثمارات المباشرة من الخارج.

من المتوقع أن يكون سكان دولة ما أكثر دراية بالظروف المحلية وبالتالي يكونون في ميزة تنافسية فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب .هناك عدة تفسيرات محتملة لهذا الطرح. والأهم هو أن العديد من الشركات الكبرى (عادة في الأسواق الاحتكارية) غالبا ما يكون لها معرفة إنتاجية أو مهارات إدارية التي يمكن استخدامها بسهولة وبشكل مربح في الخارج والتي تريد الشركة الاحتفاظ بالسيطرة المباشرة عليها. في مثل هذه الحالة، الشركة سوف تقوم باستثمارات مباشرة في الخارج. وهذا ينطوي على التكامل الأفقي، أو الإنتاج في الخارج منتج مختلف يتم إنتاجه أيضًا محليا .على سبيل المثال، تمتلك شركة IBM تقنية كمبيوتر معينة تريد الاحتفاظ بها كسيطرة مباشرة، ولكن يمكن تكرارها بسهولة في الخارج لخدمة السوق الخارجية أفضل (من خلال التكيف مع الظروف المحلية) مقارنة

بصادراتIBM . لا تريد الترخيص للمنتجين الأجانب لأنها تريد الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على أسرارها التجارية وبراءات الاختراع وضمان الجودة والخدمة المتسقة. حتى لو كانت شركة IBM على استعداد للتفاوض في اتفاقيات الترخيص مع المنتجين الأجانب[1].

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

1. **طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج، ولغرض تلافي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها[2].

2. **زيادة العوائد:** دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر، وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فلن يتحقق هذا العائد ويفتقد جاذبيته.

وتبعا لهذا التحليل نجد أن كثيرا من الشركات الأمريكية مثلا تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتميز بوفرة العمالة فيها انخفاض مستوى أجورها وتعتمد أغلب الشركات الأوربية واليابانية هذا السياق محققة في أن واحد استثمارا مضمونا وعوائد عالية[3].

3. **زيادة المبيعات:** مهما كان كبر حجم سوق دولة ما، فإنه يبدو صغير جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد من طرف الدول الأخرى أو لأسباب أخرى ،تلجأ الشركة إلى الإنتاج خارج دولتها لتتجاوز القيود السابقة الذكر.

[1] Dominick Salvatore, International Economics, Eleventh Edition, 2012, p 373.

2 عبد الكريم بعداش،الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005، جامعة الجزائر،2008، ص 53.

[3] شلاغمية نوال، شوابنة اسامة ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية الجزائرية دراسة قياسية 2000–2021، 2023، ص 11.

4. **تخفيض المخاطر:** يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة كما أنه قد تشتد المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة[1].

5. **تحسين الموارد وضمان توفيرها:** قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خام أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة، ويهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية وتشريعات البلد المضيف للاستثمار.

6. **الاستفادة من المزايا المكانية:** التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج و/ أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح وبالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

7. **حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع:** يلجأ بعض المستثمرين الذين يتعاملون مع أسواق دول معينة، عن طريق تصدير إنتاجهم إلى هذه الأسواق، إلى إنشاء مشروعات في هذه الأسواق حتى لا يسبقهم منافسوهم إلى ذلك.[2]

وقد تلجأ الشركة إلى إقامة مصنع لها في الخارج إذا ما واجهت منافسة محلية من طرف مستورد أقل من سعر الشركة، حيث تختار الشركة البلد الذي يتم منه الاستيراد حتى تستفيد بسعر أيضا مزايا انخفاض التكاليف ومن ثم انخفاض أسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد، كما أن عجز السوق المحلية عن تحقيق أهداف المستثمر في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية، ومن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل اضطرار شركة كرايزلر، وهي واحدة من ثلاث

[1] عبد الكريم بعداش، المرجع السابق ، ص54.

2 د. مني عبد الحليم طلعت، أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 29 ، العدد الأول ، مارس 2019 ، ص 36

شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات، ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد(Ford) وشركة جنرال موتورز General Motors اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتين المذكورتين أيضا إلى إنشاء فروع لهما، وشركات تابعة في المنطقة الجغرافية المذكورة.[1]

8. **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية. [2]

ثانيا: دوافع البلد المضيف[3]

تسعي مختلف الدول – لا سيم النامية– إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لعدة أسباب هي:

1 الاندماج في الاقتصاد العالمي: تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دور هام في تعزيز التجارة الدولية، من خلال خلق بيئة ملائمة لسياسة اقتصادية موجهة نحو التصدير والتقليل من الواردات، وتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة الشركات المتعددة الجنسيات.

2 سد فجوة الادخار – الاستثمار: عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها، الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي، وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة وابتزازية صار الاستثمار الأجنبي المباشر من أحسن المصادر المالية الأجنبية نظرا لعدم تضمنه الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، وخلوه من العيوب التي ينطوي عليها الاقتراض الخارجي.

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص78

[2] عبد الكريم بعداش، المرجع نفسه، ص79

[3] زيتوني عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 77

و يفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكملا الادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات والمتضمنة انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

3 تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مرفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل خاصة عند القيام بمشروعات التصدير إلى الخارج والتقليل من الواردات عن طريق زيادة الإنتاج الكلي، كي يتم استبدال السلع المستوردة بالسلع المحلية.

و يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

- ✓ لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها.
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبنى هذا الأخير إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات، وفي كلتا الاستراتيجيتين يكون الأثر إيجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار ومن ثم على ميزان مدفوعاته.

هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات وتجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي، ودخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات التجهيزات المعنية و /أو يورد هذه الأخيرة بذاته، ومن ثم يعفي جزئيا البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية.

4 زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني: ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية، الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة

الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير سينعكس أثره الايجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

-5 الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية: تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية وتجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة. بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها الأولية، لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

6– الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية: تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية... الخ، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، ومن ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا والتي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.

7 -تخفيض مستوى البطالة: من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية، هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

8 – نقل التكنولوجيا الحديثة: تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، وهذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما النامية ،حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن

الإنتاجي الحديث وطرقه التقنية المتطورة، ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة الخ، علاوة عن مساهمته في تكوين العمال والمسيرين والمسؤولين المحليين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير والمؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار، كما يساهم في تنمية أعمال البحث والتطوير.

إن المساهمة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تكمن في حصة من رؤوس الأموال(Capitaux financiers)، بل في تحويل الأصول غير الملموسة (Actifs intangibles) ومع ذلك فإن وجود المؤسسات الأجنبية يحفز بالتأكيد على عصرنة قطاع البنوك وقطاعات تمويل الاستثمارات.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى البلدان النامية خاصة إلى خلق امتيازات وتحفيزات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها للاستفادة مما تملكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية إدارية، إذ أن بعض البلدان النامية قد تتوافر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشاريع إلا أن عدم تزفر التكنولوجيا الحديثة والمتطورة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات، ويمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر وعيوبه في ما يلي:

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

1) مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له: [1]

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد غير مكلف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية حيث أن هذا الأخير يعتبر مكلف من خلال دفع الأعباء الثابتة، هذا ما يؤكد ان الاستثمار والأجنبي المباشر وسيلة بديلة تخص عملية تمويل الاستثمارات بالنسبة للدول المضيفة التي أصبحت تشكو حدة المديونية المتفاقمة.

[1] فارس فضيل،" أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دارسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواره :قسم العلوم الاقتصادية،فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004 .، ص 51.

2) مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له:

– يضمن الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها الى الدول المصدرة له.

استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة وخاصة منها النامية ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة اقتصادياتها.

– ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به.

استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول أين يتم الاحتكار والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط.

– الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة المتمثلة في الامتيازات الضريبية والجمركية وربما الحصول على الامتيازات المالية في شكل إعانات مالية تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد المالية أو في شكل قروض هذا ما يسمح بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي تعيق تجسيد هذا المشروع.[1]

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

في مقابل تلك الايجابيات هناك عدة عيوب التي قد تعيق كل من الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر والدول المضيفة له.

عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له [2]:

بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفة الذكر، الا انه يواجه العديد من العيوب والمتمثلة في:

- ✓ غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة اقل مقارنة بمثيلاتها من الخارج ويترتب

1 فارس فضيل، نفس المرجع، ص ص52–53.

2 د. بربار نور الدين ... وأخرون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1970–2012، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر2017 ، ص 155–157.

على ما سبق زيادة فاتورة الواردات وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات، ويزداد الأثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل.

- ✓ قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من يشجع على مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير القادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الأجل الطويل، إذ أن ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى ويؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.
- ✓ يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل مدى توافر عمالة ماهرة ناجمة عن زيادة الإنفاق على رأس المال البشري ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدودا، ليس ذلك فحسب بل إن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدول المضيفة الاستفادة المرجوة منها، يترتب على ذلك عدم حدوث أو تضائل زيادة عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية للدول المضيفة، بصفة خاصة في القطاعات التي تتسم بقدرات تكنولوجية ضعيفة، وبالشكل الذي يعوق تلك الشركات من تعديل وتقبل التكنولوجيا الحديثة.
- ✓ يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تأكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.

- ✓ قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة، كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية ولقد أكد الماركسيون الجدد وغيرهم مثل Hymer ذلك الرأي إذ وجد أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة أدى إلى زيادة درجة التبعية، لقد تم تبرير ذلك باعتماد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراد متطلبات التصدير من الدول الأم، وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات والتي تمثل صادرات الدول المضيفة على مدى توفير تلك المتطلبات الإنتاجية من الدول الأم.
- ✓ تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدول المضيفة كما أن جزءا كبيرا من تلك الأجور يوجه إلى منتجات تلك الشركات وما ينطوي عليه من حدوث تغيير في النمط الاستهلاكي للدول المضيفة اتجاه المنتجات الوطنية، لقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في هذا الإطار على بنوك الاستثمار والأعمال في مصر عام 1994 إلى أن اجر الموظف الأجنبي وصل إلى أكثر من ضعف اجر الموظف المصري في تلك البنوك وحوالي ثلاثة أمثاله في البنوك المشتركة.
- ✓ هناك انتقادا أخر ويتمثل في تركز الاستثمار الأجنبي المباشر (أحيانا) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة الدول (الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة
- ✓ على البيئة المقارنة بالدول النامية، مثل صناعات الكيماوية، المنسوجات، الصلب، الاسمنت والسيراميك[1].

تتلخص فيما يلي:

- ✓ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعة المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة لما يؤدي هذا حتما في المستقبل إلى انهيارها وزوالها ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب والسبب يعود إلى أن هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتقدها المنافسون المحليون

1 د. بربار نور الدين ... وأخرون، المرجع السابق ، ص 156.

- ✓ المعارف والتكنولوجيا التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تكون التكنولوجيا المصطحبة كثيفة رأسمال قليلة العمالة مما يؤدي الى زيادة حدة البطالة عوض تخفيضها.
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتسبب فيما يعرف بازدواجية النظام الإنتاجي المتبع في الدول المضيفة وربما استمراريتها حيث يتجلى ذلك في مشاريع استثمارية أجنبية قائمة على أساس استخدامها فنون إنتاجية حديثة وعالية ومشاريع استثمارية أخرى محلية تستخدم أساليب إنتاجية لا ترقى لسابقتها ومنه الأمر الذي يؤدي إلى عدم عدالة توزيع الدخل.
- ✓ خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وخطر توسعها لتصل الى المجالات الأخرى غير الاقتصادية ومن بينها مجالات اجتماعية، ثقافية، وربما حتى سياسية[1].

عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له[2]:

أما بالنسبة للدول المصدرة له فتتمثل عيوبه فيما يلي:

- ✓ في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها. القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها الى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

- ✓ الإخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية او الجبرية، عمليات المصادرة التأميم والتي تنجم من فعل أما عدم الاستقرار السياسي ووذلك في الدول المضيفة.

- ✓ و في الأخير الأكيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره عامل لصياغة العلاقات بين الدول المضيفة له والدول المصدرة له وذلك لما يتمتع من عدد من المزايا التي تخدم الطرفين، وفي ذات السياق للاستثمار

[1] د. بربار نور الدين ... وأخرون، المرجع السابق ، ص 156.

[2] أ.هدروف احمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد – حالة الجزائر 1970-2012 – ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد:02، سبتمبر 2014، ص 89.

الأجنبي المباشر عيوبا، الأمر الذي يدفع بأطرافه إلى ضرورة اتخاذ تدابير أكثر فعالية لأجل الاستفادة الحقيقية من مزاياه والتخفيف قدر المستطاع من عيوبه.

المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات كأداة لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر

ظهرت الشركات متعددة الجنسيات خلال منتصف القرن التاسع عشر، وزاد انتشارها حديثا بصورة كبيرة نتيجة تزايد العولمة وقد تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات لتأثيرها على اقتصاديات الدول المتخلفة والنامية، ونظرا إلى الأهمية الكبيرة التى تمثلها الشركات المتعددة الجنسيات سيتم التطرق إلى تعريفها وخصائصها وكذا إستراتيجيتها ومصادر تمويل هذه الشركات.

1- تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

توجد العديد من التعاريف للشركات المتعددة الجنسيات نذكر منها:

تعريف "ريمون فرنون" و"ليفنجستون"[1]: من أكثر التعريفات تداولاً ورواجاً وتمعناً من طرف الكثير من الاقتصاديين، هو ما قدمه الرجلين الإقتصاديين "ريمون فرنون" و"ليفنجستون"، فالأول عرفها:"بأنها شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو أن له مدخلاً لمنصب مشترك من الموارد المالية والبشرية ويبدو حساساً لعناصر إستراتيجية مشتركة، كذلك فللحجم أيضا أهميته فتجمع من هذا النوع من أقل من 100 مليون دولار، من المبيعات قليلاً ما يستحق الإنتباه، وفوق ذلك فطبيعة نشاطاتها كمجموعة خارج

بلادها الأم ذات أهمية وأخيراً فالشركات المذكورة يجب أن يكون لها قدر معين من الإنتشار الجغرافي، فالشركات صاحبة الشركات التابعة في بلد واحد أو بلدين فقط خارج موطنها الأم لا توجد غالباً في قائمة المشروعات متعددة الجنسيات"، ويشير **ليفنجستون** أنها: الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة، وتمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية أو أكثر[2].

[1] الأخضر رينوبة ، فتحي معاش، دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية أنشطة المنبع لقطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000-2013)،مجلة أبحاث اقتصادية معاصر : العدد: 02، 2019 ،ص 120.

2 د .أحمد عبد العزيز ... وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، 2010، ص 117.

تعريف منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية O.C.D.E الوارد في مدونة المبادئ التوجيهية الصادرة عنها والذي اعتمدت فيه تعريفا اقتصاديا ،فاعتبرت الشركات متعددة الجنسيات كيانا يتضمن في العادة شركات وكيانات ذات رأس مال عام أو خاص أو مختلط،معتمدا على نشاطات الآخرين ولاسيما المشاركة في المعرفة والموارد مع الآخرين، وتنوع درجة الاستقلال الذاتي لكل كيان في علاقته، معتمدة على طبيعة العلاقات بين الكيان ومجال النشاط المعني[1].

هناك تعريف أيضا" لهيئة الأمم المتحدة "من خلال مدونتها الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات وسلوكها، تعريفا استهلته بعبارة " المشروع عبر الوطني "ثم قامت بشرح هذه التسمية، فعبارة المشروع عبر الوطني معناها الشركة التي تضم كيانات توجد في بلدين أو أكثر بغض النظر عن الشكل القانوني وميادين النشاط الذي تمارسه.2

2- سمات الشركات متعددة الجنسيات

2-1- خصائص الشركات المتعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بمجموعة من الخصائص أهمها[3]:

- ✓ **الضخامة :**تمتاز هذه الشركات بضخامة حجمها والذي يمكن قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها رقم مبيعات هذه الشركات (رقم الأعمال) والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات، أو من خلال قيمةالدخل الإجمالي لهذه الشركات، سرعة نموها كبر حجم إنفاقها على مجال البحث والتطوير،حجم الأصول، مثالا على ذلك احتلت شركة General Electric الأمريكية المتخصصة في مجال الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، المرتبة الأولى عالميا من بين 100 شركة متعددة الجنسيات أمريكي غير المالية، عام2013 وذلك باجمالي أصول تجاوز 656.5 مليار دولار.
- ✓ **تنوع النشاط والتكامل:** تلجئ الشركات متعددة الجنسيات إلى تنويع أنشطتها بين مختلف المجالات رغبة منها في توزيع المخاطر وتحقيق أكبر قدر من الأرباح الإجمالية، كما تحاول الشركات المتعددة الجنسيات المحافظة على علاقات التكامل والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تمتلكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب

1 نور الهدى قاسمي ، محمد حسان عسول، الشركات متعددة الجنسيات،2018، ص 23.

[2] نور الهدى قاسمي ، محمد حسان عسول، المرجع السابق، ص 24.

[3] مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية-، 2020، ص 24.

التسويق والمهارات الإدارية. فعلى سبيل المثال نجد شركة General Motors للسيارات، لا يقتصر إنتاجها على ماركة معينة من السيارات فقط، وإنما يتعداها ليشمل السكك الحديدية، البرادات...

✓ **الانتشار الجغرافي الواسع:**

تنشط الشركات المتعددة الجنسيات في عدد من الأقطار، ويمكن أن نأخذ من تقرير الاستثمار العالمي لشركة ABB التي تكونت 1987 اندماج شركة سويدية كبيرة ASEA وأخرى سويسرية BroonVovery والتي استثمرت فور تكوينها 3,2 مليار، وهي تسيطر حاليا على 1300 شركة في بلدان العالم الثالث وأخرى في بلدان شرقي أوروبا[1].

✓ **السيطرة والتفوق التكنولوجي:** تمتاز إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات بالهيمنة والسيطرة على أسواق الدول المضيفة واحتكار الإنتاج والتسويق لإزاحة بقية المنافسين واحتوائهم، بالإضافة إلى أنها تعد مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية".

✓ **استغلال الموارد التمويلية العالمية واحتكار الأسواق:** تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على الادخار أي تستغل الطاقات التمويلية الدولية، إن من القواعد الأساسية لهذه الشركات إلزام كل شركة تابعة لها بتوفير تمويل محلي أقصى ما يمكن، كما تعمل على تعبئة المدخرات في الأسواق العالمية المعروفة كنيويورك، لندن، فرانكفورت، طوكيو وغيرها من الأسواق المالية العالمية كالأسواق الصاعدة مثل هونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا، دون أن نغفل الاقتراض من البنوك العالمية. لذلك نجد كثيرا من التعاملات البنكية تكون بين شركات أمريكية مثلا وبنوك يابانية أو الإنجليزية وهكذا.

إن هذه الشركات تمتلك قدرة خاصة على تمييز منتجاتها وقدراتها التنافسية وبالتالي تحقق أرباحا احتكارية معتبرة من خلال تلك القدرة. كما أنها تستطيع أن تميز جيدا الأسواق التي تريد النشاط على مستواها حيث تختار الأسواق التي تضم عددا قليلا من المنتجين ويعود ذلك لاحتكار الشركات متعددة الجنسيات للتكنولوجيا المتطورة والمهارات التقنية والإدارية والتنظيمية ذات الكفاءة العالية وقدرتها المالية الكبيرة على الإنفاق في مجالات البحث

1 لمزري مفيدة ، سالمي وردة، Multinational corporations and developing countries economies، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات،المجلد : 05 ، العدد:01 ، 2020، ص 138.

العلمي والتجديد التكنولوجي، زيادة على قدراتها الهائلة على اقتحام الأسواق العالمية نتيجة السياسات الترويجية والتسويقية الفعالة التي تعتمدها [1].

2-2- إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات.

تختلف إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها الإستراتيجية ووضعية المنافسة في السوق وخصائص البلد المضيف للاستثمار، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات أساسية هي:

- ✓ إستراتيجية النفاذ للموارد الطبيعية
- ✓ الإستراتيجية الأفقية (إستراتيجية السوق)،
- ✓ الإستراتيجية العمودية (إستراتيجية تدنية التكاليف).

وتنطبق الإستراتيجية الأفقية أو السوقية على قرارات المستثمر الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الإستراتيجية الأكثر تماشيا مع طبيعة الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي والمتمركز فيما بين الدول الأكثر تصنيعا)

إستراتيجية التوسع(شمال-شمال) وعلى العكس من ذلك فإن إستراتيجية تدنية التكاليف أو الإستراتيجية العمودية تعبر عن حركة الاستثمار الأجنبي من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية(إستراتيجية التوسع شمال-جنوب وذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر والبلد المضيف، كما أن سعي الشركات متعددة الجنسيات إلى الوصول إلى تحقيق بعض المزايا النسبية يدفعها إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الم وارد خاص بالنسبة للاستثمار في القطاع الأولي (إستراتيجية النفاذ)[2].

[1] مفتاح صليحة، مرجع سابق، ص 24.

[2] دلال بن سمينة ، " تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر"، (2013/2012)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، ص 13.

المطلب الرابع: الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

1- الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي:

يرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فوائد ومنافع هذه الاستثمارات للدول النامية تتمثل فيما يترتب على هذه الاستثمارات من تحسين لوضعية ميزان المدفوعات وخلق فرص للعمل، وتنمية المهارات الإدارية وزيادة معدل التكوين الرأسمالي والمساهمة في نقل التكنولوجيا وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- ✓ تحسين وضعية ميزان المدفوعات ؛
- ✓ زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي؛
- ✓ خلق فرص للعمل ؛
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية للصادرات للدولة المضيفة.
- ✓ تنمية المهارات الإدارية؛
- ✓ زيادة معدل التكوين الرأسمالي؛
- ✓ المساهمة في نقل التكنولوجيا؛
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية.

2- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

- ✓ زيادة المدفوعات؛.
- ✓ توزيع غير متساوي للدخل وأنماط الإنتاج والاستهلاك؛
- ✓ ارتفاع معدلات التضخم؛
- ✓ عدم استقرار الموارد المالية والموازنة العامة للدولة؛
- ✓ التأثير سلبا على السوق المحلي والاستثمارات المحلية؛
- ✓ السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية؛
- ✓ التلوث البيئي

[1] دلال بن سمينة ، المرجع نفسه، ص ص41،59.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر تمويل التنمية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وهذا لما له من آثار ايجابية على اقتصاديات الدول، ولقد كان للإصلاحات الاقتصادية والتشريعية دور هام في الحد من تراجع الاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية ونتيجة لجائحة كورونا، بلغ إجمالي القيمة التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية حوالي 935 مليار دولار أمريكي منذ عام 1970 وحتى نهاية عام 2020.

المطلب الأول :تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.

أشار التقرير الصادر حول الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2021، إلى تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى دول العالم بنحو 35 في المائة ليصل إلى نحو 998.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بنحو 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2019.

الجدول رقم: 02

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التدفقات (مليار دولار)	44.6	52.7	41.1	31.4	25.4	32.7	31.1	35.4	39.3	40.4

المصدر: بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، واقع بيئة وجاذبية الاستثمار في الدول العربية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2022- 2011)، مجلة جديد الاقتصاد، ISSN: 1112-7341، المجلد:17، العدد: 01،2022.

الشكل رقم: 02

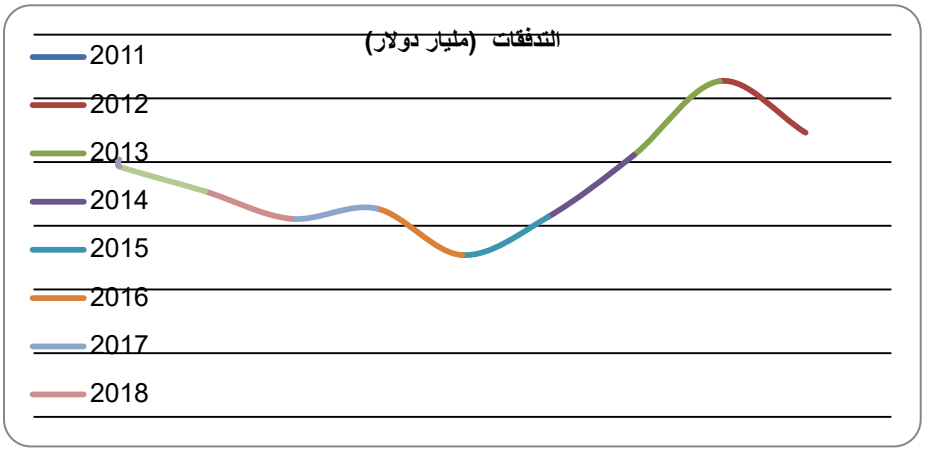

المصدر: من إعداد الطلبة، بناءا على الجدول السابق.

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، عن ارتفاع كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنسبة 42% لتبلغ نحو 53 مليار دولار عام 2021، ولتمثل حصتها 6.3% من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية و3.3% من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 1.58 تريليون دولار.

وأوضحت المؤسسة في رصدها السنوي استمرار التركز الجغرافي للتدفقات الواردة حيث استحوذت الدول الخمس الأولى على أكثر من 96% من مجمل التدفقات بقيادة الإمارات التي استقطبت 20.7 مليار دولار بحصة تجاوزت 39.1%، تلتها السعودية بقيمة 19.3 مليار دولار وحصة 36.5%، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.1 مليارات دولار وحصة 9.7% من الإجمالي العربي، ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 3.6 مليارات دولار وحصة 6.8%، ثم المغرب في المرتبة الخامسة بقيمة 2.2 مليار دولار وحصة 4.1% من الإجمالي[1].

المطلب الثاني: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

يركز هذا الجزء على رصد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم استحداثها أو شهدت توسعات في الدول العربية خلال العام0200 ، وذلك استناد إلى المعلومات الواردة في قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي في العالم

[1] من إعداد الطلبة، اعتمادا على بيانات مؤسسة ضمان، https://www.dhaman.net/ar/ ، بتاريخ : 2024/05/28.

FDI Markets والصادرة عن مؤسسة الفايننشال تايمز العالمية، والتي تعد واحدة من أهم المصادر المعتمدة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد)في رصد حركة الاستثمارات في العالم.

وفي هذا السياق تم استعراض وتحليل وضع المشاريع عبر مؤشرات رئيسية وهي :عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المنطقة، وعدد المشاريع المنفذة، والتكلفة الاستثمارية التقديرية لكل مشروع، وعدد الوظائف الجديدة التي استحدثتها تلك المشاريع.

كما تم استخلاص أهم المعلومات عن التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك المشاريع من خلال عرض قوا م لأهم الأقاليم والدول والشركات المستثمرة في المنطقة وأهم المشاريع المنفذة وأهم الدول العربية والمدن .والقطاعات الاقتصادية المستقبلة لتلك المشاريع خلال العام 2000[1].

1 – إجمالي المشاريع الاستثمارية في الدول العربية.

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية حوالي 15 ألف مشروعاً تجارياً خلال الفترة (2003–2020)، وقد وفرت هذه المشاريع ما يقارب عن 2 مليون وظيفة، بلغت تكلفتها الاستثمارية حوالي 1276 مليار دولار أمريكي. من جانب آخر، تُشير الإحصاءات إلى أن أعلى تكلفة استثمارية سجلت في عام 2016، حيث بلغ نحو 92.4 مليار دولار أمريكي لعدد 775 مشروعاً استثمارياً[2].

.2 اتجاه المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية.

تراجع حجم المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية من مختلف المناطق الجغرافية إلى أدنى المستويات، متأثرة بتداعيات جائحة كوفيد – 19، حيث تراجعت بنحو 44 في المائة عام 2020، لتسجل التكلفة الاستثمارية الإجمالية حوالي 34 مليار دولار أمريكي. كذلك تراجعت عدد المشاريع الاستثمارية من 1092 مشروعاً تجارياً عام 2019 إلى نحو 616 مشروع في عام 2020.

تنوعت المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية من مختلف المناطق، واستحوذت دول منطقة أوروبا الغربية

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، التقرير السنوي لعام 2023، ص 48

2 د.محمد إسماعيل جمال قاسم حسن، اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد19 - ، صندوق النقد العربي ،يناير 202، ص 5.

على المركز الأول من حيث عدد مشاريعها بالرغم من تراجعها بنحو 54.7 في المائة في عام 2020 حيث سجلت 252 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 8 مليار دولار أمريكي عام 2020.

كما تراجعت عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة في الدول العربية من دول الشرق الأوسط بسبب حالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة كوفيد – 19، بنحو 37.5 في المائة عام 2020، لتسجل حوالي 105 مشروعاً تجارياً بتكلفة استثمارية تبلغ حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي، مقابل 168 مشروعاً تجارياً وبتكلفة استثمارية تبلغ حوالي 9 مليار دولار أمريكي عام 2019. أما بالنسبة لدول آسيا والمحيط الهادي، فقد تراجعت عدد مشاريعها إلى الدول العربية بنحو 49.6 في المائة عام 2020، لتبلغ 114 مشروعاً تجارياً بتكلفة استثمارية تبلغ نحو 8 مليار دولار أمريكي.[1]. **جدول (03)المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الدول العربية**

	2019				2020			
	عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية (مليون دولار	الوظائف المتوفرة	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية	الوظائف المتوفرة	عدد الشركات
دول اوروبا الغربية	476	17.109	38.943	371	252	7.744	21.376	223
آسيا والمحيط الهادي	226	17.106	21.863	118	114	8.111	9.090	100
منطقةالشرق الاوسط	168	8.985	15.315	139	105	4.709	10.569	77
دول شمال أمريكا	158	12.693	34.841	137	106	12.726	9.515	98
الدول الناشئة في أوروبا	30	2.02	1.479	22	14	174	1.999	11
أفريقيا	27	2.106	2.740	21	18	262	196	14
أمريكا اللاتينية منطقة بحر الكاريبي	7	189	656	7	7	211	501	7
الإجمالي	**1092**	**60.208**	**115.837**	**815**	**616**	**33.935**	**54.010**	**529**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

[1] د.محمد إسماعيل جمال قاسم حسن، المرجع السابق ، ص 5.

على مستوى الدول العربية، أشارت الإحصاءات إلى تراجع إجمالي التكلفة الاستثمارية بنحو 26.3 مليار دولار أمريكي ل تبلغ نحو 33.9 مليار دولار أمريكي عام2020 ، مقارنة بنحو 60.2 مليار دولار أمريكي عام2019.

جدول (04) توزيع المشاريع الاستثمارية في الدول العربية.

الدول	2019					2020				
	المشاريع الاستثمارية (مليون دولار أمريكي)	حصة المشاريع الاستثمارية من إجمالي االمشاريع (%)	عدد المشاريع	عدد الشركات	عدد الوظائف التي تم توفيرها	المشاريع الاستثمارية (مليون دولار أمريكي)	حصة المشاريع الاستثمارية من إجمالي المشاريع (%)	عدد المشاريع	عدد الشركات	عدد الوظائف التي تم توفيرها
الإمارات	13,557	22.5	445	407	30,578	9,139	26.9	347	336	14,729
الجزائر	2,316	3.8	24	17	4,988	77	0.2	6	6	251
البحرين	1,051	1.7	29	27	2,976	883	2.6	15	15	1,547
جيبوتي	181	.3	3	3	90	101	0.3	2	2	109
مصر	13,715	22.8	140	86	25,232	1,387	4.1	43	42	6,096
العراق	2,117	3.5	13	12	900	1,063	3.1	1	1	97
الأردن	2,290	3.8	26	20	1,505	248	0.7	6	6	225
الكويت	695	1.2	26	18	2,210	200	0.6	9	9	511
لبنان	290	.5	12	12	599	84	0.2	3	3	84
ليبيا	70	.1	2	2	323	0	0.0	1	1	7
موريتانيا	159	...	2	2	246	11	0.0	1	1	14
المغرب	3,069	5.1	111	100	15,365	2,402	7.1	54	49	11,813
عُمان	3,647	6.1	61	54	6,227	6,119	18.0	23	22	2,396
فلسطين	347	.6	3	2	84	-	-	-	-	-
قطر	1,581	2.6	28	25	2,982	915	2.7	20	19	1,000
السعودية	12,527	20.8	134	106	16,031	10,411	30.7	73	64	8,780
السودان	78	.1	2	2	956	319	0.9	2	2	2,572
تونس	2,519	4.2	31	25	4,545	482	1.4	9	9	3,707
اجمالي الدول العربية	**60,208**	**100**	**1,092**	**815**	**115,837**	**33,935**	**100**	**616**	**529**	**54,010**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

3- هيكل وطبيعة المشاريع في الدول العربية.

تراجعت قيمة المشاريع الاستثمارية في اغلب القطاعات باستثناء القطاعات التالية :الاتصالات وتقنيات المعلومات، والبنية التحتية للإنترنت، والمواد الكيميائية، فقد ارتفعت بنحو73.7 و37.4 و 7.9في المائة على التوالي عام .2020 واستحوذ قطاع المواد الكيميائية على أعلى قيمة استثمارية، حيث بلغت حوالي8.2 مليار دولار أمريكي عام .2020 بالمقابل تراجع المشاريع الاستثمارية في قطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 6.6 في المائة عام2020 ، لتسجل قيمة التدفقات الاستثمارية حوالي 6.8 مليار دولار أمريكي .بينما تراجعت المشاريع الاستثمارية في قطاعا لطاقة المتجدد ة بنحو 61 في المائة عام2020[1] .

[1] د.محمد إسماعيل جمال قاسم حسن، المرجع السابق ، ص 6.

جدول(05) لأهم المشاريع الاستثمارية في الدول العربية حسب القطاعات (مليون دولار أمريكي)

القطاعات	2019	2020
المواد الكيميائية	7,613	8,215
المشاريع الاستخراجية (الفحم والنفط والغاز)	7,266	6,789
الطاقة المتجددة	8,975	3,540
مجالات الاتصالات	1,679	2,916
تقنيات المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للإنترنت	1,376	1,890
الخدمات المالية	1,779	1,441
الأغذية والمشروبات	1,554	1,386
خدمات الأعمال	2,448	1,292
الفنادق والقطاع السياحي	6,207	1,116
اجمالي المشاريع الاستثمارية	**60,208**	**33,935**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

على مستوى عدد المشاريع المنفذة في الدول العربية استحوذ قطاع خدمات الأعمال على أعلى عدد المشاريع عام 2020، فقد بلغت نحو 121 مشروعاً تجارياً وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي. في المركز الثاني حل قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للإنترنت عام 2020، فقد بلغ عدد المشاريع المسجلة في الدول العربية 118 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت نحو 1.9 مليار دولار أمريكي.

الشكل رقم 03 أهم خمسة قطاعات استثمارية من حيث عدد المشاريع في الدول العربية.

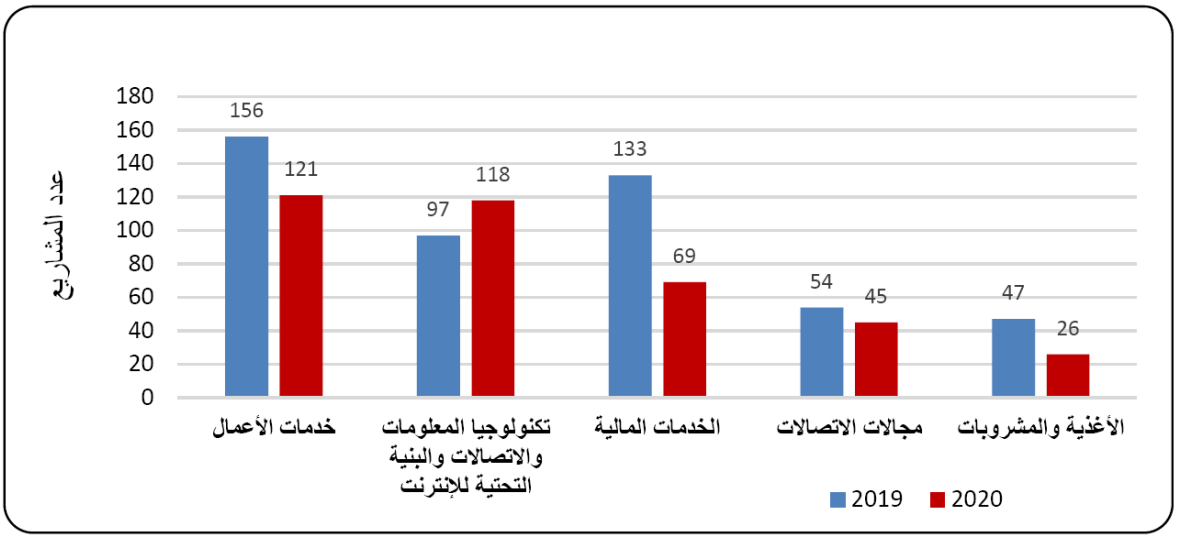

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

4- عمليات الإدماج والاستحواذ [1]

4-1 في الدول العربية.

تشير عمليات الاندماج والاستحواذ "التملك" في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تغير ملكية مؤسسات قائمة، وتحدث عملية الاندماج عندما تقرر الشركات تجميع أصولها في شركة واحدة، وعليه تصبح الشركات كياناً واحداً، بالمقابل لا تشكل عملية الاستحواذ اندماجاً بين الشركات فيما بينها. تعتبر عمليات الاندماج أقل في الواقع العملي من عمليات الاستحواذ كما يمكن أن تكون عمليات الاندماج والاستحواذ إما داخلية أو خارجية، وتنطوي عمليات الاندماج والاستحواذ داخل الحدود على حركة تغير رأس المال من خلال بيع الشركات المحلية لمستثمرين أجانب، في حين تنطوي عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود على حركات رأسمالية خارجية من خلال شراء كل أو أجزاء الشركات الأجنبية.

تستهدف عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود عدة غايات، منها تعزيز موقف المؤسسات في الأسواق العالمية من خلال توسيع أعمالهم التجارية لتشمل فرص استثمارية أخرى في هذه الأسواق، والحصول على حصة كبيرة وهامة في هذه الأسواق، فضلا عن استغلال الأصول التكميلية للشركات الأخرى مثل الابتكارات والتكنولوجيا، بهدف الحصول على ميزات أخرى مثل سمعة الشركة القائمة أو تملك العلامات التجارية لتنويع منتجاتها في الأسواق.

4-2 على مستوى العالم

تراجعت عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بنحو 6.3 في المائة لتبلغ حوالي 475 مليار دولار في عام 2020، مقارنة بنحو 507 مليار دولار أمريكي عام 2019، متأثرة بتداعيات جائحة كوفيد- 19، واستحوذ قطاع الصناعات التحويلية على أعلى قيمة سوقية في عمليات الاندماج والتملك، حيث بلغت 228 مليار دولار أمريكي عام 2020.

أما على مستوى الصناعات، استحوذ قطاع صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ على المركز الأول بالنسبة لعمليات الاندماج والشراء، فقد ارتفعت قيمة العمليات عبر الحدود إلى 86 مليار دولار أمريكي عام 2020

[1] د.محمد إسماعيل جمال قاسم حسن، المرجع السابق ، ص 8.

مقارنة بنحو 20 مليار دولار أمريكي عام 2019، بسبب إعادة تشكيل بعض الشركات المسجلة. إضافة إلى ذلك حاز قطاعي المعلومات والاتصالات، وصناعة الأدوية على أهمية كبرى من بين الصناعات المستهدفة في عمليات الاندماج والشراء، حيث بلغت قيمة الشراء حوالي 81 و56 مليار دولار أمريكي عام 2020 مقارنة بنحو 25 و98 عام 2019 على التوالي.

بالنسبة لعمليات الشراء، فقد ارتفعت قيمة عمليات الشراء في قطاع صناعات الإلكترونيات والكمبيوتر والمعدات الكهربائية بنحو 91 في المائة لتبلغ قيمة الشراء حوالي 40 مليار دولار أمريكي عام 2020 مقابل 21 مليار دولار أمريكي عام 2019، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مبيعات الأصول في الصناعات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي بشكل كبير خاصة في تصنيع أجهزة الحاسوب والإلكترونيات والمنتجات البصرية والمعدات الكهربائية.

5 عمليات البيع على مستوى الدول العربية

سجلت عمليات البيع بغرض الاندماج والتملك ارتفاعا بنحو 41.3 في المائة ما قيمته 5.3 مليار دولار أمريكي لتبلغ قيمة العمليات حوالي 18.1 مليار دولار أمريكي عام 2020، مقابل 12.8 مليار دولار أمريكي عام 2019، ذلك بسبب إعادة هيكلة بعض الشركات واقتناء أصول جديدة بأسعار منخفضة، متأثرة بتداعيات جائحة كوفيد-19.

شهدت ستة دول عربية ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة البيع، وحلت الإمارات في المركز الأول، حيث بلغت قيمتها حوالي 16.3 مليار دولار أمريكي واستحوذت على 90.6 في المائة من إجمالي مبيعات الدول العربية عام 2020. بينما حلّت الأردن في المركز الثاني، حيث سجلت قيمة المبيعات حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي عام 2020، فيما حلت السعودية بالمركز الثالث بقيمة بلغت 359 مليون دولار أمريكي عام 2020[1].

6. عمليات الشراء على مستوى الدول العربية

[1] د.محمد إسماعيل جمال قاسم حسن، المرجع السابق ، ص 9.

سجلت عمليات الشراء بغرض الاندماج والتملك تراجعاً بنحو 36.0 في المائة عام 2020 لتسجل ما قيمته 3.4 مليار دولار أمريكي عام 2020 واستحوذت عُمان على المركز الأول في عمليات الشراء بغرض الاندماج والتملك، حيث ارتفعت قيمة الشراء إلى 635 مليون دولار أمريكي عام 2020 مقابل قيمة سالبة (724) مليون دولار أمريكي عام 2019 حلّت الكويت في المركز الثاني، فقد ارتفعت عمليات الشراء بنحو 314 في المائة لتبلغ 526 مليون دولار أمريكي عام 2020.

7 –التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية.

يختلف التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من دولة إلى أخرى، ففي المملكة العربية السعودية يتصدر قطاع الصناعة والطاقة قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر يأتي بعده قطاع العقار وأنشطة الأعمال، في حين يعد قطاع النفط والغاز في سلطنة عمان القطاع الأول من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و يأتي بعده قطاع الصناعة، أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيأتي قطاع الصناعات التحويلية والماء والكهرباء في المرتبة الأولى يليها قطاع التجارة ثم التعدين والطاقة، ويستحوذ قطاع الخدمات المالية على أعلى نصيب من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين، وفي الجمهورية العربية السورية يأتي نشاط الوساطة المالية في المرتبة الأولى من حيث حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يليه مباشرة قطاع الصناعة، كما أن قطاع الخدمات أصبح من القطاعات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في عدد كبير من الدول العربية وخاصة الاتصالات والسياحة في كل من مصر، والمغرب، والجزائر وتونس، ويجب الإشارة كذلك إلى قطاع الإنشاءات الذي يعيش فورة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، حيث يتم تنفيذ مشاريع بناء كبرى، كما أن تحرير قطاع الاتصالات عن طريق تنفيذ برامج خصخصة في عدة دول عربية أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بيني أو أجنبي حيث برزت شركات عبر وطنية إقليمية قامت بتنفيذ استثمارات ضخمة في مجال الاتصالات[1].

[1] دلال بن سمينة ، مرجع سابق، ص 99.

المطلب الثالث: تقييم بعض الدول العربية في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

أولا – مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

1– مؤشر ضمان في سطور.

أطلقت مؤسسة ضمان الاستثمار والتصدير العربية مؤشر "ضمان جاذبية الاستثمار"، وهو أداة شاملة تقيس بيئات الاستثمار في 110 دولة في جميع أنحاء العالم، وتمثل أكثر من 95٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. يقيس هذا المؤشر 10 مؤشرات فرعية في 114 متغيرًا، وتشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي تؤثر على قرارات الاستثمار. ويهدف المؤشر إلى التعامل مع المنافسة المتزايدة بين البلدان النامية، بما في ذلك تلك الموجودة في المنطقة العربية، لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع النمو الاقتصادي. ووفقًا لنتائج المؤشر، فإن الدول العربية تحتل المرتبة الخامسة عالمياً، وراء مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وآسيا الشرقية والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ومع ذلك، فإنها تقع خلفها في ثلاثة مجالات محددة: التقدم التكنولوجي، والبيئة السياسية المؤسسية والاجتماعية، والبيئة التجارية.[1].

أولا: وضع الدول العربية في المؤشر العام.

الشكل رقم 04

الترتيب	المجموعة الجغرافية	متوسط قيمة المؤشر	متوسط الترتيب داخل المؤشر
1	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	49.1	20
2	شرق آسيا والمحيط الهادئ	35.9	48
3	أوروبا وآسيا الوسطى	33.3	51
4	أمريكا اللاتينية والكاريبي	28.1	68
5	المنطقة العربية	28.0	68
6	جنوب آسيا	24.3	80
7	أفريقيا	21.0	91

المصدر: **تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2013**، السنة 31، العدد الفصلي الأول، 2013، ص 11

[1] موقع البيان الالكتروني، https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2013-04-10-، بتاريخ : 2024/05/28.

حلت الدول العربية في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية في المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لعام 2013 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجوعة الدول العربية يبلغ 28 درجة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة،ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة، فيما جاءت دول جنوب آسيا بعد الدول العربية في المرتبة السادسة، وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة كما موضح في الجدول أعلاه، كما تشير البيانات إلى وجود تباين واضح في أداء الدول العربية في مؤشر الجاذبية، ما بين الترتيب ال 38 عالميا بقيمة 37 درجة لأفضل دولة عربية، والترتيب106 عالميا بقيمة 17 درجة لأسوأ دولة عربية.

ثانيا: نقاط القوة والضعف لمؤشر ضمان

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار هو أداة قيمة صممتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لتقييم جاذبية الدول العربية للمستثمرين. وللمؤشر العديد من نقاط القوة التي تعزز فائدته، ولكن هناك أيضًا بعض المجالات التي يمكن اعتبارها نقاط ضعف محتملة. فيما يلي تحليل لنقاط القوة والضعف في المؤشر:

1 نقاط القوة:

1-1. الشمولية: يغطي مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار مجموعة شاملة من العوامل التي تؤثر على قرارات المستثمرين. ويتضمن ذلك مؤشرات فرعية تقيس الاستقرار السياسي، والبيئة التنظيمية، والبنية التحتية، ورأس المال البشري، والسياسات الاقتصادية، وغيرها. وهذا الشمولية توفر صورة كاملة لجاذبية الاستثمار في الدول العربية[1].

1-2. المنهجية الواضحة: يتبع المؤشر منهجية واضحة وشفافة في تقييم الدول. فهو يستخدم بيانات كمية ونوعية، ويأخذ في الاعتبار آراء الخبراء والمستثمرين، ويستخدم أوزاناً محددة للمؤشرات الفرعية. وتوفر هذه المنهجية المنهجية إطاراً متسقاً لمقارنة جاذبية الاستثمار بين الدول[2].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"، ttps://www.dhman.org/investment-attractiveness-index

2 Al-Tamimi, H. (2020). Evaluating the Investment Climate in Arab Countries: The DHMAN Investment Attractiveness Index. Journal of EconomicIntegration, 35(4), 727-745.

1-3. التركيز على المنطقة العربية: المؤشر مخصص خصيصًا للدول العربية، مما يجعله أكثر ملاءمة للسياق الإقليمي. فهو يأخذ في الاعتبار الخصائص والتحديات الفريدة للمنطقة، مثل القضايا المتعلقة بالاستقرار السياسي، والتعاون الاقتصادي الإقليمي، والعلاقات التجارية داخل المنطقة.[1]

1-4. التحديث المنتظم: يتم تحديث المؤشر بانتظام، مما يضمن أن البيانات والتحليلات تعكس الوضع الحالي. وهذا يجعله أداة ديناميكية يمكن أن تستجيب للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.[2]

1-5. الترويج للاستثمار: يعمل المؤشر كأداة ترويجية لجذب الاستثمار إلى المنطقة. فهو يساعد الحكومات العربية على تحديد نقاط القوة والضعف، وتشجيع الإصلاحات، وتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية. كما أنه يوفر للمستثمرين مصدرًا موثوقًا للمعلومات لاتخاذ قرارات مستنيرة.[3]

2 نقاط الضعف:

2-1. محدودية البيانات: قد يواجه المؤشر تحديات في الحصول على بيانات دقيقة وحديثة لبعض المؤشرات الفرعية، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف في أنظمة جمع البيانات والإبلاغ. ويمكن أن يؤثر ذلك على دقة التقييم وموثوقيته. [4]

2-2 الوزن المخصص للمؤشرات: قد تكون الأوزان المخصصة للمؤشرات الفرعية مختلفة عن تصورات المستثمرين. ويمكن أن تؤثر الاختلافات في الأهمية النسبية للعوامل على التصنيف العام، مما قد يؤدي إلى نتائج غير متسقة مع الواقع. [5]

1 عوض، م.، وحسن، م. "تحديات البيانات في مؤشرات جاذبية الاستثمار: حالة مؤشر ضمان". مجلة إدارة البيانات، المجلد 3، العدد 2، (2022).، المجلد 16، العدد 2، ص. 56-70.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2021"، مرجع سابق .

[3] Hassan, M., & Al-Tamimi, H. The Impact of Investment ClimateReforms on FDI Inflows: Evidence from Arab Countries. International Business Research, 12(11) ,(2019), p247-260.

[4] عوض، م.، وحسن، م. مرجع سابق.ص. 101-115.

[5] Hassan, M., & Al-Tamimi, H. WeightingSchemes in Investment AttractivenessIndices: A Comparative Analysis. Journal of Indexing, 3(2), (2021). p 76-90.

2-3. العوامل غير القابلة للقياس الكمي: هناك بعض العوامل المؤثرة على جاذبية الاستثمار والتي يصعب قياسها كميًا، مثل الاستقرار السياسي والفساد. وقد تؤثر منهجية المؤشر على قدرته على التقاط هذه العوامل بشكل كاف.[1]

2-4. التركيز الإقليمي الضيق: نظرًا لأن المؤشر يركز بشكل خاص على المنطقة العربية، فقد لا يأخذ في الاعتبار العوامل العالمية أو التأثيرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر على قرارات المستثمرين، مثل الاتجاهات الاقتصادية العالمية أو المخاطر الجيوسياسية. [2]

2-5 . محدودية التأثير: على الرغم من أن المؤشر يمكن أن يكون أداة قوية، إلا أن تأثيره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون محدودًا. فهناك عوامل أخرى، مثل الاستقرار الإقليمي، والعلاقات الجيوسياسية، والحوافز الاستثمارية المحددة، قد تلعب أيضًا دورًا مهمًا في قرارات المستثمرين. [3]

ثالثا:مقارنة بين الإمارات العربية المتحدة والجزائر على مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للفترة (2012-2022)

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار هو أداة تقييمية صممتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لتقييم جاذبية الدول العربية للمستثمرين. وفيما يلي مقارنة بين أداء الإمارات العربية المتحدة والجزائر على هذا المؤشر خلال الفترة من 2012 إلى 2022:

1- تقييم عام[4]:

تحتل الإمارات العربية المتحدة مرتبة عالية على مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، حيث احتلت المرتبة الأولى أو الثانية في المنطقة بشكل مستمر منذ عام 2012. ويعكس هذا الأداء القوي مناخ الاستثمار الجذاب في الإمارات، والذي يتسم بالاستقرار السياسي، والبنية التحتية المتطورة، والبيئة التنظيمية الداعمة.

[1] **Al-Tamimi, H., & Hassan, M. (2022). Measuring the Unmeasurable:PoliticalStability and Its Impact on Investment Attractiveness in Arab Countries. Middle EasternStudies, 58(2), p210-225.**

[2] **Hassan, M. (2020). Global Dynamics and Their Impact on Investment Attractiveness in the Arab Region. EmergingMarkets Finance and Trade, 56(6),p 1243-1260.**

[3] **عوض، م.، وحسن، م.، وآل تميمي، ح. ("عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: منظور المستثمرين". مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 67، العدد 4، 2021). ص. 874-892.**

[4] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2021"، مرجع سابق .**

من ناحية أخرى، شهدت الجزائر أداءً متفاوتًا على المؤشر خلال نفس الفترة. وقد حققت بعض التحسينات، لا سيما في السنوات الأخيرة، ولكنها لا تزال تواجه تحديات في جذب المستويات المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- المؤشرات الفرعية:

فيما يلي مقارنة بين الإمارات العربية المتحدة والجزائر في بعض المؤشرات الفرعية الرئيسية خلال الفترة 2012-2022:

2-1. الاستقرار السياسي:

- الإمارات العربية المتحدة: حصلت الإمارات على درجات عالية باستمرار في مؤشر الاستقرار السياسي، مما يعكس الاستقرار السياسي والاجتماعي القوي في البلاد. وقد ساهم ذلك في خلق بيئة مواتية للاستثمار على المدى الطويل.

- الجزائر: شهدت الجزائر تقلبات في درجات الاستقرار السياسي، خاصة خلال سنوات معينة شهدت اضطرابات اجتماعية وسياسية. وقد أثر ذلك على ثقة المستثمرين وأدى إلى بعض التردد في الاستثمار على المدى الطويل[1].

2-2.البيئة التنظيمية:

- **الإمارات العربية المتحدة:** تحتل الإمارات مرتبة عالية في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، والذي يقيم البيئة التنظيمية. وقد نفذت الحكومة الإماراتية إصلاحات مستمرة لتبسيط الإجراءات، مما عزز سهولة ممارسة الأعمال التجارية في البلاد.

- **الجزائر:** حققت الجزائر بعض التحسينات في بيئتها التنظيمية، ولكنها لا تزال تواجه تحديات. ويشير المستثمرون إلى أن الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات الإدارية يمكن أن تكون عائقا أمام الاستثمار.

[1] **- تقارير الاستثمار العالمية للأونكتاد، https://investmentpolicyhub.unctad.org/investment-reports (تم الوصول إليها في 15 سبتمبر 2023).**

2-3.البنية التحتية[1]:

– الإمارات العربية المتحدة: تمتلك الإمارات بنية تحتية متطورة للغاية، بما في ذلك المطارات والموانئ والطرق ذات المستوى العالمي. وقد ساهم ذلك في تعزيز جاذبيتها للمستثمرين، خاصة في قطاعات الخدمات اللوجستية والضيافة.

– الجزائر: شهدت الجزائر استثمارات في البنية التحتية، ولكنها لا تزال تواجه تحديات في تلبية متطلبات المستثمرين. ويشير المستثمرون إلى أن تحسين البنية التحتية، خاصة في المناطق الصناعية، يمكن أن يعزز جاذبية البلاد.

رابعا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحلول المقترحة:

1- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

شهدت الجزائر تدفقات متفاوتة من الاستثمار الأجنبي المباشر على مر السنين، مع مواجهة بعض التحديات التي أثرت على جاذبيتها للمستثمرين الدوليين. ووفقًا لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي سنويًا خلال العقد الماضي. وعلى الرغم من أن البلاد تتمتع بإمكانات كبيرة، خاصة في قطاعات مثل الطاقة والصناعات التحويلية والزراعة، إلا أن هناك عدة عوامل قد أعاقت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. [2]

وفيما يلي بعض الجوانب الرئيسية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

✓ التركيز على قطاع الطاقة: تاريخياً، تركز معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على قطاع النفط والغاز. ويمثل هذا القطاع أهمية استراتيجية للاقتصاد الجزائري، حيث يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي

[1] – تقارير مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار السنوية، 2012–2022، https://www.dhman.org/publications ،بتاريخ : 2024/05/28.

[2] الأونكتاد، "تقرير الاستثمار العالمي 2022"، https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=2570، بتاريخ : 2024/05/28.

الإجمالي والصادرات. ومع ذلك، أدى الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة إلى عدم تنويع الاقتصاد بشكل كاف، مما جعله عرضة لتقلبات أسعار النفط والغاز العالمية. [1]

- ✓ البيئة التنظيمية المعقدة: واجه المستثمرون الأجانب في الجزائر بيئة تنظيمية معقدة وغير شفافة في بعض الأحيان. وقد أدت الإجراءات البيروقراطية المطولة والمتطلبات الإدارية المعقدة إلى إعاقة عملية الاستثمار. كما أن التغييرات المتكررة في السياسات والقوانين أثرت على ثقة المستثمرين. [2]
- ✓ محدودية الوصول إلى الأسواق: واجهت الشركات الأجنبية قيودًا في الوصول إلى السوق المحلية في الجزائر، خاصة في بعض القطاعات المحمية. وقد أثرت اللوائح المتعلقة بالملكية الأجنبية وحصص الاستثمار على قدرة الشركات الدولية على تأسيس حضور قوي في البلاد. [3]
- ✓ عدم كفاية البنية التحتية: تعاني الجزائر من نقص في البنية التحتية الحديثة، بما في ذلك النقل والاتصالات والطاقة. وقد أثر ذلك على كفاءة الأعمال التجارية وزاد من تكاليف التشغيل. ويعتبر ضعف البنية التحتية، خاصة خارج المناطق الحضرية الرئيسية، عائقا أمام الاستثمار في العديد من القطاعات. [4]
- ✓ عدم اليقين السياسي: شهدت الجزائر عدم استقرار سياسي في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الاحتجاجات والتغييرات الحكومية. وقد خلق هذا بيئة غير مؤكدة للمستثمرين الذين يبحثون عن الاستقرار السياسي على المدى الطويل.

الحلول المقترحة:

- ✓ **تنويع الاقتصاد:** تحتاج الجزائر إلى تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة. وهذا يشمل تعزيز القطاعات الأخرى، مثل الصناعات التحويلية، والزراعة، والخدمات، وتكنولوجيا المعلومات

[1] وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، "إستراتيجية قطاع الطاقة"، https://www.meme.gov.dz/fr/strategie-du-secteur-de-lenergie، بتاريخ : 2024/05/28.

[2] البنك الدولي، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال"، https://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria، بتاريخ : 2024/05/28

[3] وزارة التجارة، الجزائر، "قانون الاستثمار"، https://www.commerce.gov.dz/index.php/fr/investissement/code-dinvestissement، بتاريخ : 2024/05/28

[4] وزارة الأشغال العمومية، الجزائر، "تقرير حول البنية التحتية في الجزائر"، https://mtpw.gov.dz/documents/11899/0/Rapport+Infrastructures+2018-2019.pdf/a8b645e4-f26e-488e-862f-06449363363a، بتاريخ : 2024/05/28.

والاتصالات. ومن خلال خلق فرص استثمارية في هذه القطاعات، يمكن للجزائر جذب مجموعة أوسع من المستثمرين وتعزيز نموها الاقتصادي.

- ✓ **تبسيط الإجراءات التنظيمية:** يجب على الحكومة الجزائرية تبسيط الإجراءات التنظيمية، وجعلها أكثر شفافية واستقرارًا. وهذا يشمل تبسيط عملية تسجيل الشركات، وتبسيط متطلبات الترخيص، وتحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالسياسات والقوانين. ومن شأن تعزيز الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص أن يساعد في معالجة المخاوف التنظيمية للمستثمرين.
- ✓ **تحسين الوصول إلى السوق:** ينبغي للجزائر أن تعيد النظر في القيود المفروضة على الملكية الأجنبية وحصص الاستثمار، خاصة في القطاعات غير الاستراتيجية. ومن خلال تسهيل وصول الشركات الأجنبية إلى السوق المحلية، يمكن للجزائر جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز المنافسة والابتكار.
- ✓ **الاستثمار في البنية التحتية:** هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، خاصة في النقل والاتصالات والطاقة. ويمكن أن يشمل ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من التمويل الدولي، وتعزيز التعاون الإقليمي في مشاريع البنية التحتية. ومن شأن تحسين البنية التحتية أن يعزز كفاءة الأعمال التجارية وجاذبية البلاد للمستثمرين.
- ✓ **تعزيز الاستقرار السياسي:** من الضروري أن تعمل الجزائر على تعزيز الاستقرار السياسي والحوكمة الرشيدة. وهذا يشمل ضمان سيادة القانون، واحترام العقود، وحماية حقوق المستثمرين. ومن شأن الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي أن تساهم في تعزيز ثقة المستثمرين على المدى الطويل[1].

[1] **Freedom House، "تقرير الحرية في العالم 2022: الجزائر"، https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2022/algeria. 2024/05/28 ، بتاريخ :**

خاتمة الفصل

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر قوة دافعة قوية للنمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم. فهو يجلب رأس المال والمعرفة والتكنولوجيا إلى البلدان المضيفة، ويعزز القدرة التنافسية للاقتصادات، ويساهم في خلق فرص العمل ونقل المهارات .وتواجه البلدان مجموعة من التحديات والاعتبارات عند جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويشمل ذلك خلق بيئة مواتية للأعمال التجارية، وتطوير البنية التحتية، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوفير الحوافز التنافسية. ومن خلال سياسات واستراتيجيات مدروسة، يمكن للبلدان جذب الاستثمارات التي تتوافق مع أولوياتها التنموية، وتعزيز الصناعات المحلية، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال .وعلاوة على ذلك، فإن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات واسعة النطاق تتجاوز الفوائد الاقتصادية المباشرة. فهو يعزز التكامل الاقتصادي العالمي، ويشجع على نقل التكنولوجيا والمهارات، ويساهم في التنمية المستدامة. كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر المسؤول والقائم على احترام المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة تأثيرا إيجابيا على المجتمعات المحلية والبيئة .وفي عالم يتسم بالعولمة والترابط المتزايد، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أداة قوية لتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين البلدان. ومن خلال الشراكات الاستراتيجية والاستثمارات المتبادلة، يمكن للبلدان أن تخلق فرصا للنمو المشترك والازدهار .وفي الختام، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يظل عاملا حاسما في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية. ومن خلال السياسات الحكيمة والبيئة المواتية، يمكن للبلدان جذب الاستثمارات التي تعزز قدراتها التنافسية، وتخلق فرص العمل، وتحسن من رفاهية مواطنيها. وبفضل تأثيره الإيجابي الواسع النطاق، سيظل الاستثمار الأجنبي المباشر أداة رئيسية في جهود التنمية الاقتصادية العالمية.

الفصل الثالث

أهمية منطقة جبل علي في جذب الاستثمار الأجنبي

تمهيد:

تُعد منطقة جبل علي واحدة من أهم المناطق الحيوية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي لعبت دوراً محورياً في تعزيز مكانة الدولة كوجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتكمن أهمية منطقة جبل علي في كونها منطقة متعددة الاستخدامات، حيث تحتضن عدداً من المشاريع العملاقة والبنى التحتية المتطورة التي ساهمت في دعم الاقتصاد الإماراتي وجذب المستثمرين من مختلف أنحاء العالم.

ومن أبرز المعالم في منطقة جبل علي "ميناء جبل علي"، الذي يُعتبر أحد أكبر الموانئ وأكثرها تقدماً من الناحية التكنولوجية في العالم. وقد ساهم هذا الميناء بشكل كبير في تعزيز التجارة الدولية لدولة الإمارات، حيث يوفر مرافق وخدمات عالمية المستوى للشحن والخدمات اللوجستية. كما تحتضن المنطقة "منطقة جبل علي الحرة"، والتي توفر بيئة أعمال جاذبة للشركات العالمية الباحثة عن تأسيس وجود لها في المنطقة. وتتميز المنطقة الحرة ببنية تحتية متطورة وتشريعات مرنة وحوافز ضريبية جذابة، مما يجعلها خياراً مفضلاً للعديد من الشركات متعددة الجنسيات.

بالإضافة إلى ذلك، تحتضن منطقة جبل علي عدداً من المشاريع الصناعية والتجارية واللوجستية الكبرى، والتي ساهمت في تنويع الاقتصاد الإماراتي وجعله أكثر جاذبية للمستثمرين. كما أن البنية التحتية المتطورة في المنطقة، بما في ذلك شبكات النقل والمواصلات والاتصالات، جعلت من السهل على الشركات ممارسة أعمالها وتوسيع نطاق عملياتها.

وفي ظل الجهود المستمرة لتطوير منطقة جبل علي، تواصل المنطقة لعب دور محوري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي للأعمال والتجارة.

المبحث الأول: مفاهيم عامه حول منطقة جبل علي.

تعد منطقة جبل علي في دبي مركزاً نابضاً بالحياة للأنشطة الصناعية والتجارية، بمينائها المشهور ومناطق صناعية حرة ومزدهرة. إلى جانب كونها مركزاً للأعمال، تقدم منطقة جبل علي أيضاً خيارات سكنية متنوعة، من العقارات الفاخرة إلى المجمعات السكنية بأسعار معقولة، مما يجعلها وجهة جذابة للعيش والعمل. علاوة على ذلك، تزخر المنطقة بالمعالم البارزة والوجهات السياحية الشهيرة، مما يعزز جاذبيتها كمركز حيوي في الإمارة.

المطلب الأول: تعريف بمنطقة جبل علي.

تأسست منطقة جبل علي الحرة سنة 1985 م ،وتعتبر من أسرع المناطق الحرة نموا على المستوى العالمي، وقد لعبت دورا مهما في الاقتصاد الإماراتي ،وان النجاح الذي حققته المنطقة كان نتيجة الامتيازات الممنوحة من حيث الملكية الأجنبية والإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها.[1]

تشمل هذه الامتيازات الإعفاء من ضريبة الشركات لمدة 50 عاما، وعدم وجود رسوم استيراد أو إعادة تصدير، وعدم وجود قيود على العملة، بجانب سهولة توظيف العمالة.

وتقع المنطقة الصناعية لجبل علي داخل المنطقة الحرة وتضم نحو 512 مركزا صناعيا في مختلف الأنشطة، وتقدر تكلفة مشاريع تطوير المنطقة الحرة والميناء في جبل علي بما يزيد على ملياري دولار.

وفي 20 أغسطس/آب 2005، وقّعت سلطة موانئ دبي عقدا قيمته 250 مليون درهم (68.08 مليون دولار) مع شركة كورية للبدء في توسعة ميناء جبل علي الذي تقول دبي إنه الميناء التاسع في العالم من حيث الازدحام.

وقالت سلطة موانئ دبي في بيان إن المساحة الإجمالية لمحطة الحاويات بميناء جبل علي سيجري توسيعها بحوالي 173 هكتارا.

ويتألف مشروع التوسعة من 14 مرحلة، ومن المتوقع أن يكتمل بحلول عام 2030، وفق ما صرح وقتها الرئيس التنفيذي لمؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة سلطان أحمد بن سليم.

[1] أ.رحمة بلهادف، أ.عياد السعدي، أهمية المناطق الحرة الصناعية كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي في الدول العربية : النفطية الامارات العربية المتحدة نموذجا ،ص 9.

يؤكد حصول جافزا على جائزة ''التميز في الحوافز غير المالية'' على القيمة الكبيرة التي تقدمها من خلال بنيتنا التحتية للتصنيع والخدمات اللوجستية، هذا إلى جانب القدرات عالية المستوى والربط متعدد الوسائط بين ميناء جبل علي والمطارات المحيطة به، بالإضافة إلى مجموعة خدمات الدعم التي تقدمها لعملائها[1].

وثمنت ''FDI'' جهود جافزا الرائدة في مجال الاستدامة ومبادرات الحد من الإنبعاثات الكربونية، وذلك خلال إعلانها عن جائزة ''التميز في مجال الاستدامة''. حيث تلتزم المنطقة الحرة بدعم الانتقال إلى الطاقة الصديقة للبيئة، وذلك كجزء من استراتيجية الاستدامة الشاملة لموانئ دبي العالمية ''دي بي ورلد''، والتي تتضمن أهدافًا طموحة لخفض البصمة الكربونية بنسبة 28٪ بحلول عام 2030 وتحقيق صفر انبعاثات كربونية بحلول عام 2050.

وتشمل مشاريع الطاقة الصديقة للبيئة في جافزا، أكبر مشروع للطاقة الشمسية الموزعة على الأسطح في الشرق الأوسط، والذي يتكون من أكثر 158,000 لوح شمسي، ما يحد من 48,000 طن من الانبعاثات الكربونية سنوياً، وينتج أكثر من 30% من احتياجات جافزا السنوية من الطاقة الكهربائية. كما كانت جافزا أيضًا واحدة من أوائل المناطق الحرة في المنطقة التي اعتمدت على مصابيح شبكة الطرق الموفرة للطاقة بتكلفة بلغت 80 مليون درهم إماراتي، وقامت باستثمار 105 مليون درهم إماراتي في مشاريع تحديث البنية التحتية والذي شمل تركيب سخانات المياه بالطاقة الشمسية وتنفيذ أساليب لتقليل استهلاك المياه.

يمكن للشركات العالمية أن تستفيد من منظومة الأعمال الفريدة التي تقدمها، هذا إلى جانب اتاحة الفرصة للعمل في منطقة حرة تهتم بالحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة. لقد أصبحت جافزا اليوم موطنًا لأكثر من 10,000 شركة، وستواصل المضي قدماً وإعطاء الأولوية للنمو المستدام2.

المطلب الثاني: موقع منطقة جبل علي ومراحل تطورها.

1- الموقع الجغرافي لمنطقة جبل علي:

دبي الإمارة التي قضت بتطورها السريع على مقولة (إن البترول واهب الحضارة والمدنيات)، وأصبحت خلال الفترة (1979 – 1996م)، أكثر إمارات الخليج العربي تطورًا. وازدهار دبي، وازدهارها لا يعود بشكل

[1] المصدر: موقع الجزيرة ، https://www.aljazeera.net/encyclopedia ، بتاريخ : 2024/05/23.

[2] من اعداد الطلبة استنادا إلى موقع جافزا ، http://jafza.ae/، بتاريخ : 2024/05/23.

رئيسي إلى البترول إذ أنه اكتشف عام 1966م وصدرت أول شحنة منه عام 1969م، كما حدث في الإمارات التي ظهر فيها، ولكنه يعود إلى التجارة البحرية في المقام الأول، فقد أصبحت دبي بعد اضمحلال تجارة اللؤلؤ، مركزا تجاريا ومنطقة لتجارة المرور الترانزيت– وامتد نشاطها إلى باكستان والهند، وسواحل أفريقيا الشرقية، ومن هنا جاءت تسميتها بالإمارة التاجرة.

وترجع شهرة ميناء جبل علي إلى عدة أسباب منها البنية الأساسية، والموقع الممتاز، والإدارة العالمية، والكفاءة والامتيازات. ولتوضيح أهميته، فهو قد تم تدشينه في فبراير من عام 1979م، وبدأت السفن تستخدمه بشكل منتظم اعتبارا من عام 1980م، وفي عام 1985م تم افتتاح المجمع الكلي ليغطي مساحة (100) كم مربع تشمل الميناء والمنطقة الحرة بجبل علي، ويكفي أن نعرف أنه يضم 67 رصيفًا بحريا، بطول 15 كم، ويزود الميناء خمسة رافعات تقدمها المنطقة الحرة، مدعمة بكافة المعدات التقنية الحديثة.[1]

2– مراحل تطور المنطقة الحرة جبل علي:

لقد مرت المنطقة الحرة بمراحل تطوّر تدريجيّة جعلتها مؤهّلةً لما وصلت إليه الآن. ففي العام 1980/م أُنشأت المنطقة الحرّة، وفي العام /1985/م أُنشِأْتِ سلطة هذه المنطقة ومهمتها إدارة المنطقة الحرة، وفي العام نفسه بدأت تستقطب الشركات إليها وفي عام /1986/ صدر القانون الذي يُحَدِّد العمل فيها. لذا تطوّر حجم التبادل التجاري بشكل ملحوظ عام 1985م، فبعد أن كان 200 مليون دولار لخدمة 16 شركة، بلغ 9 مليارات دولار لخدمة 2000 شركة وفي عام 2001 إذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي لهذه الشركات نجد أن أكثر من 27 في المائة منها شركات عربية ومعظمها من دولة الإمارات العربية المتحدة، و27 في المائة منها شركات أوروبية ومعظمها من المملكة المتحدة، و11 في المائة من أمريكا، ونسبة أخرى مماثلة من الشرق الأقصى معظمها من شركات يابانية، وما يعادلها من شبه القارة الهنديّة، أما باقي دول العالم فنسبتها 24 في المائة[2].

المطلب الثالث: أهداف ومميزات منطقة جبل علي الحرة وعوامل نجاحها.

لقد خطت إمارة دبي خطوات مهمة في سبيل تشجيع التجارة والتوسع في عملية التبادل التجاري مع دول العالم،

1 عمر حسن الخميري، خير الدين يوسف شترة، ميناء جبل علي والتجارة البحرية الدولية خلال الفترة(1979 - 1996) ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية،14 سبتمبر 2022م، المجلد 19 العدد 3، ص 14.

2 عبد الرحمن تيشوري، المنطقة الحرة في جبل علي،موقع النجاح، https://ila.io/f161J، بتاريخ 2024/05/24.

ومن ثم يعكس الدور المهم لقطاع النقل البحري وعلى وجه الخصوص ميناء دبي، إذ أنشأت الحكومة فيها العديد من المناطق الحرة التجارية التي تعد من الظواهر الاقتصادية المكانية التي لها ارتباط مباشر باقتصاديات الدولة، ككل وقطاعي الصناعة والتجارة على وجه التحديد.

1-أهداف منطقة جبل علي الحرة:[1]

على عكس معظم الدول النامية التي قامت بإنشاء المناطق الحرة الصناعية فإن دبي لا تواجه مشكلة بطالة ولا تعاني من مشكلة نقص رؤوس أموال أو عملة أجنبية ولكنها كانت ترغب في خلق فرص استثمارية جديدة تمثل قنوات للإنفاق العام كمرحلة أولى ثم قنوات متنوعة وجديدة للإيرادات الحكومية، كما أن دبي لديها اقتصاد مفتوح يشتمل على مستو ى عالي من خدمات البنية الأساسية.

لذلك فحرية الاستيراد والتصدير مكفولة ومن ثم فهي مشابهة لسنغافورة، في ضوء ما سبق يمكن القول أن المناطق الحرة الصناعية في دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر شكل من أشكال المناطق الحرة في اقتصاد مفتوح أما بالنسبة للأهداف الرئيسية للمنطقة الحرة بجبل على فيمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ تشجيع التنمية الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة بوجه عام ودبي بوجه خاص.
- ✓ جعل دبي مركز أو موقع مفضل للاستثمار في منطقة الخليج العربي.
- ✓ خلق فرص استثمارية جديدة تعمل على تحقيق التنوع في مصادر الدخل القومي بد لاً من الاعتماد على مصدر واحد للدخل.
- ✓ تحفيز وخلق فرص استثمارية جديدة على المستوى العالمي وإيجاد قنوات للتكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال نقل التكنولوجيا الجديدة.
- ✓ إيجاد مصدر جديد للإيرادات يمكن بواسطته تمويل جزء من الإنفاق العام.
- ✓ تحقيق زيادة في دخل وثروة المواطنين في الإمارات العربية المتحدة وخلق فرص عمل جديدة للعمال الوطنيين.

[1] من اعداد الطلبة استنادا إلى موقع جافزا ، http://jafza.ae/ ، تاريخ الزيارة :2024/05/24

2 عوامل نجاح منطقة جبل علي الحرة :

من العوامل التي ساعدت على النجاح السريع للمنطقة الحرة لجبل علي وجعلها من أفضل المناطق الحرة على مستوى الشرق الأوسط، وواحدة من أحسن المناطق الحرة على مستوى العالم الآتي: [1]

- ✓ السماح للمستثمر الأجنبي بتحويل 100% من الأرباح ورأس المال الى الخارج، بالإضافة إلى إعفاء الأرباح التجارية والصناعية للشركات والدخل الفردي من الضرائب.
- ✓ مبدأ حرية التجارة ومبدأ التعهد والالتزام بالحفاظ على حقوق الغير.
- ✓ غياب الرسوم الجمركية والقيود التجارية والتعقيدات الروتينية والإعفاء من وجود شريك من مواطني الدولة، أو التقيد بنسب معينة من أعداد العمالة الوطنية في وظائفها.
- ✓ توفر الأيدي العاملة، وتوفر مصادر الطاقة بكافة أنواعها مع رخص أسعارها.
- ✓ الاستقرار السياسي والاقتصادي لمحل الاستثمار.
- ✓ الموقع الاستراتيجي المتميز ووجود بنية تحتية عالية الكفاءة وشبكة نقل تربط المنطقة الحرة بالموانئ والمطارات المحلية والأجنبية.
- ✓ توفر المساحات الواسعة من الأراضي المخصصة لإقامة المشاريع.
- ✓ توفر رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشروعات.
- ✓ الإعفاء عن الضرائب لمدة 15 سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة.

3- ميزات منطقة جبل على بدبي[2].

تقع المنطقة على بعد دقائق قليلة فقط من مطار دبي الدولي، مما يجعلها مركزًا مهمًا للنقل والتوزيع على المستوى العالمي. بالإضافة إلى ذلك، توفر منطقة جبل علي إمكانيات لوجستية ممتازة، بما في ذلك منافذ البحر والجو والبر، مما يجعلها وجهة مفضلة للشركات العالمية لإقامة مراكز توزيعها ومخازنها.

منطقة جبل علي في دبي تتمتع بعدد من المزايا التنافسية التي تجعلها وجهة مميزة للأعمال والاستثمارات منها:

[1] من اعداد الطلبة استنادا إلى موقع جافزا ، http://jafza.ae/ ، تاريخ الزيارة :2024/05/24 .

[2] من إعداد الطلبة استنادا إلى موقع إتقان ، https://uae-invest.com، بتاريخ : 2024/05/23.

- ✓ **موقع استراتيجي**: تقع جبل علي في قلب الإمارات العربية المتحدة، حيث تتمتع بموقع جغرافي متميز يسهل الوصول إليها من مختلف الأماكن في الدولة والمنطقة.
- ✓ **بنية تحتية متطورة :** تمتاز جبل علي بتوفر بنية تحتية حديثة ومتطورة تشمل مرافق المياه والكهرباء والاتصالات.
- ✓ **مناخ استثماري مشجع :** تعتبر منطقة جبل علي مناطق الأعمال الحرة في دبي، كما توفر بيئة استثمارية مشجعة ومرنة، مع سياسات مالية وقوانين تجارية ميسرة.
- ✓ **تركيز على الابتكار والتكنولوجيا:** تعمل جبل علي على تعزيز روح الابتكار وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات.
- ✓ **تنوع القطاعات الاقتصادية :** تضم جبل علي مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة واللوجستيات والتجارة والتكنولوجيا والسياحة.
- ✓ **البنية اللوجستية المتميزة:** تعد جبل علي مركزًا رئيسيًا للنقل واللوجستيات في المنطقة، مع وجود مطار دبي الدولي القريب وميناء جبل علي.
- ✓ **القوة العاملة المتعلمة:** تتميز جبل علي بتوفر قوة عاملة متعلمة ومتعددة الجنسيات، مع وجود مجتمع دولي متنوع يوفر مهارات وخبرات متنوعة للشركات.

المبحث الثاني: الحوافز والتحديات التي تواجه المنطقة الحرة بجبل علي

إن من مسؤوليات السلطة بجبل علي إصدار التراخيص للشركات التي ترغب في مزاولة العمل وتقديم المساعدة والخبرة الفنية، كالمساعدة في التزويد بمصادر الطاقة والقوى العاملة المتضمنة توظيف العمالة وإعداد تأشيرات الإقامة وتوفير السكن والمواصلات والمرافق والخدمات الطبية بالإضافة إلى خدمات التأمين والردّ على استفسارات وطلبات المستثمرين.رغم كل هذه الحوافز إلا أن المنطقة تواجه تحديات لا يمكن تجاهلها.

المطلب الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي [1].

1- إمكانية التملك الكامل للشركات 100٪: سُمح للمستثمرين من مختلف الجنسيات تأسيس وتملك الشركات بالكامل في دولة الإمارات وفي كافة المناطق، وذلك عقب صدور قانون الشركات التجارية في العام 2020، وعدم اشتراط وجود وكيل من مواطني الدولة للشركة الأجنبية الراغبة بفتح فرع ومزاولة أنشطتها بالدولة.

.2 – منطقة حرة لتأسيس الشركات.

هناك أكثر من 40 منطقة حرة تتيح للمستثمرين الأجانب التملك بنسبة 100%، وتقدم الدولة للمستثمرين مرونة في اختيار المنطقة الحرة المناسبة لتأسيس شركاتهم، وتنتشر المناطق الحرة على أراضي الدولة كافة. وتتيح ممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية والإعفاء من الضرائب.

3 – الاستثمار في كافة الأنشطة الاقتصادية.

يمكن للمستثمرين الأجانب في دولة الإمارات الاستثمار في قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والخدمات والتعليم والصحة والإنشاءات وغيرها الكثير ، وتزيد الأنشطة الاقتصادية المتاحة عن 2000 نشاط، واستثنى القانون عدد محدود للغاية من الأنشطة ذات الأثر الاستراتيجي.

4 – تملك كافة الأشكال القانونية للشركات.

على إثر صدور القانون الاتحادي رقم (26) لسنة 2020، بشأن الشركات التجارية سُمح للمستثمرين الأجانب

[1] من إعداد الطلبة استنادا إلى موقع وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات، https://www.moec.gov.ae/investment-incentives، بتاريخ : 2024/05/20.

تملك كافة الأشكال القانونية للشركات التجارية، مثل: الشركات المساهمة العامة، والشركات المساهمة الخاصة، وشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات التوصية البسيطة، وشركات التضامن.

. 5 – عدم اشتراط وجود وكيل مواطن.

لم يشترط قانون الشركات التجارية الإماراتي على الشركات الأجنبية الراغبة بفتح فرع ومزاولة أنشطتها في دولة الإمارات العربية المتحدة وجود وكيل من مواطني الدولة الأمر الذي يعتبر ميزة هامة تتمتع بها الشركات الأجنبية وتعزز من سهولة ممارسة الأعمال في الدولة وتمنحها مزيداً من الشفافية.

6 – سيطرة على مجالس الشركات المساهمة.

لا يشترط قانون الشركات التجارية الإماراتي بأن يكون رئيس مجلس الإدارة أو غالبية أعضاء مجلس الإدارة من المواطنين الإماراتيين، مما يمنح المستثمرين الأجانب الحق في السيطرة الكاملة على حصصهم في الشركات، ما لم ينص أي مرسوم أو قرار على خلاف ذلك.

7– من دون حد أدنى لرأس المال

وجه القانون في الإمارات المستثمرين لتحديد رأس المال في عقود التأسيس والنظام الأساسي للشركات. ولكن لم يشترط حد أدنى لرأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة، مما يسهل على المستثمرين إقامة الشركات وتأسيس الأعمال، مما يمنح المستثمرين مرونة أكبر في التخطيط لمشروعاتهم.

8 – دون ضريبة دخل وتحويل لكامل الأرباح

لا تفرض دولة الإمارات ضريبة دخل على الأفراد، والمستثمرين أو الشركات باستثناء شركات النفط، وفروع البنوك الأجنبية. كما تتيح للأفراد والمستثمرين حرية تحويل أرباحهم بشكل كامل، وهذه الحوافز هي مزايا يتمتع بها المستثمرون في دولة الإمارات تاريخياً حيث تم اتباع نموذج الاقتصاد الحر منذ تأسيس الدولة.

9 – إقامة ذهبية للمستثمرين

تُطبق الإمارات نظام تأشيرة الإقامة طويلة الأمد، لمدد تتراوح بين خمس أو عشر سنوات، للمستثمرين ورواد

الأعمال وأصحاب المواهب. مما يتيح للمقيمين في دولة الإمارات وعائلاتهم الراغبين في الإقامة للعمل والعيش والدراسة في الدولة، وإمكانية الاستقرار وتأسيس أعمالهم والتمتع بإقامة طويلة.

10 سهولة التعاقد مع العمالة المهنية.

تعتبر الإمارات حاضنة الكفاءات والعمالة الماهرة ورأس المال البشري من أصحاب المواهب في القطاعات الحيوية والاقتصادية المهمة، لما تتمتع به من سياسات عمالية مرنة وسهولة في جلب العمالة الأجنبية. وقد أتاح قطاع العمل المتنامي في الإمارات بناء كوادر عالية التخصص في مختلف التخصصات.

11 –تعرفة جمركية منخفضة.

ساعدت الرسوم الجمركية المنخفضة في ترسيخ موقع دولة الإمارات كمركز عالمي للتجارة وتتراوح قيمة التعرفة الحكومية في دولة الإمارات بين صفر و5% فقط. ولذلك تتبوأ دولة الإمارات مكانة رائدة عالمياً وإقليمياً في التجارة حيث تتصدر المرتبة الثالثة عالمياً والمرتبة الأولى عربياً في إعادة التصدير.

12– الحوافز للقطاع الصناعي

تقدم دولة الإمارات حزمة من الحوافز لدعم الاستثمار وللشركات الصناعية والتكنولوجية وذلك في مجالات أساسية مثل حلول تمويل تنافسية للقطاعات الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة ذات الأولوية، بالشراكة مع مصرف الإمارات للتنمية وتوفير تعرفة استراتيجية وتنافسية للقطاعات ذات الأولوية في القطاع الصناعي والإعفاء الجمركي على الاستثمارات ومدخلات الإنتاج للقطاع الصناعي، مثل الآلات والمواد الأولية، وبرنامج القيمة الوطنية المضافة، وبرنامج علامة "صنع في الإمارات" لتوحيد هوية الصناعة المحلية وغيرها من الحوافز التي تقدمها دولة الإمارات للقطاع الصناعي.

المطلب الثاني: العوائق والتحديات التي تواجه منطقة جبل علي

1-العوائق التي تواجهها المنطقة الحرّة[1]:

كان لا بُدَّ في بداية العمل من التقيّد بخطة تسويقية محكمة أدت خلال الأعوام الخمسة الأولى إلى إنجاح عمل

1 عبد الرحمن تيشوري، المنطقة الحرة في جبل علي،موقع النجاح، https://ila.io/f161J، بتاريخ 2024/05/24.

المنطقة الحرة في جبل علي وإلى جذب 300 شركة، وبعد هذه المرحلة تصاعدت وتيرة النجاح حتى وصل عدد الشركات إلى 875 شركة في عام 1995م، وكان الإرتفاع الهائل حتى وصل العدد إلى أكثر من 2000 شركة في عام 2001م من مختلف دول العالم.

ونظراً إلى ما سبق ذكره من إنجازات لا بُدَّ من إدراك الأمور التالية:

✓ ضرورة تقييم الأداء تقييماً مستمراً يتناول أدق التفاصيل، وذلك في إطار النموّ الكبير والسريع الذي تحقق حيث كان لا بدَّ من الاهتمام بكيفية تحقيق هذا النمو، من هنا تأتي الحاجة إلى تقييم الوضع القائم بعمق ورصد فرص التطوير الممكنة؛

✓ الحاجة إلى مستوى أعلى من التخطيط المسبق، فمع النمو الكبير، تزداد الحاجة إلى مستوى أعلى من التخطيط المسبق، ومن هذا المنطلق وضعت خطتان أساسيتان للمساهمة بصورة حاسمة في نموّ المنطقة الحرة وتطورها، وهاتان الخطتان هما:. خطة أعمال المنطقة الحرّة، التي تعتبر ركيزة كل الخطط المتعلقة بالأنشطة الأخرى وتجري مراجعتها وإعادة نشرها سنوياً، وهذه الخطة تضع أسس التوجه على المدى القصير والمدى البعيد.

والخطة الشاملة، وهي خطة مرنة تضع تصوّراً بعيد المدى للتطورات المستقبلية لمرافق المنطقة الحرّة، كان لاتباع الأسلوب المرن وتجاوز الحواجز بين الإدارات أثراً في إنجاز المعاملات بسلاسة ويسر فالمعاملات تنساب بمرونة بين الإدارات المختلفة، وتنجز بأسرع وقت ممكن.

ويحدث أحياناً أن تضع الإدارات حواجز حول نفسها ويرى القائمون عليها أنّ أي تدخل في عملهم من قبل أي إدارة أخرى، يشكل انتقاصاً من صلاحيتهم وقد تم التغلب على هذه العقبة بجمع الموظفين وتشجيعهم على تبادل المعلومات. وتشبه العقبة الثانية إلى حد ما العقبة الأولى إذ تتمثل بالنزعة نحو العمل الفردي بدلاً من العمل الجماعي، وفي هذه الحالة كان لا بد من التوعية المستمرّة بأهداف المؤسسة ومسؤولية الجميع في أن يتكاتفوا معاً لتحقيق الأهداف.

وتتمثل العقبة الثالثة في عدم قبول بعض الأفراد للتغيرات فهم تعودوا على العمل بأسلوب معين ويرفضون بذلك أسباب التطوير. ولكن إيقاع العمل السريع في المنطقة الحرّة بجبل علي والتحدّي الدائم يضع الموظفين في حالة تحدٍ دائم متواصل مع الذات ويدفعهم إلى التسابق مع الزمن لمواكبة ما تشهده المؤسسة من تطور في عملها.

ومن أهم العوائق التي تواجهها المنطقة الحرّة عدم اعتراف معظم الدول العربية بمنتجاتها كمنتجاتٍ إماراتية، واعتبارها منتجات أجنبية، وبذلك لم تتم الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة بين هذه الدول في مجال التبادل التجاري.

2 - التحديات التي تواجه المنطقة الحرة [1]:

- ✓ الوضع السياسي في المنطقة.
- ✓ وجود مناطق حرة أخرى منافسة.
- ✓ عدم اعتراف بعض دول الخليج العربية بالمنتجات المصنّعة في منطقة جبل علي على أنها منتجات إماراتية وإعاقة التصدير إليها.
- ✓ وجود بعض التسهيلات المنافسة في المناطق الحرّة المجاورة وقد تغري بعض الشركات للانتقال إليها حيث تعدّلت الرسوم الجمركيّة في بعض الإمارات الأخرى من 4 % إلى 1% كي تستقطب الشركات إلى مناطقها الحرّة.
- ✓ .منظمة التجارة العالمية.
- ✓ .كثرة المناطق الحرّة الموجودة في مدينة دبي.
- ✓ استقطاب التكنولوجيا من الدول المتقدمة.

3– التقييم الحالي للمنطقة الحرّة في جبل علي:

- ✓ .حققت المنطقة الحرّة نجاحاً بتحقيق معظم أهدافها الموضوعة.
- ✓ .عملت على إيجاد حركة اقتصادية متنامية عن طريق زيادة عدد الشركات والاستثمارات ومستوى النمو فيها.
- ✓ استفادت الحكومة من زيادة الدخل المالي من خلال تحصيل الإيجارات والرسوم.
- ✓ . ساهمت في الانتعاش الاقتصادي في إمارة دبي.

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات

حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً بنسبة 10% خلال العام 2022 مقارنة بعام 2021، حيث بلغت 22.7 مليار دولار، وارتفع الرصيد التراكمي لتدفقات الاستثمار

1 عبد الرحمن تيشوري، المنطقة الحرة في جبل علي،موقع النجاح، https://ila.io/f161J، بتاريخ 2024/05/24.

الأجنبي المباشر الداخل لنحو 194.3 مليار دولار. وقد وقعت دولة الإمارات مع شركائها التجاريين بما يقارب 112 اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات.

ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات

وفقاً لتصنيف الأونكتاد من خلال تقرير الاستثمار العالمي 2023، ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دولة الإمارات خلال العام 2022 بنسبة نمو 10%، حيث بلغ إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل في العام 2022 مجموعه 7 مليار دولار (83 مليار درهم) مقارنةً مع 20.7 مليار دولار) 76مليار درهم) في العام 2021.

الشكل رقم 05

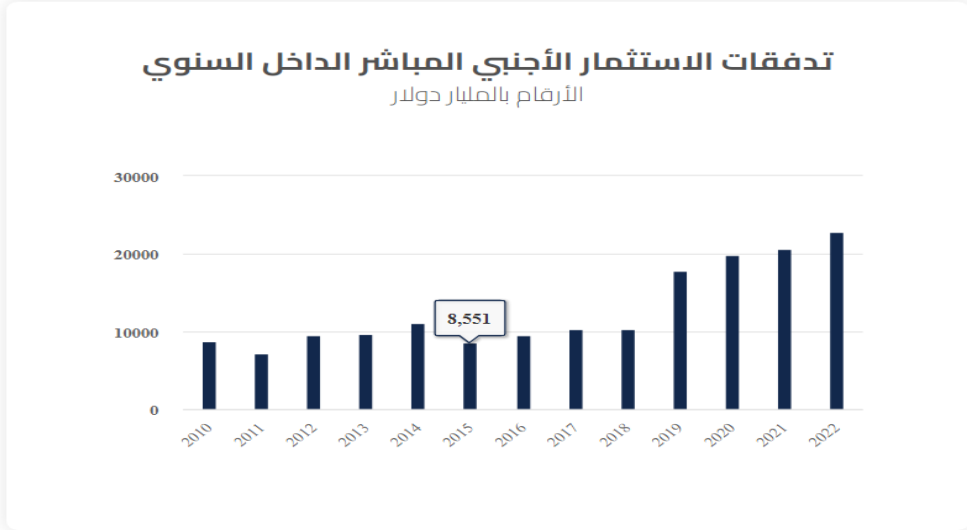

المصدر: موقع وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات، بتاريخ 2024/05/25.

ترتيب دولة الإمارات في تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل لمنطقة غرب آسيا

احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على مستوى منطقة غرب آسيا بنسبة استحواذ 37% من إجمالي التدفقات على المنطقة والتي بلغت 55.5 مليار دولار.

الشكل رقم06

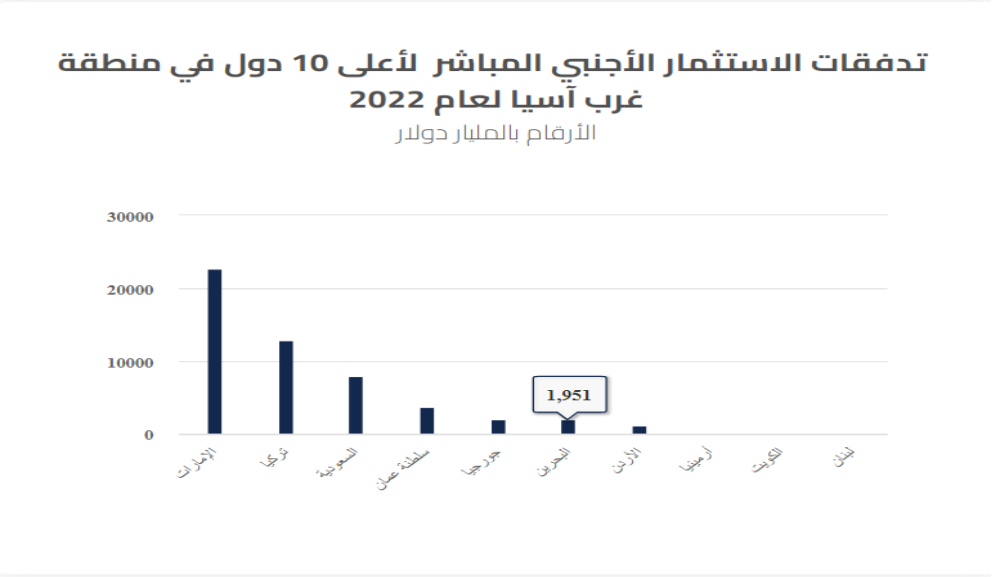

المصدر: موقع وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات، بتاريخ 2024/05/25.

ترتيب دولة الإمارات في تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة استحواذ 32.4 % من إجمالي التدفقات على المنطقة والتي بلغت 53.6 مليار دولار

الشكل رقم 07

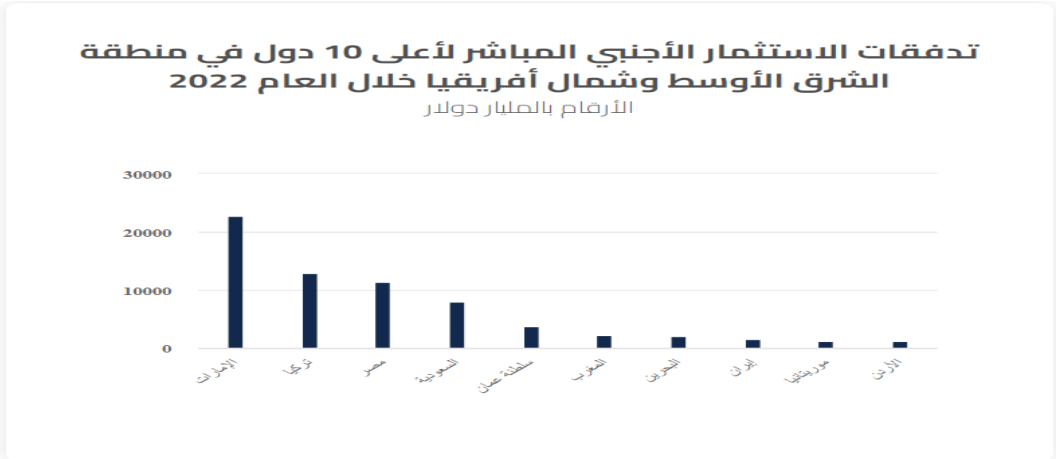

المصدر: موقع وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات، بتاريخ 2024/05/25.

الإمارات تحقق المراتب الأولى في الاستثمار الأجنبي المباشر 2022

تمكنت دولة الإمارات من الحصول على المراتب الأولى في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج على مستوى منطقة غرب آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وحازت على المرتبة 19 على مستوى العالم في تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل، والمرتبة 17 في تدفق الاستثمار الأجنبي الخارج في العام 2021.

الشكل رقم 08

المصدر: موقع وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات، بتاريخ 2024/05/25.

تنويع الناتج المحلي الإجمالي: الشكل رقم 09

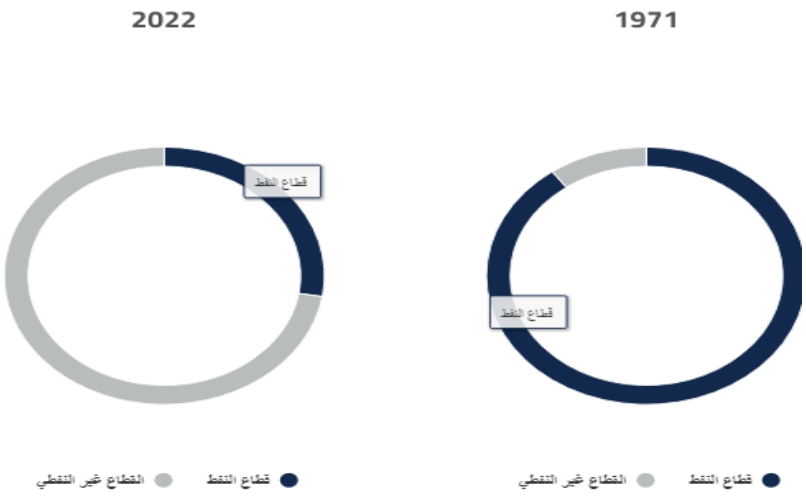

المصدر: موقع وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات، بتاريخ 2024/05/25.

تمتلك دولة الإمارات اقتصاد متنوع تسهم فيه القطاعات غير النفطية كقطاعات التجارة والصناعة والنقل والعقارات والمعلومات والتكنولوجيا والقطاع العلمي، وقطاعات الخدمات المتطورة كالتعليم والصحة ما نسبته 71% من إجمالي الناتج المحلي، علماً أن نسبة مساهمة القطاع النفطي في العام 1971 كانت 90% وقد تقلصت نسبة مساهمة القطاع النفطي من خلال إتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي خلال السنوات الخمسين الماضية لتبلغ حالياً 29% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك ناجم عن استحداث وإنشاء المناطق الحرة التي بلغ تعدادها 45 منطقة حرة قي عام 2023، ومن أشهرها منطقة جبل علي التي تمثل 70% من ناتج المناطق الحرة.

المبحث الثالث:دور منطقة جبل علي في النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف اقتصاد دولة الإمارات بمكانته ودوره البارز في الاقتصاد العالمي، من خلال مسيرة حافلة بالإنجازات والمبادرات الفريدة التي تبنتها الدولة خلال السنوات الفارطة لدعم الانفتاح والشراكات وتوسيع نطاق التنويع بمسارات ونماذج جديدة للنمو.

ساهمت المناطق الحرة بدبي على مدى العقود الماضية في جعل المنطقة في مقدمة الوجهات العالمية الجاذبة للاستثمارات، وتعمل اليوم على تعزيز هذه الإنجازات بتطوير نموذج المناطق الحرة 2030 الذي يهدف إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات العشر المقبلة، من خلال تعزيز التنافسية في سهولة مزاولة الأعمال وتيسير تأسيس وتوسيع ونمو الشركات، بما ينعكس إيجاباً على مساهمتها في اقتصاد الدولة وفي تحقيق مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية، التي تحرص على مضاعفة حجم اقتصادها خلال الأعوام العشرة المقبلة".

ورسمت مؤشرات النمو التي سجلها اقتصاد دولة الإمارات خلال السنوات القليلة الماضية، والتي بلغت مستويات تاريخية خلال العامين الماضيين، في مختلف القطاعات والأنشطة، أفاقاً جديدة لمستقبل الاقتصاد الوطني، الذي يمضي بثقة نحو تحقيق مستهدفاته، بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي إلى 3 تريليونات درهم والتجارة الخارجية غير النفطية إلى 4 تريليونات درهم بحلول العقد المقبل خصوصاً بعد أن اقترب من ملامسة حاجز التريليون الثاني بوصوله إلى 1.85 تريليون درهم خلال العام 2023، وفقاً لتقديرات مؤسسات مالية دولية.

المطلب الأول: مساهمة منطقة جبل علي في الميدان الاقتصادي

إن مؤشرات النجاح في التنويع الاقتصادي تظهر في زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي التي أصبحت 83 % عام 2020 بعد أن كانت 43% عام 1975، وذلك مقابل تراجع نسبة مساهمة القطاعات النفطية في الناتج من 57% عام 1975 إلى 17% فقط في العام 2020.[1]

وجاء النجاح الذي أحرزته الدولة في تنويع القاعدة الاقتصادية مرتكزاً على العديد من العناصر، والتي تمثلت في زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة بشكل عام وتنمية القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية على وجه الخصوص.

[1] من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات وزارة الاقتصاد الإماراتية بتاريخ 2024/04/12.

وتضمنت قائمة القطاعات الرئيسية التي أسهمت في زيادة مكاسب الدولة على صعيد التنويع الاقتصادي، الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء والتأمين والتمويل والعقارات، وتجارة الجملة والتجزئة، وغيرها من القطاعات الأخرى.

استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن ترسخ لنفسها مكانة استراتيجية على خريطة الاقتصاد العالمي وأن تضمن موقعها ضمن الدول العشر الكبار الأوائل بين الاقتصادات الأكثر تنافسية حول العالم، والانضمام لأقوى 30 اقتصاداً في العالم، بناتج يزيد على 508 مليارات دولار.

كما نجحت الدولة في أن تحجز موقعها البارز في الاقتصاد العالمي كأحد أبرز محركات النمو في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة والطيران والطاقة المتجددة والرقمنة والتكنولوجيا المالية والعديد من القطاعات والمجالات الأخرى، مستفيدة من إمكانياتها وموقعها كبوابة رئيسية لقارات العالم تربط شرقه بغربه وشماله بجنوبه، ما عزز دورها الريادي في هذه المجالات لاعباً رئيسياً ومؤثراً في الاقتصاد العالمي ورسم وصياغة مساراته المستقبلية.

أولا: مؤشرات وأرقام تاريخية.

1 – الناتج المحلي الإجمالي والتنوع الاقتصادي. الشكل رقم 10

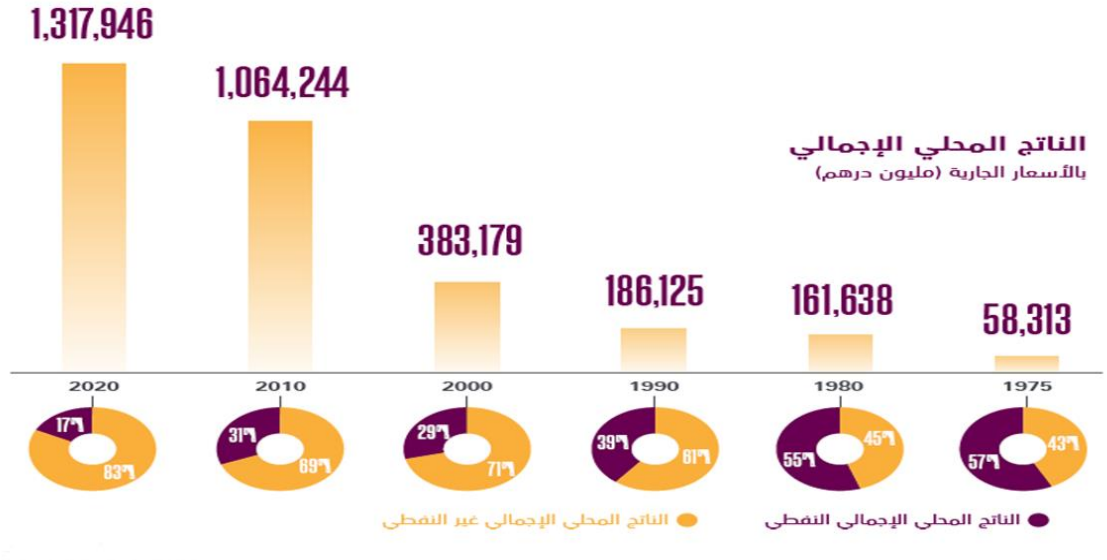

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء– إصدار خاص باليوبيل الذهبي لدولة الإمارات ،ص 8.

في العام 1986 بدأت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض لصالح زيادة النمو في القطاعات غير النفطية، كالصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة العقارية، وغيرها) وقد بلغ الناتج

الإجمالي وقتها 149.05 مليار درهم، منها 56.75 مليار للقطاع النفطي بما يعادل 38% ثم بدأت مساهمته في الناتج بالانخفاض تدريجياً لصالح القطاع غير النفطي والذي استفاد بدوره من توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي، لترتفع مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 83% في العام 2020.

1-1 تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الشكل رقم 11

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء- إصدار خاص باليوبيل الذهبي لدولة الإمارات، ص 8

شهد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة من 1975-2020، بعد أن ارتفع من 104.5 ألف درهم في العام 1975 إلى 108.6 ألف درهم في العام 1986، قبل أن ينخفض إلى 100.9 ألف درهم في العام 1990 نتيجة للزيادة التي طرأت على عدد سكان الدولة، وإلى 100.1 ألف درهم في العام 1996، ثم ارتفع مجدداً في العام 2000 ليصل إلى 127.94 ألف درهم، وإلى 128.78 ألف درهم في العام 2010، وإلى 144.47 ألف درهم، في العام 2016، وإلى 141.98 ألف درهم في العام 2020.

2-1 تطور مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي.

جاء النجاح الذي أحرزته دولة الامارات في تنويع القاعدة الاقتصادية مرتكزاً على العديد من العناصر، والتي تمثلت في زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة بشكل عام وتنمية القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية على وجه الخصوص.

وتضمنت قائمة القطاعات الرئيسية التي أسهمت في زيادة مكاسب الدولة على صعيد التنويع الاقتصادي، الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء والتأمين والتمويل والعقارات، وتجارة الجملة والتجزئة وغيرها من القطاعات الأخرى.

نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:.

1-2-1 تطور البناء والتشييد الشكل رقم 12

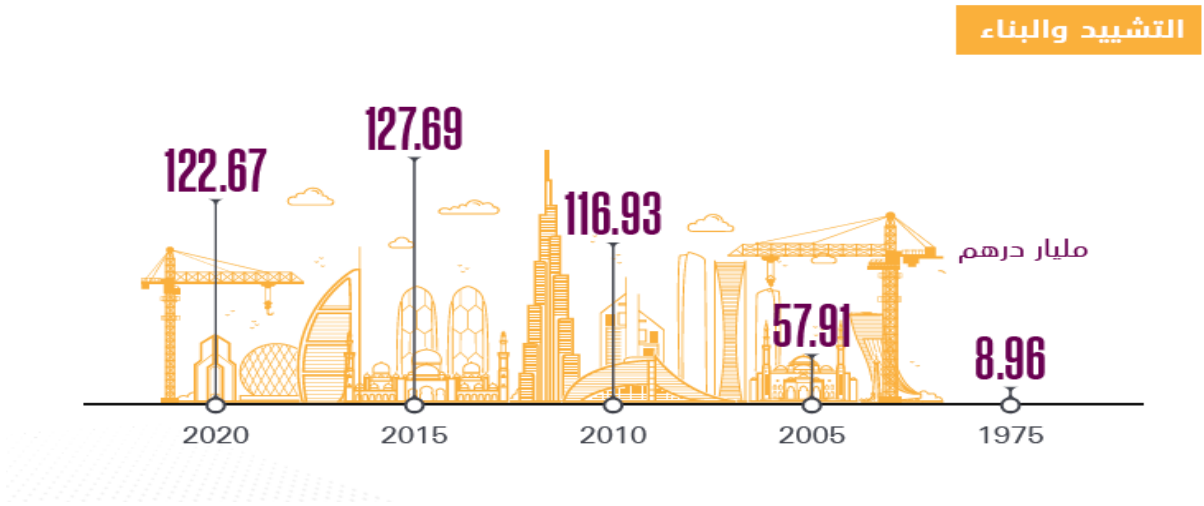

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسيةوالاحصاء-اصدار خاص باليوبيل الذهبي لدولة الامارات، ص9

1-2- 2 تطور قطاع التأمين والتمويل والعقارات الشكل 13

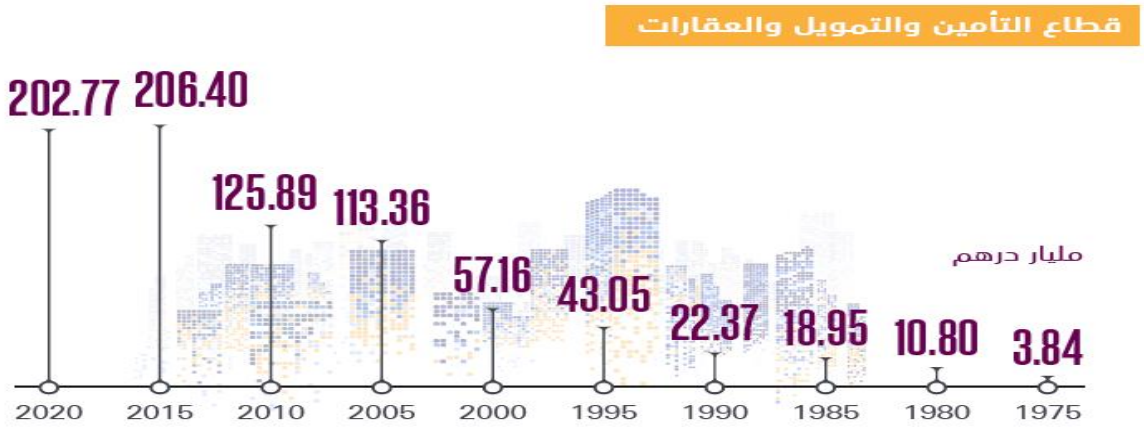

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسيةوالاحصاء-اصدار خاص باليوبيل الذهبي لدولة الامارات ،ص 9

3-1 مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي.

تسعى الإمارات لتأسيس اقتصاد رقمي قوي والاستفادة من التحول الرقمي في الدولة، تتمثل أهميته ودوره المحوري بقدرته على توفير وظائف وفرص عمل جديدة، وزيادة الفرص الاقتصادية والاستثمارية، ومساهمته الكبيرة في تعزيز التنوع الاقتصادي ورفد مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة، بما يسهم في الارتقاء بمكانة دولة الإمارات الرائدة في كافة مؤشرات التنافسية العالمية.

وأُطلقت الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي في أبريل 2022، وتهدف إلى مضاعفة نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي من 9.7% (2022) إلى 19.4% خلال العشر سنوات القادمة، وأن تصبح دولة الإمارات مركز الاقتصاد الرقمي الأكثر ازدهاراً في المنطقة وعلى مستوى العالم. وتضم الاستراتيجية أكثر من 30 مبادرة ومشروعاً وبرنامجاً تؤثر على 6 قطاعات أساسية، و5 مجالات نمو جديدة. وسيتم من خلالها توحيد تعريف الاقتصاد الرقمي على مستوى الدولة، ووضع آلية موحدة لقياسه، وتحديد وقياس المؤشرات بشكل دوري. كما سيتم تحديد الأولويات الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي في الدولة بهدف أن تعمل جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى على تعزيز ودعم أولويات الاقتصاد الرقمي.

وبالتزامن مع ذلك، أنشأت حكومة الإمارات «مجلس الإمارات للاقتصاد الرقمي» بهدف دعم توجهات الدولة لمضاعفة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وتعزيز تنفيذ مبادرات الاستراتيجية على كافة القطاعات الاقتصادية[1].

2- قوة التصنيف السيادي.

تحظى دولة الإمارات بمستويات عالية من الجدارة الائتمانية ومراكز متقدمة في التصنيف الائتماني لمؤسسات دولية رائدة، حيث ترتبط نقاط القوة الائتمانية لدولة الإمارات بارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقات الدولية القوية والواسعة، وصياغة السياسات المبتكرة التي تدعم خطط التنمية المستدامة بالإضافة إلى عوامل القوة الأخرى التي تدعم قدرة الدولة ومرونتها في التعامل مع الأزمات والتحديات الاقتصادية والمالية.

[1] من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات وزارة الاقتصاد الإماراتية بتاريخ 2024/04/14.

وحصلت دولة الإمارات خلال يوليو 2023 على تصنيف ائتماني سيادي (-AA)قوي جداً"، مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني.

كما أكدت وكالة «موديز» لخدمات المستثمرين في مارس 2023 التصنيف الائتماني السيادي لكل من دولة الإمارات ولحكومة أبوظبي عند مستوى (AA2) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو التصنيف السيادي الأقوى في المنطقة.

ويصنف التقرير الدول حسب التصنيفات الائتمانية الصادرة لها من المؤسسات الدولية مثل موديز وفيتش وستاندرد أند بورز، وهي الوكالات الأكثر أهمية في سوق التصنيف الائتماني .

وتحدد تقارير التصنيف السيادي لدولة الإمارات الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني العالمية، عدداً من عوامل القوة والمرتكزات التي مكنت الدولة من الحصول على التصنيف السيادي الأقوى في المنطقة. ومن هذه العوامل، الجدارة الائتمانية لمؤسسات الحكومة الاتحادية وقدرتها المتميزة على صياغة السياسات اللازمة لمواصلة النمو، المستوى المعتدل للدين العام الموحد للدولة والذي يعد من بين أدنى ديون الجهات السيادية المصنفة.

3– القطاع السياحي.. مبادرات طموحة لاستقطاب 40 مليون سائح.

يعتبر القطاع السياحي مساهماً رئيسياً في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني، بما يرسخ مكانة الدولة كوجهة سياحية رائدة عالمياً،حيث بلغ إجمالي إيرادات المنشآت الفندقية في الدولة 32.2 مليار درهم خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر لعام 2023 بنسبة نمو 27% مقارنةً بنفس الفترة من العام 2022، كما بلغ إجمالي عدد المنشآت الفندقية في الدولة إلى 1224 منشأة بنهاية يوليو الماضي، في حين وصل معدل الإشغال الفندقي إلى 75% خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي، بنسبة نمو بلغت 5% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي ."

وتسهم هذه المؤشرات في رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 450 مليار درهم بحلول العقد المقبل، في ضوء رؤية الدولة " نحن الإمارات 2031 "

4– الصناعة والتصنيع.. محرك حيوي لتعزيز القدرات التصديرية.

يبرز قطاع الصناعة والتصنيع كأحد القطاعات ذات الأولوية لمستقبل دولة الإمارات، نظراً لدوره الحيوي كمحرك لبناء اقتصادي معرفي متنوع ومستدام وعالي الإنتاجية، وأهميته لزيادة تنافسية اقتصاد الدولة وقدراتها التصديرية.

الشكل رقم 14

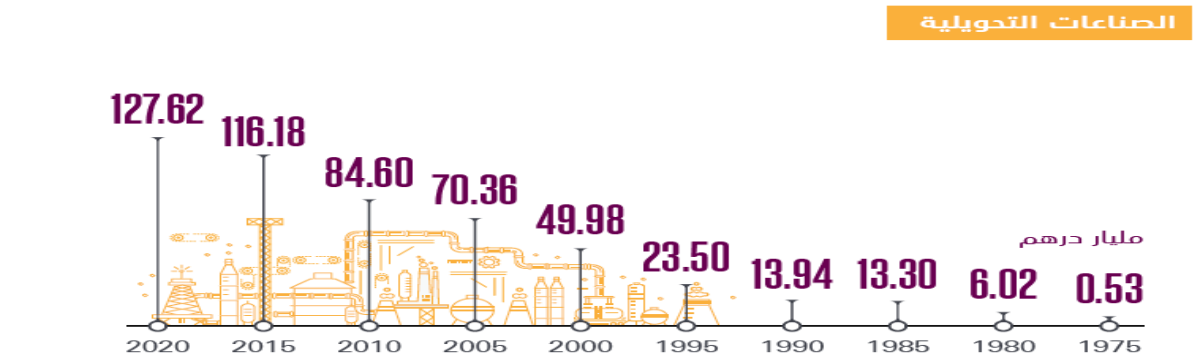

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسيةوالاحصاء–اصدار خاص باليوبيل الذهبي لدولة الامارات، ص9.

من خلال الرسم البياني نلاحظ تزايد قيمة قطاع الصناعة التحويلية حيث تحولت من 0.53 مليار درهم سنة 1975 إلى49.98 مليار درهم سنة 2000 لتصل إلى 127.62 مليار درهم عام 2020.

لقد أسهمت القطاعات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تصل إلى نحو 21.6% خلال عام 2022، لترتفع إلى 30% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، الأمر الذي يجعل منها أحد أهم مكونات الناتج الإجمالي للدولة.

وتتجاوز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي التقديرية ما قيمته 197 مليار درهم في 2023 كمؤشر على نمو وتوسع أعمال القطاع وتنافسيته.

حيث تصدرت في عام 2023، المركز الأول إقليمياً وال 29 عالمياً في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي الصادر عن «UNIDO» منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.[1]

ثانيا:معدلات نمو متسارعة رغم التحديات العالمية

أسهمت المبادرات والسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الرائدة التي انتهجتها دولة الإمارات خلال السنوات القليلة الماضية، في تسريع وتيرة نمو وتنوع الاقتصاد الوطني، الذي كان أحد أسرع الاقتصادات العالمية

[1] من إعداد الطلبة، بناء على بيانات وزارة الاقتصاد الإماراتية، بتاريخ 2024/05/24.

تعافياً من تداعيات جائحة كوفيد-19، مسجلاً نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.9% خلال العام 2022، وكذلك نمو الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 5.9% خلال النصف الأول من العام 2023.

ورفع البنك الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات خلال العام الجاري 2024 إلى 3.7%، بزيادة بلغت 0.3% عن توقعاته السابقة في شهر يونيو الماضي، والتي بلغت 3.4%، مجدداً ثقته في قدرة اقتصاد دولة الإمارات على مواصلة زخم النمو بوتيرة قوية رغم تباطؤ النمو العالمي للعام الثالث على التوالي.

كما رفع البنك الدولي توقعاته لنمو اقتصاد الإمارات كذلك للعام المقبل 2025، والتي جاءت في نسخة شهر يناير من «تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2024 »، إلى 3.8%، بزيادة 0.4% عن توقعاته السابقة في نسخة شهر يونيو والمقدرة بنحو 3.4%، ليشكل واحداً من أسرع الاقتصاديات النفطية نمواً في المنطقة والعالم.

وتعكس التوقعات القوية للبنك الدولي لآفاق نمو الاقتصاد الإماراتي خلال العام الجاري، ديناميكية الاقتصاد الوطني والدور المحوري للاقتصاد غير النفطي وقدرته على التحليق بالنمو بعيداً عن المؤشرات السلبية التي جاءت في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2024، والتي توقعت تباطؤ معدل النمو العالمي بشدة خلال العام الجاري من 2.6% في العام الماضي إلى 2.4% في العام 2024، أي أقل بنحو ثلاثة أرباع نقطة مئوية عن المتوسط السائد في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وتعد هي الأدنى والأبطأ في فترة 5 سنوات على مدى 30 عاماً.

المطلب الثاني: مساهمة منطقة جبل علي في تنمية التجارة الخارجية.

تمثل التجارة الخارجية غير النفطية إحدى الأولويات الإستراتيجية للحكومة، لتعزيز مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً، وذلك من خلال بناء اقتصاد متنوع تنافسي وقادر على تلبية الطلب المحلي، وكذلك تنمية الصادرات. وترتكز تلك الاستراتيجية على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، ما يعزز من أهمية دولة الإمارات كمركز متقدم على الخريطة التجارية العالمية، كما يتمتع الاقتصاد الإماراتي بقوانين محفزة ومشجعة للاستثمار وبنية تحتية متطورة ومتكاملة من موانئ ومطارات وطرق برية وبحرية، بالإضافة إلى المناطق الاقتصادية المتكاملة وانخفاض الرسوم الجمركية وعدم وجود ضرائب على الدخل والأرباح.

1مساهمة تجارة المناطق الحرة في اجمالي التجارة الخارجية للدولة

حجم التجارة الخارجية للإمارات للأعوام (2010–2022)الوحدة: مليار دولار أمريكي **الشكل رقم 15**

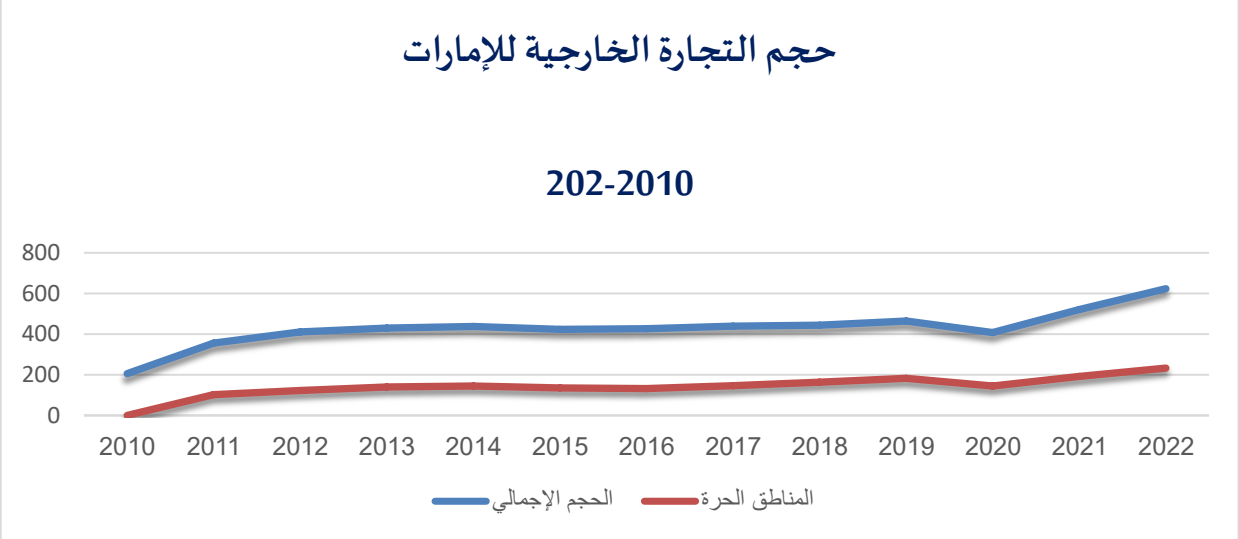

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير التجارة الخارجية لدولة الإمارات الصادر عن وزارة الاقتصاد

تمثل مساهمة منطقة جبل علي الحرة ما نسبته 70 % من اجمالي مساهمات المناطق الحرة في الإمارات والتي بلغ عددها 45 منطقة حرة واقتصادية في سنة 2022 حيث سجلت مساهمات المناطق الحرة في 2011 ما قيمته 102.64مليار دولار من التجارة الخارجية وارتفع في سنة 2012 إلى 122.465 مليار دولار وهو يمثل ما نسبته 30 % من إجمالي التجارة الخارجية للدولة

كما حققت نموا متزايدا في السنوات الموالية حيث بلغت سنة 2013 ما قيمته 139.781 مليار دولار ممثلا نسبة 32.5% من إجمالي التجارة الخارجية لتبلغ مساهمة المناطق الحرة في سنة 2022 نسبة 37 % من إجمالي حجم التجارة الخارجية.

2 التبادل التجاري ومعدل النمو بين الأعوام 2014 و2022. الشكل رقم 16

2-1 قيم حسب السنين (بالمليار درهم)

المصدر :وزارة الاقتصاد الإماراتية (حجم التبادل التجاري غير النفطي بين الإمارات والعالم)
موقع الويب:https://www.moec.gov.ae/web/guest/international-trade-map تاريخ الزيارة: 2024/05/15

نلاحظ من خلال البيانات أعلاه التي رصدتها وزارة الاقتصاد خلال السنوات من 2014 إلى غاية 2022 أن حجم التبادل التجاري بين دولة الإمارات ودول العالم في تزايد ونمو محققة مستويات قياسية حيث بلغ حجم التجارة في سنة 2014 ما قيمته واحد ترليون و605.5 مليار درهم بينما ارتفع هذا الرقم ليصل إلى ترليون درهم و705.6 مليار درهم في عام 2019 ويستمر في النمو محققا طفرة في حجم التبادل التجاري.

2-2 معدل النمو حسب السنين(2015-2022) الشكل رقم 17

المصدر :وزارة الاقتصاد الإماراتية (حجم التبادل التجاري غير النفطي بين الإمارات والعالم)

لتواصل التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة تحقيق أرقاماً قياسية غير مسبوقة بعدما تخطت لأول مرة في تاريخها حاجز تريليوني درهم مسجلةً 2 تريليون و286 مليار درهم في عام 2022 بنمو نسبته 19.7% مقارنةً مع 2021.

وحققت التجارة الخارجية غير النفطية في النصف الأول من العام 2023، رقماً قياسياً جديداً بوصولها لتريليون و239 مليار درهم خلال ستة أشهر، مع توقعات بأن تصل إلى 2.5 تريليون للعام 2023 بأكمله.

وشكلت الأرقام التاريخية للتجارة الخارجية للدولة والمحققة في عام 2022 نقطة انطلاق صلبة لمواصلة جهود الدولة في توسيع شبكة الشركاء التجاريين الاستراتيجيين، تنفيذاً لرؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة التي وضعت توسيع الشراكات الاقتصادية العالمية للدولة على رأس الأولويات الحكومية في عام 2023، وهو ما سيمنح المزيد من الزخم للجهود الدؤوبة لإبرام المزيد من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة.

المطلب الثالث: مساهمة منطقة جبل علي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

1 الإمارات وجهة عالمية مفضلة للاستثمار الأجنبي ورؤوس الأموال.

استقطبت دولة الإمارات خلال العام 2022 مستوى تاريخياً من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغ 83.5 مليار درهم (23 مليار دولار)، لتصعد إلى المركز السادس عشر كأكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، والوجهة الأولى على مستوى الشرق الأوسط، وفقاً لتقرير «أونكتاد»، مع توقعات أن تكون قد بلغت 88 مليار درهم في العام 2023، وفقاً لتوقعات معهد التمويل الدولي.

1-1نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي التراكمي داخل الدولة من الناتج المحلي (2016 – 2022) الشكل رقم 18

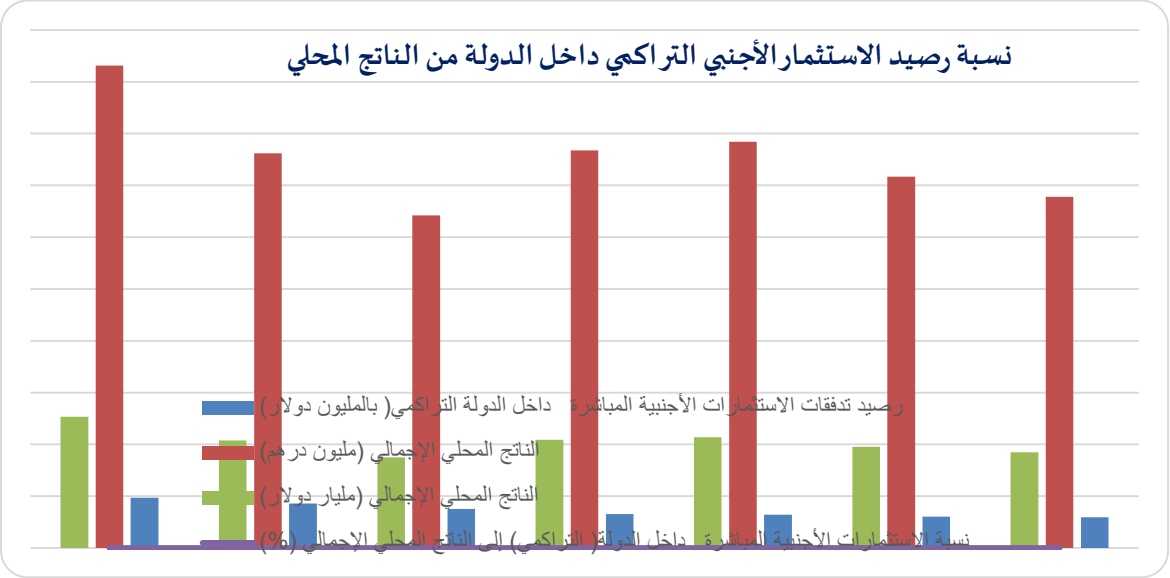

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير التجارة الخارجية لدولة الإمارات الصادر عن وزارة الاقتصاد

من خلال البيانات المسجلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يظهر جليا نمو نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر مسجلا نسبة 38 % أي ما قيمته 119.054 مليار دولار في حين زاد رصيد تدفقات الاستثمار 127.915 مليار دولار بأعلى نسبة حيث بلغ 43 % من الناتج المحلي كما بلغ أكبر قيمة له سنة 2022 فكان 194.300 مليار دولار وهذا راجع للسياسات والاستراتيجيات المنتهجة لتطوير المناطق الحرة والاقتصادية من رفع الطاقة الاستيعابية وتطوير البنية التحية والفوقية وزيادة مرونة القرارات الضريبية والإجراءات الجمركية والحرية التجارية.

وكشف تقرير حديث صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأنكتاد» عن زيادة ملحوظة في مشاريع الاستثمار الأجنبي الجديدة في دولة الإمارات خلال عام 2023، موضحاً أن عدد هذه المشاريع زاد بنسبة 28% مقارنة بعام 2022

وذكر التقرير أن دولة الإمارات سجلت ثاني أعلى زيادة في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي الجديدة حول العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية التي جاءت في المركز الأول.

الشكل رقم 19

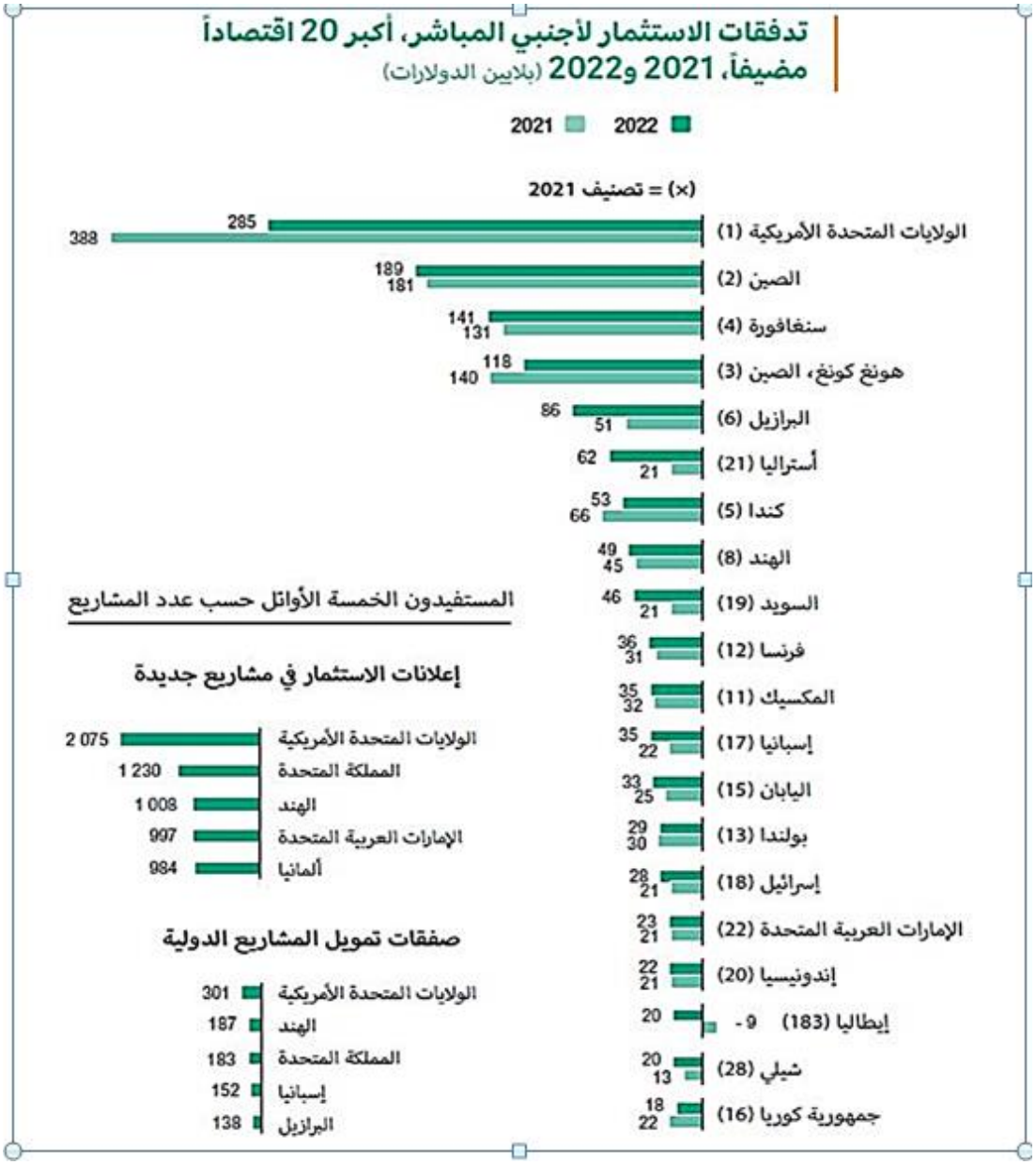

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2023،ص 17

وأكد التقرير المعنون «نظرة على توجهات الاستثمار 2023» أن الإمارات واصلت الحفاظ على جاذبيتها العالمية في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم تراجع هذه التدفقات في العديد من مناطق العالم.

وجاء النمو القياسي في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات، على الرغم مما رصده تقرير الأونكتاد من كون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي كان ضعيفاً خلال عام 2023، مع تدفقات أقل إلى البلدان النامية، وثبات في عدد مشاريع الاستثمار الجديدة، وتراجع عمليات التمويل والاندماج والاستحواذ العابرة للحدود.

الشكل رقم 20

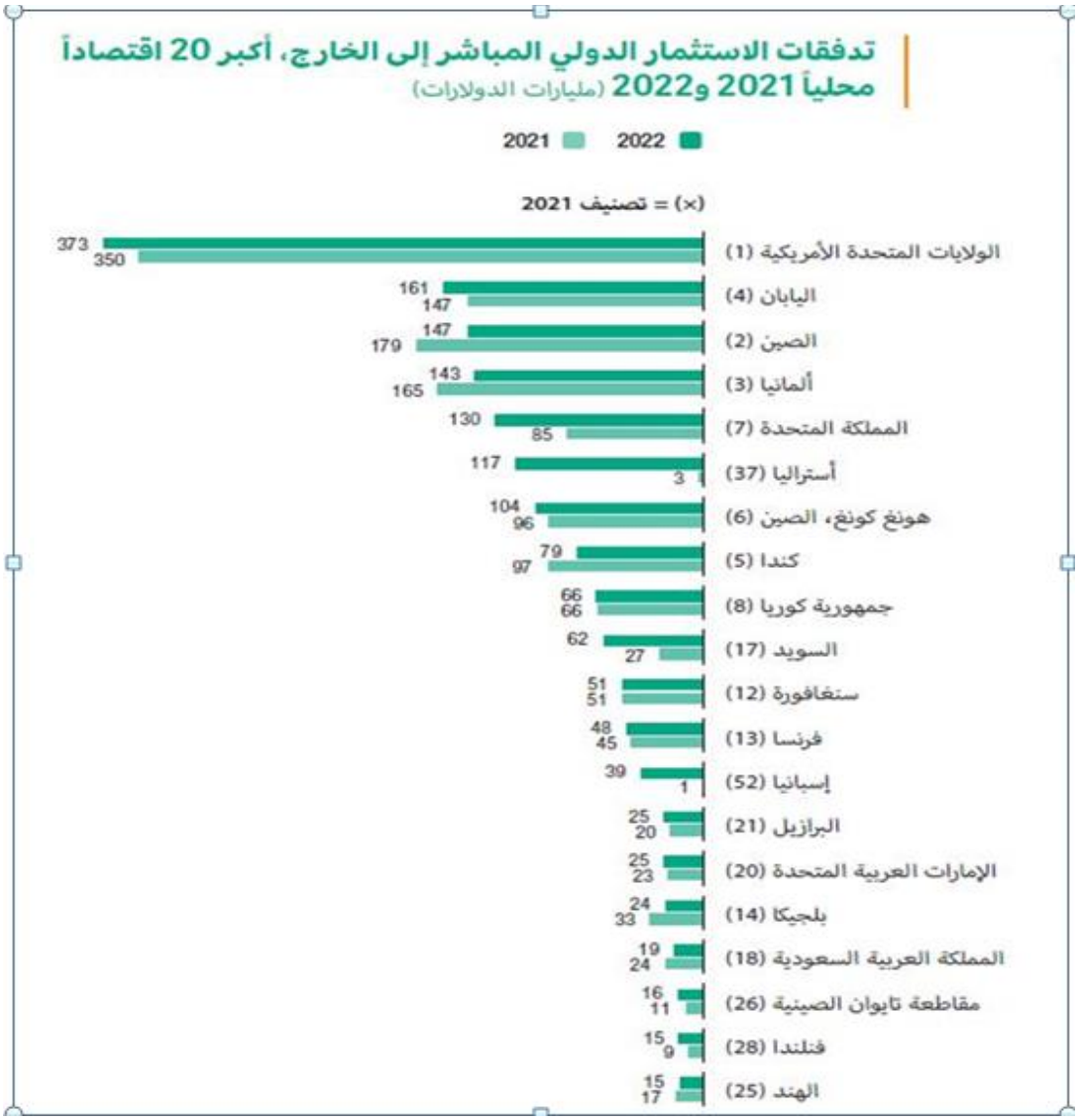

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2023،ص19

وتترجم الأرقام القياسية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي حققتها دولة الإمارات في تقرير الأونكتاد مكانة الدولة التي ترسخ مكانتها عاماً بعد عام مركزاً دولياً للأعمال ووجهة عالمية مفضلة تلتقي وتمتزج فيها الأفكار الخلاقة مع رؤوس الأموال والاستثمارات من مختلف دول العالم، كما تعكس الانتعاش القياسي الذي يشهده الاقتصاد الوطني، حيث تواصل الدولة تخطي المعدلات المسجلة في أغلب مناطق العالم سواء من ناحية النمو الاقتصادي أو بيانات التجارة الخارجية غير النفطية أو قدرتها على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يؤكد أن ثقة مجتمع الأعمال العالمي تتزايد في الاقتصاد الإماراتي وفي سياسات الدولة وبيئتها التشريعية والتزامها بتحقيق النمو المستدام.

ترجمت المراتب المتقدمة للدولة على العديد من المؤشرات الاقتصادية في تقارير التنافسية العالمية كفاءة المنهج المتبع والسياسات الاقتصادية المطبقة، فضلاً عن مرونة الأداء الاقتصادي في مواجهة مختلف التحديات والمتغيرات الإقليمية والدولية، إذ يعد الاقتصاد الوطني أحد أكثر الاقتصادات تنوعاً في المنطقة مع مساهمة القطاعات غير النفطية بأكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه احتفظ بمعدلات نمو إيجابية خلال السنوات الخمس الماضية وبنسب تفوق متوسط النمو العالمي.

ورسخت دولة الإمارات قدراتها التنافسية خلال العام 2023، بتأكيد موقعها ضمن الدول العشر الكبار الأوائل في أكثر من 74 مؤشراً تنافسياً عالمياً في المجالات الاقتصادية والمالية والرقمية، محققة مراكز الصدارة العالمية في العديد من المؤشرات والمحاور الرئيسية الواردة في تقارير التنافسية الصادرة عن أكبر المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بقياس الازدهار الاقتصادي والقدرة التنافسية للدول.

ووفقاً لبيانات التنافسية لأفضل مؤشرات أداء دولة الإمارات في القطاعات الاقتصادية، بناء على أحدث إصدارات تقارير التنافسية للعام 2023، حلت الإمارات في المركز الأول عالمياً في 21 مؤشراً تنافسياً غطت قطاعات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والحسابات القومية والسياحة والاقتصاد الرقمي والبنية التحتية.

خاتمة الفصل الثالث

تمثل منطقة جبل علي الحرة في دبي قصة نجاح بارزة في عالم الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي مركز حيوي للأعمال التجارية العالمية وجذب الاستثمارات الضخمة. من خلال الطموحاتها والتنفيذ الاستراتيجي، فقد رسخت مكانتها كوجهة مفضلة للمستثمرين العالميين الساعين إلى الاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه المنطقة الديناميكية . والأرقام والإحصاءات أكبر شاهد على نجاح منطقة جبل علي الحرة. فمنذ تأسيسها في عام 1985، جذبت المنطقة أكثر من 10,000 شركة من أكثر من 100 دولة، مما يجعلها واحدة من أكثر المناطق الحرة تنوعا وشمولية في العالم. وقد ساهمت هذه الشركات في اقتصاد دبي من خلال خلق عشرات الآلاف من فرص العمل، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز قطاعات متعددة بما في ذلك الخدمات اللوجستية، والتصنيع، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية .ويُعزى نجاح منطقة جبل علي إلى مجموعة من العوامل الجذابة للمستثمرين. فهي توفر بنية تحتية عالمية المستوى، بما في ذلك ميناء جبل علي، أحد أكثر الموانئ ازدحاما في العالم، والذي يوفر وصولا مباشرا إلى طرق التجارة الدولية. كما تقدم المنطقة حوافز تنافسية، مثل الملكية الأجنبية الكاملة والإعفاءات الضريبية، بالإضافة إلى إجراءات مبسطة لتسجيل الشركات ومزايا جمركية .وعلاوة على ذلك، عززت منطقة جبل علي سمعتها كمركز للابتكار وريادة الأعمال. فهي تحتضن العديد من الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من البيئة الداعمة والبنية التحتية المتطورة. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الابتكار وخلق قيمة مضافة للاقتصاد، مما يجعل المنطقة أكثر جاذبية للمستثمرين الباحثين عن بيئة ديناميكية ومواتية للأعمال .وتتجاوز تأثيرات منطقة جبل علي الحرة حدود دبي والإمارات العربية المتحدة. فقد ساهمت في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما ألهمت تطوير مناطق حرة أخرى، مما أدى إلى رفع المعايير التنافسية وخلق فرص اقتصادية جديدة .

وفي الختام، فإن قصة نجاح منطقة جبل علي الحرة تبرز أهمية الرؤية الطموحة، والبيئة المواتية للأعمال، والبنية التحتية المتطورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن خلال جهودها المستمرة في الابتكار والتطوير، ستواصل منطقة جبل علي لعب دور محوري في تعزيز اقتصاد دبي والمنطقة، وجذب المستثمرين العالميين الباحثين عن فرص النمو والازدهار.

الخاتمة العامة

المناطق الحرة هي مناطق جغرافية محددة داخل الدولة، تتمتع بأنظمة وقوانين اقتصادية وتجارية واستثمارية خاصة، تختلف عن الأنظمة والقوانين السارية في بقية أجزاء الدولة، وتهدف المناطق الحرة بشكل أساسي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز الصادرات وتطوير الصناعات المحلية، وتتمتع الشركات العاملة في المناطق الحرة بعدة مزايا وتسهيلات، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية، وسهولة نقل الملكية ورأس المال، والبنية التحتية المتطورة، والإجراءات الإدارية المبسطة. كل هذه المزايا تجعل من المناطق الحرة بيئة جاذبة للشركات الأجنبية التي تسعى لتأسيس أو توسيع عملياتها في بلد ما، فهناك علاقة وثيقة بين المناطق الحرة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال عدة جوانب:

1-المزايا النسبية إذ تقدم المناطق الحرة مزايا نسبية للشركات الأجنبية مقارنة بالاستثمار في المناطق الأخرى داخل الدولة، وتشمل هذه المزايا التكلفة المنخفضة للأعمال التجارية، والبنية التحتية عالية الجودة، والإجراءات البيروقراطية المبسطة، والحماية القانونية، وسهولة الوصول إلى الأسواق الدولية. كل هذه العوامل تجعل من المناطق الحرة خيارا جذابا للاستثمار الأجنبي المباشر .

2- .تعزيز القدرة التنافسية حيث تساهم المناطق الحرة في تعزيز القدرة التنافسية للبلد المضيف وجذب الاستثمارات الأجنبية، فمن خلال توفير بيئة أعمال مواتية، يمكن للمناطق الحرة أن تساعد الشركات الأجنبية على زيادة كفاءتها وإنتاجيتها، مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وهذا بدوره يمكن أن يشجع المزيد من الشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك المناطق .

3- .خلق روابط اقتصادية فيمكن للمناطق الحرة أن تساعد في إنشاء روابط اقتصادية قوية بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية، فمن خلال تواجد الشركات المحلية والأجنبية في نفس المنطقة الجغرافية، يمكن تسهيل نقل التكنولوجيا والمهارات والمعرفة، مما يعزز القدرات الإنتاجية للشركات المحلية وجاذبيتها للمستثمرين الأجانب..

4- الاستقرار والأمان فغالبا ما توفر المناطق الحرة مستوى أعلى من الاستقرار والأمان السياسي والاقتصادي والقانوني مقارنة ببقية أجزاء الدولة، وهذا عامل مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يبحث المستثمرون عن بيئة مستقرة يمكن التنبؤ بها لضمان نجاح مشاريعهم على المدى الطويل.

5-التأثير المضاعف يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة تأثير مضاعف على الاقتصاد المحلي، فهو يخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، ويزيد في الطلب على السلع والخدمات المحلية، ويجذب المزيد

من الاستثمارات المكملة، يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة تأثير إيجابي واسع النطاق على الاقتصاد جملة وتفصيلا.

النتائج المتوصل إليها واختبار الفرضيات:

توصلنا من خلال دراستنا التي أسقطناها على التجربة الرائدة لمنطقة جبل علي بدبي إلى أن:

- ✓ أن فكرة المناطق الحرة في حدذاتها تستند إلى مجموعة من الاجراءات تخص منطقة جغرافية معينة تقوم بها الدولة كالاعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية وتحرير التجارة،وسلاسة آداء الأعمال وتمليك المستثمرين الأجانب جعل من هذه المناطق مناخا جاذبا للاستثمار الاجنبي المباشر.
- ✓ –من خلال تحليلنا للاحصاءات والنتائج المحصل عليها من بيانات الدول النامية الذي كان ناجما عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر جعل منه أداة تمويلية لاقتصاديات هذه الدول.
- ✓ تمخض عن دراستنا أن المستثمرين الأجانب يفضلون القيام بمختلف لاستثمارات في بيئة خالية من القيود التقليدية والعراقيل والبيروقراطية المعهودة في الدول النامية، وهذا لن يتأتى إلا من خلا المناطق الحرة الجالبة للمستثمرين الأجانب.
- ✓ نتج عن وجود المناطق الحرة في دول العالم تدفقات هائلة للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي ساهم بدوره في تمويل المشاريع الواعدة التي لم تكن هذه الدول تملك الامكانات المالية لسد فجوتها التمويلية، أدى ذلك إلى التنويع في المشاريع وشتى الميادين الاقتصادية.

التوصيات:

فيما يلي بعض التوصيات المتعلقة بموضوع "أهمية المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

- ✓ - :"تعزيز وتطوير البنية التحتية: ينبغي على الحكومات والسلطات المعنية بالمناطق الحرة الاستثمار في تطوير البنية التحتية الحديثة والمتطورة، بما في ذلك النقل والاتصالات والطاقة، لضمان سهولة ممارسة الأعمال التجارية وتلبية احتياجات المستثمرين الأجانب .
- ✓ تبسيط الإجراءات واللوائح: من الضروري تبسيط الإجراءات الإدارية واللوائح التنظيمية المتعلقة بإنشاء الأعمال التجارية وتشغيلها في المناطق الحرة، ويشمل ذلك تبسيط عملية الترخيص، وتقليل الروتين، وتوفير خدمات فعالة وشفافة للمستثمرين– .

- ✓ تقديم الحوافز الجذابة: يمكن للمناطق الحرة تقديم مجموعة من الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين الأجانب، مثل الإعفاءات الضريبية، وتخفيض الرسوم الجمركية، ومنح الأراضي المدعومة، ومن المهم أيضًا تقديم حوافز غير مالية، مثل توفير العمالة الماهرة، ومرافق البحث والتطوير، وخدمات الدعم التجاري.
- ✓ الترويج والتسويق الفعال: يجب على السلطات المعنية بالمناطق الحرة تطوير استراتيجيات تسويق وترويج فعالة لإبراز فوائد ومزايا الاستثمار في هذه المناطق، ويشمل ذلك المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية، وتنظيم الفعاليات، واستخدام المنصات الرقمية للوصول إلى المستثمرين المحتملين في جميع أنحاء العالم– .
- ✓ ضمان بيئة أعمال مستقرة وآمنة: يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي عاملًا حاسمًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وينبغي على الحكومات ضمان سيادة القانون، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتوفير بيئة أعمال آمنة ومستقرة للمستثمرين الأجانب.
- ✓ التخصص والتركيز على الصناعات المستهدفة: يمكن للمناطق الحرة أن تركز على جذب الاستثمارات في صناعات محددة تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، ومن خلال تطوير تخصصات معينة، يمكن للمناطق الحرة بناء سمعة جيدة وجذب المستثمرين المهتمين بتلك الصناعات .
- ✓ الشراكات والتعاون: يمكن للمناطق الحرة بناء شراكات وتعاون مع الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية ووكالات ترويج الاستثمار لتعزيز سمعتها وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ الابتكار والتكيف مع الاتجاهات العالمية: يجب على المناطق الحرة مواكبة الاتجاهات العالمية والتكيف مع التغيرات في بيئة الأعمال، ويشمل ذلك تبني التكنولوجيا والابتكار، وتشجيع الممارسات المستدامة، وتلبية المعايير الدولية في مختلف الصناعات.
- ✓ تسهيل نقل التكنولوجيا والمهارات: يمكن للمناطق الحرة تعزيز نقل التكنولوجيا والمهارات والمعرفة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية من خلال برامج التدريب والشراكات والتعاون البحثي. ومن شأن ذلك أن يساهم في تطوير القدرات المحلية وتعزيز جاذبية الاقتصاد للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ رعاية مجتمع الأعمال: يجب على السلطات المعنية بالمناطق الحرة رعاية مجتمع الأعمال من خلال توفير منصات التواصل والتعاون، وتنظيم الفعاليات والندوات، وتشجيع تبادل المعرفة وأفضل الممارسات بين الشركات العاملة داخل المنطقة الحرة.
- ✓ التقييم والمراجعة المنتظمة: من الضروري إجراء تقييم ومراجعة منتظمين لسياسات المنطقة الحرة وبرامجها لضمان تلبية احتياجات المستثمرين ومواكبة الاتجاهات العالمية. ويشمل ذلك جمع آراء وملاحظات

المستثمرين الحاليين والمحتملين وتحليلها .من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن للمناطق الحرة تعزيز جاذبيتها للمستثمرين الأجانب وتعزيز دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يساهم في النمو الاقتصادي وتطوير الصناعات المحلية.

آفاق الدراسة:

تبقى الآفاق مفتوحة للدراسات المقبلة في مجال البحث حول "أهمية المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وما يتعلق بها:

- ✓ كيف يمكن للمناطق الحرة تعزيز الصناعات والخدمات المكملة داخل الاقتصاد المضيف وتطوير الروابط مع الشركات المحلية؛
- ✓ الصناعات الإبداعية: التحقيق من إمكانات المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الإبداعية وكيف يمكن أن تساهم في الاقتصاد الإبداعي المحلي؛
- ✓ تنمية رأس المال البشري: تقييم تأثير المناطق الحرة على خلق فرص العمل ونقل المهارات وتطوير المواهب المحلية، واقتراح مبادرات لتعزيز تنمية رأس المال البشري؛
- ✓ الاستدامة البيئية: استكشاف كيف يمكن للمناطق الحرة تشجيع الممارسات التجارية المستدامة بيئيًا وجذب المستثمرين الأجانب المهتمين بالمسؤولية البيئية؛
- ✓ التأثير الاجتماعي: دراسة التأثيرات الاجتماعية للمناطق الحرة على المجتمعات المحيطة، بما في ذلك التغيرات الديموغرافية والتفاعل مع المجتمعات المحلية؛
- ✓ إدارة المخاطر: مناقشة استراتيجيات إدارة المخاطر داخل المناطق الحرة لتخفيف المخاطر السياسية والتنظيمية والمالية وتعزيز بيئة مستقرة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ- المصادر والمراجع باللغة العربية

1. منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة – مشروع منطقة بلارة – مجلة الباحث، العدد 02/2003.
2. لبعل فطيمة– المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية ،المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية2010/2000 .
3. زوينة ريال، المناطق الحرة والتنمية (حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير) مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، تخصص: التحليل لاقتصادي، جامعة الجزائر، 1997/1996.
4. علي عباس فاضل، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات)،2011.
5. خالد عميان عليمان، عمي أحمد المشاقبة، ادارة التحليص الجمركي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
6. محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
7. مريم فضال، المناظق الحرة ودورها في التنمية، مذكرة ماستر، قسم القانون المعمق، تخصص الادارة والمالية العامة، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب، 2008.
8. سيساوي منال، تريعية مروة، الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الحرة، دراسة تجارب بعض الدول العربية، 2012.
9. زكرياء فوغال، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة حالة الاردن، 2015.
10. خالدة بلعمري، كنزة بوسري، دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للمناطق الحرة الامرات العربية المتحدة، 2019.
11. زيتوني عبد الكريم ،بديار أحمد ،أثر النمو والاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات المناطق الحرة في دولة الإمارات خلال الفترة (2000 - 2019)، المجلد 15، العدد: 03(2021).
12. [1]العايب سعاد، دور الامداد البحري في تطوير المناطق الحرة، دراسة حالة منطقة جبل علي الحرة، (2006-2017).
13. د.بن علال بلقاسم وآخرون، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر، مجلة نور ،العدد 05 ،المجلد 02، 2019.
14. د. لحسن علاوي، أ. مختار بونقاب، عنوان المداخلة دور الاستثمار الاجنبي المباشر والمناطق الحرة في التنويع الاقتصادي (دراسة حالة تجربة الامارات)

15. الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي- الجزائر، يومي 02/03/نوفمبر 2016.
16. منور اوسرير، " المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2004.
17. شركة المناطق الاقتصادية المتخصصة(SEZ) ، عن موقع الشركة، https://www.sez.ae/ar/about-sez .
18. مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، تقرير التأثير الاقتصادي، 2022،
19. الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات، 2022.
20. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، تقرير الاستثمار العالمي، 2022،
21. شركة المناطق الاقتصادية المتخصصة(SEZ) ، تقرير الاستدامة، 2022.
22. هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس(ESMA) ، تقرير سوق العمل في الإمارات، 2021.
23. مركز دبي المالي العالمي(DIFC) ، التقرير السنوي، 2022.
24. موقع الأخبار، https://pub103.ayam.news/35921: بتاريخ: 2024/04/02.
25. الهيئة الاتحادية للجمارك، تقرير التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الإمارات، 2022.
26. منور أوسرير، محمد مداحي، إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: العوائق والتحديات المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 016.
27. هشام ذباح سمية حاجي، التحفيزات الجبائية الممنوحة للمناطق الحرة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 25-26 ماي 2016.
28. د. عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر – تعاريف وقضايا- ،2004.
29. [1] د. روشو عبد القادر، مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة2019 /2000) .
30. سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر-،2010.
31. عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط 1، 2012.
32. عبد الكريم بعداش،الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة1996 - 2005، جامعة الجزائر،2008.
33. شلاغمية نوال، شوابنة اسامة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية الجزائرية دراسة قياسية 2000-2021، 2023.

34. د. مني عبد الحليم طلعت، أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 29 ، العدد الأول، مارس 2019 .

35. فارس فضيل،" أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دارسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواره :قسم العلوم الاقتصادية،فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004 .

36. د. بربار نور الدين... وأخرون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1970-2012، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر2017.

37. أ.هدروف احمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد – حالة الجزائر 1970-2012 -، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد:02، سبتمبر 2014.

38. الأخضر رينوبة، فتحي معاش، دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية أنشطة المنبع لقطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة

39. (2000-2013)،مجلة أبحاث اقتصادية معاصر: العدد: 02، 2019.

40. د .أحمد عبد العزيز... وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، 2010.

41. نور الهدى قاسمي، محمد حسان عسول، الشركات متعددة الجنسيات،2018.

42. مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية-، 2020.

43. لمزري مفيدة، سالمي وردة، Multinational corporations and developing countries economies، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات،المجلد05 :، العدد:01 ، 2020.

44. دلال بن سمينة' "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر"،(2013/2012) ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة.

45. من إعداد الطلبة، اعتمادا على بيانات مؤسسة ضمان، https://www.dhaman.net/ar/، بتاريخ: 2024/05/28.

46. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي لعام 2023.

47. د.محمد إسماعيل جمال قاسم حسن، اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في أعقاب جائحة كوفيد19 -، صندوق النقد العربي ،يناير 202.

48. موقع البيان الالكتروني، https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2013-04-10-، بتاريخ: 2024/05/28.

49. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"، ttps://www.dhman.org/investment-attractiveness-index

50. **عوض، م.، وحسن، م. "تحديات البيانات في مؤشرات جاذبية الاستثمار: حالة مؤشر ضمان". مجلة إدارة البيانات، المجلد 3، العدد 2، (2022).، المجلد 16، العدد 2.**

51. عوض، م.، وحسن، م.، وآل تميمي، ح. ("عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: منظور المستثمرين". مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 67، العدد 4، 2021).

52. - تقارير الاستثمار العالمية للأونكتاد، https://investmentpolicyhub.unctad.org/investment-reports (تم الوصول إليها في 15 سبتمبر 2023).

53. - تقارير مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار السنوية، 2012-2022، https://www.dhman.org/publications ،بتاريخ: 2024/05/28.

54. الأونكتاد، "تقرير الاستثمار العالمي 2022"، https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=2570، بتاريخ: 2024/05/28.

55. وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، "إستراتيجية قطاع الطاقة"، https://www.meme.gov.dz/fr/strategie-du-secteur-de-lenergie، بتاريخ: 2024/05/28.

56. البنك الدولي، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال"، https://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria، بتاريخ: 2024/05/28

57. وزارة التجارة، الجزائر، "قانون الاستثمار"، https://www.commerce.gov.dz/index.php/fr/investissement/code-dinvestissement، بتاريخ: 2024/05/28

58. وزارة الأشغال العمومية، الجزائر، "تقرير حول البنية التحتية في الجزائر"، https://mtpw.gov.dz/documents/11899/0/Rapport+Infrastructures+2018-2019.pdf/a8b645e4-f26e-488e-862f-06449363363a، بتاريخ: 2024/05/28.

59. Freedom House، "تقرير الحرية في العالم 2022: الجزائر"، https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2022/algeria، بتاريخ: 2024/05/28.

60. أ.رحمة بلهادف، أ.عياد السعدي، أهمية المناطق الحرة الصناعية كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي في الدول العربية: النفطية الامارات العربية المتحدة نموذجا.

61. المصدر: موقع الجزيرة، https://www.aljazeera.net/encyclopedia، بتاريخ: 2024/05/23.

62. من اعداد الطلبة استنادا إلى موقع جافزا، http://jafza.ae/، بتاريخ: 2024/05/23.

63. عمر حسن الخميري، خير الدين يوسف شترة، ميناء جبل علي والتجارة البحرية الدولية خلال الفترة - 1996) (1979 ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية،14 سبتمبر 2022م، المجلد 19 العدد 3.

64. عبد الرحمن تشوري، المنطقة الحرة في جبل علي،موقع النجاح، https://ila.io/f161J، بتاريخ 2024/05/24.

65. ساهرة حسين زين الثعلبي، سكنه جهيه فرج الثعلبي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (1989- 2013) ،2015.

ب- المراجع باللغات الأجنبية:

1. BOURI Sarah, Les déterminants de l'investissement direct étranger Evidence empirique à partir des données de panel dans la région MENA (1980-2011), Université Abou Bakr Belkaid-Tlemcen , 2015.
2. Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, Editions Nathan, 4 ème édition mise à jour, 1998.
3. Zoltán Víg,"The Importance of Foreign Direct Investments and Instruments for their Protection", Hungarian Journal of Legal Studies 59, N° 4, 2018.
4. Dominick Salvatore, International Economics, Eleventh Edition, 2012.
5. THOMAS KELLEHAR , HAND BOOK ON FREEZONES, unido jully ,1976.
6. Fréderic blanc , les zones franche portuaires , revue juridique neptunus.
7. Hassan, M., & Al-Tamimi, H. The Impact of Investment ClimateReforms on FDI Inflows: Evidence from Arab Countries. International Business Research, 12(11) ,(2019).
8. Hassan, M., & Al-Tamimi, H. WeightingSchemes in Investment AttractivenessIndices: A Comparative Analysis. Journal of Indexing, 3(2), (2021).
9. Al-Tamimi, H., & Hassan, M. (2022). Measuring the Unmeasurable:PoliticalStability and Its Impact on Investment Attractiveness in Arab Countries. Middle EasternStudies, 58(2).
10. Hassan, M. (2020). Global Dynamics and Their Impact on Investment Attractiveness in the Arab Region. EmergingMarkets Finance and Trade, 56(6), Al-Tamimi, H. (2020). Evaluating the Investment Climate in Arab Countries: The DHMAN Investment Attractiveness Index. Journal of EconomicIntegration, 35(4).